



جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

## مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية السورية

رسالة أعدت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة:

هزار سليمان داؤد

إشراف:

د. علي كامل إبراهيم

— 1433 م / 2012 هـ

جامعة تشرين

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

السيد الدكتور عميد كلية الاقتصاد

بجامعة تشرين

عملا بقرار مجلس قسم اللغة العربية رقم ٤١ / ٢٠١٢ / ٩ المتضمن

مدفقا لغويًا لرسالة الماجستير لمؤلفها الطالبة هاجر سليمان رأوفة

وهي بعنوان ( دراسة تأثير رسس متطلبات لاستدامة ومحاجات نظر المعلمات المحاسبية ) - دراسة ميدانية على عينة من شركات المصانع السورية.

وتم تصويب الرسالة وتدقيقها بعد المناقشة النهائية ، كما تم الالتزام بملحوظات المدقق اللغوي  
أصولا

وتفضلوا بقبول الاحترام

اسم المدقق وتوقيعه : د. عصطفى حمد

مصدر كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الدكتور مصطفى غريب

رئيس قسم اللغة العربية

الدكتور عدنان أحمد

SYRIAN ARAB REPUBLIC  
Tishreen university  
Faculty of Economics  
Lattakia  
P.O.BOX:

الجامعة  
١٦/٨/٢٠١٢



الجمهورية العربية السورية

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد

اللاذقية - ص.ب :

الرقم : ٥٣٩٢٨

التاريخ: ٢٠١٢/٨/١٤

ال موضوع :

Your Reference :  
Date: / / Our Reference:

### قرار لجنة الحكم لدرجة الماجستير

في تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/٨/١٥ اجتمعت لجنة الحكم المشكلة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم ١٠٧٢ / ١٠٧٢ المتخد بالجلسة رقم ٢٦ / المنعقد بتاريخ ٥ / رمضان / ١٤٣٣ الموافق ٢٠١٢/٧/٢٥ م  
والمؤلفة من السادة:

الدكتور لطيف زيد: الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص /محاسبة ضريبية/ عضواً.

الدكتورة ليلى الطويل: الأستاذة المساعدة في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص /نظم معلومات محاسبية/ عضواً.

الدكتور علي ابراهيم: المدرس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص /تكليف صناعية/ عضواً ومشيراً.

اجتمعت لجنة الحكم وناقشت أطروحة الماجستير التي تقدمت بها الطالبة: هزار داؤد وهي بعنوان:

((مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية دراسة  
ميدانية على عينة من الشركات الصناعية السورية))

وبعد الاستماع إلى دفاع الطالبة هزار داؤد ومناقشتها أوصت اللجنة بما يلي:

١ ) منح الطالبة هزار داؤد درجة وقدرها ( ٨ ) بتقدير ( جيير ) في اختصاص المحاسبة من قسم المحاسبة.

٢ ) رفع هذه التوصية إلى المجالس المختصة لمنحها الدرجة المذكورة واستصدار القرارات اللازمة لتمتعها بحقوق هذه الدرجة وامتيازاتها وفق الأصول النافذة.

اللاذقية الأربعاء في ٢٠١٢/٨/١٥ م

الدكتور  
لطيف زيد

الدكتورة  
ليلى الطويل

الدكتور  
علي ابراهيم

الجمهورية العربية السورية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة تشرين  
كلية الاقتصاد

## لجنة حكم

لجنة الحكم على رسالة الماجستير للطالبة هزار داود بعنوان:

((مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية دراسة  
ميدانية على عينة من الشركات الصناعية السورية))

المؤلفة بموجب قرار مجلس البحث العلمي رقم ١٠٧٢/١ المتخد بالجلسة رقم ٢٦/٢٥ تاريخ  
٢٠١٢/٧/٢٥ م المؤلفة من السادة :

الدكتور لطيف زيد: الأستاذ في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين اختصاص  
محاسبة ضريبية/ عضواً.

الدكتورة ليلى الطويل: الأستاذة المساعدة في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة تشرين  
اختصاص /نظم معلومات محاسبية / عضواً

الدكتور علي ابراهيم: المدرس في قسم المحاسبة كلية الاقتصاد في جامعة تشرين  
اختصاص/تكاليف صناعية/عضوًا ومسرفاً.

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٥/٨/٢٠١٢ م.

وأجازت بدرجة قدرها (٨٠) وتقدير (صريح).

الدكتور  
لطيف زيد

الدكتورة  
ليلى الطويل

الدكتور  
علي ابراهيم

# شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الدراسة هو نتاج بحث قام به الطالبة هزار داود  
بإشراف الدكتور علي إبراهيم - وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

المشرف  
د. علي إبراهيم

المرشحة  
هزار داود

# تصريح

أصرح بأن هذا البحث:  
((مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية دراسة  
ميدانية على عينة من الشركات الصناعية السورية))

لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشحة  
هزار داود



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْأَكْرَبِ الْأَكْرَبِ الْأَكْرَبِ

وَقُلْ رَبِّيْ أَوْ خَلَقْتَنِي مِنْ خَلْدِ صَدْرِي  
وَأَخْرِجْتَنِي مِنْ خَلْدِ صَدْرِي  
وَاجْعَلْنِي مِنْ لِرْفَكِ سَلَطَانًا نَصِيرًا

صَدْرِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة الْإِسْرَاءُ آية 80

## ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السورية، فضلاً عن دراسة تأثير مجموعة من العوامل، وهي: (تقديم تكنولوجيا المعلومات، ومستوى معرفة المدير أو المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات المحاسبية، والتزام المدير / المالك ومشاركته في تطوير نظام المعلومات المحاسبية، ومدى الاستعانة بخبرة خارجية، ومدى توظيف خبرات داخلية، وحجم الشركة، وملكية الشركة، ودراسة متطلبات المستخدم في مرحلة تصميم النظام) على توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السورية.

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة لجمع البيانات حول متغيرات البحث. حيث تم توزيعها على 267/ شركة صناعية خاصة و 76/ شركة عامة، وبلغ عدد الردود الإجمالي 84/ استبانة (52 استبانة من الشركات الخاصة و 32 من الشركات العامة)، أدخلت بياناتهما إلى ملف من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتم تحليلها بالاعتماد على التحليل العقدي ومعامل ارتباط بيرسون واختبار t-test.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود درجات مختلفة من التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، حيث تم تقسيم الشركات باستخدام التحليل العقدي إلى مجموعتين إداهما تحقق التوافق أكثر من الأخرى.

كما تظهر النتائج ارتباطاً إيجابياً بين كل من: (تقديم تكنولوجيا المعلومات، ومستوى معرفة المدير أو المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات المحاسبية، والتزام ومشاركة المدير / المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبية، ومدى الاستعانة بخبرة خارجية، ومدى توظيف خبرات داخلية، ودراسة متطلبات المستخدم في مرحلة تصميم النظام) وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية، بينما وجدت علاقة عكسية بين حجم الشركة المقاس بعدد الموظفين وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية. إلا أنه لم يتبيّن أي تأثير لملكية الشركة في توافق نظم المعلومات المحاسبية.

## **Abstract**

The aims of this study are to examin the extent of alignment/fit between users requirements and outputs of accounting information systems in Syrian industrial companies, and to investigate the factors that influence the alignment of accounting information systems (information technology sophistication, the level of knowledge of the manager or owner in accounting and information technology, the commitment of manager and his participation in information systems development, the extent of internal and external expertise, the size of the company, the study of the users requirements in the design phase of the system, and the ownership of the company) in those companies.

Data was collected from 84 companies, and then Statistical Package of Social Sciences (SSPS) was used to analyze the data and test the hypothesis depending on cluster analysis, t-test, and Pearson correlation.

After study and analysis was reached the following result:

- Results of Cluster analysis show two sets of groups which could be considered more aligned and less aligned.
- The results show positive significant relationships between each of: (information technology sophistication, the level of knowledge of the manager or owner in accounting and information technology, the commitment of manager and his participation in information systems development, the extent of internal and external expertise, and the study of the users requirements in design phase of the system) and the alignment/fit between users requirements and outputs of accounting information systems, but firm size measured by the number of employees, however, seemed to have the inverse relationship with AIS alignment.
- No significant relationship was found between the ownership of the company and the alignment/fit between users requirements and outputs of accounting information systems.

# الفهرس

13-1	<b>الفصل الأول</b>
<b>الإطار العام للبحث</b>	
2	0/1 مقدمة.
3	1/1 مشكلة البحث.
3	2/1 فرضيات البحث.
5	3/1 أهمية البحث.
6	4/1 أهداف البحث.
6	5/1 الدراسات السابقة.
12	6/1 منهجية البحث.
12	7/1 مجتمع البحث وعيشه.
13	8/1 مخطط البحث.
27-14	<b>الفصل الثاني</b>
<b>نظام المعلومات المحاسبي ومتطلبات المستخدمين</b>	
15	0/2 مقدمة.
17	1/2 تعريف النظام.
17	2/2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي.
17	3/2 مستخدمو نظام المعلومات المحاسبي.
18	4/2 النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي.

20	5/2 أهداف نظام المعلومات المحاسبي.
21	6/2 متطلبات المستخدمين (الإدارة) ومستويات القرارات.
24	7/2 استراتيجيات تحديد متطلبات المستخدمين.
<b>50-28</b>	<b>الفصل الثالث</b>

### **توافق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية مع متطلبات المستخدمين**

29	0/3 مقدمة.
31	1/3 مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.
31	1/1/3 التقارير المالية.
34	2/1/3 التقارير الإدارية.
34	2/3 معايير تصميم المخرجات.
36	3/3 أنواع التقارير.
38	4/3 خواص التقرير الإداري.
40	5/3 مفهوم توافق نظام المعلومات المحاسبي.
41	6/3 مفهوم نظرية معالجة المعلومات.
42	7/3 أهمية توافق نظم المعلومات المحاسبية.
46	8/3 توافق تكنولوجيا المعلومات والمشروع.
47	9/3 العوامل المؤثرة في التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.
<b>86-51</b>	<b>الفصل الرابع</b>

### **الدراسة الميدانية**

52	0/4 مقدمة.
52	1/4 منهجية البحث.

52	1/1/4 مجتمع البحث.
53	2/1/4 عينة البحث.
54	3/1/4 أداة البحث.
55	4/1/4 صدق الأداة وثباتها.
56	5/1/4 أسلوب جمع البيانات.
56	6/1/4 المتغيرات ومقاييسها.
58	7/1/4 الأسلوب الإحصائي المستخدم.
60	2/4 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.
60	1/2/4 الإحصاءات الوصفية.
76	2/2/4 اختبار الفرضيات.
93-87	<b>الفصل الخامس</b>

## النتائج والتوصيات

87	0/5 مقدمة.
88	1/5 نتائج الدراسة.
89	2/5 مناقشة النتائج
92	3/5 حدود النتائج.
92	4/5 التوصيات.
93	5/5 مقترنات للدراسات المستقبلية.
96-94	المراجع المنشورة باللغة العربية.
99-97	المراجع المنشورة باللغة الإنجليزية.

# فِرْسَةُ الْأَشْكَالِ

## أشكال الفصل الثاني

23	الشكل (2-1): احتياجات المستويات الإدارية للمعلومات.
----	---

## أشكال الفصل الثالث

32	الشكل (3-1): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
----	---

42	الشكل (3-2): نموذج Ismail & King (2005).
----	--

43	الشكل (3-3): تصنيف نظم المعلومات لدى Alloway & Quillard (1983).
----	---

## أشكال الفصل الرابع

69	الشكل (4-1) التمثيل البياني لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات الصناعية.
----	---

71	الشكل (4-2) التمثيل البياني لتطبيقات الحاسوب المستخدمة حالياً في الشركات الصناعية.
----	--

73	الشكل (4-3) التمثيل البياني لمدى توظيف الخبرات الداخلية في الشركات المدروسة.
----	--

74	الشكل (4-4) التمثيل البياني لمدى توظيف الخبرات الخارجية في الشركات المدروسة.
----	--

# فهرس المحتوى

## جدول الفصل الثالث

41 الجدول (1-3) : مفهوم نظرية معالجة المعلومات.

## جدول الفصل الرابع

55 الجدول (4-1) : معامل الثبات الكلى ومعاملات ثبات مجالات الاستبانة.

59 الجدول (4-59) : معيار الحكم على متوسط الاستجابات.

59 الجدول (4-3) : نتائج اختبار كولموجروف - سميرنوف (K-S) لتحديد طبيعة توزع البيانات.

60 الجدول (4-4) : نتائج اختبار ( $t$ \_test) للفروق بين قدرة نظام المعلومات المحاسبي المطبق على توفير المعلومات وبين مدى أهمية توافرها في الشركات المدروسة.

62 الجدول (4-5) : مدى التوافق بين الشركات محل الدراسة على مدى توافر المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المطبق.

63 الجدول (4-6) : نتائج اختبار تحليل التباين للفروق بين الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بقدرة نظام المعلومات المحاسبي المطبق على توفير المعلومات.

64 الجدول (4-7) : مدى التوافق بين الشركات محل الدراسة على مدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المطبق.

65 الجدول (4-8) : نتائج اختبار تحليل التباين للفروق بين الشركات محل الدراسة في مدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبي المطبق.

66 الجدول (4-9) : مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات المدروسة.

67 الجدول (4-10) : نتائج اختبار تحليل التباين للفروق بين الشركات محل الدراسة في مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية المطبقة.

68 الجدول (4-11) : التكرارات المطلقة والنسبية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات الصناعية.

69 الجدول (4-12) : التكرارات المطلقة والنسبية لتطبيقات الحاسوب المستخدمة حالياً في الشركات الصناعية.

71	الجدول (4-13) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمستوى معرفة المدير بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحاسوبية.
72	الجدول (4-14) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمستوى مشاركة المدير في تصميم نظام المعلومات المحاسبي وتطويره.
73	الجدول (4-15) : التكرارات المطلقة والنسبة لتوظيف الخبرات الداخلية في الشركات المدروسة.
74	الجدول (4-16) : التكرارات المطلقة والنسبة لإمكانية الاستعانة بالخبرات الخارجية في الشركات المدروسة.
75	الجدول (4-17) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتحديد متطلبات المستخدم.
76	الجدول (4-18) : نتائج تحليل العلاقة بين درجة التقدم التكنولوجي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.
77	الجدول (4-19) : نتائج تحليل العلاقة بين درجة التقدم المعلوماتي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.
78	الجدول (4-20) : نتائج تحليل العلاقة بين مستوى معرفة المدير وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.
79	الجدول (4-21) : نتائج تحليل العلاقة بين مستوى مشاركة المدير وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.
80	الجدول (4-22) : نتائج تحليل العلاقة بين توفر الخبرة الخارجية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.
81	الجدول (4-23) : نتائج تحليل العلاقة بين توظيف الخبرات الداخلية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.
82	الجدول (4-24) : نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين الشركات المدروسة في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير حجم الشركة.
83	الجدول (4-25) : نتائج اختبار LSD للفروق بين الشركات المدروسة في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير حجم الشركة.
84	الجدول (4-26) : نتائج اختبار t-test للفروق بين الشركات في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير ملكية الشركة.
84	الجدول (4-27) : نتائج تحليل العلاقة بين دراسة متطلبات المستخدمين وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.

## **الفصل الأول**

### **الإطار العام للبحث**

#### **The research framework**

##### **محتويات الفصل**

**0/1 مقدمة.**

**1/1 مشكلة البحث.**

**2/1 فرضيات البحث.**

**3/1 أهمية البحث.**

**4/1 أهداف البحث.**

**5/1 الدراسات السابقة.**

**6/1 منهجية البحث.**

**7/1 مجتمع وعينة البحث.**

**8/1 مخطط البحث.**

## الفصل الأول

### الإطار العام للبحث

0/1 مقدمة:

تشهد المنظمات اليوم في مختلف دول العالم تحولاً واسعاً وربما كاملاً نحو الأتمتة، إلا أنه وعلى الرغم من اردياد تبني تكنولوجيا المعلومات بشكل هائل ضمن المنظمات، فقد كان استخدام الحواسيب للمهام التشغيلية أكثر من استخدامها للتخطيط الاستراتيجي. لكن عندما بدأت المنظمات بإدراك أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات بوصفها مكملاً لإستراتيجية مشروعها، أصبح من الضروري التركيز على سمات عمل تكنولوجيا المعلومات أكثر من التكنولوجيا ذاتها، إذ يرتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن المنشأة بشكل أساسى بفهم إستراتيجية المشروع بهدف تعديل تلك الإستراتيجية واختيار مستوى التكنولوجيا الذي يتلاءم مع تلك الإستراتيجية (Romney, 2006). حيث رأى Ismail & King (2006) بأن الافتقار إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم متعلق نسبياً بالتوافق الضعيف بين ما تقدمه نظم المعلومات وما تحتاجه الشركات، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بالتوافق بين متطلبات المستخدمين من المعلومات وبين الإمكانيات المتوفرة لمعالجة البيانات (Ismail & King, 2006).

إن مفهوم التوافق Fit أو الانساق Alignment<sup>\*</sup>، قد تم تطويره عن نظرية معالجة المعلومات التي وضعها Galbraith (1973) والتي يمكّن تصنيفها بين النظريات بوصفها نظرية شرطية Contingency Theory. ولعل أحد مسلماتها أنه من الضروري تحقيق درجة من الانسجام بين الإمكانيات المتوفرة لمعالجة البيانات في المنظمة وبين متطلبات المستخدمين من المعلومات، إذ يتوجب على المنظمات أن تستجيب لزيادة الطلب على المعلومات عن طريق زيادة الإمكانيات المتوفرة لمعالجة البيانات. بعبارة أخرى، إن تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لا تكفل نجاح نظم المعلومات إذا كانت غير قادرة على توفير المتطلبات من المعلومات (Ismail & King, 2007).

لقد تناولت دراسات عدة التوافق بين عدد من العوامل الشرطية وتقدم تكنولوجيا المعلومات من مثل دراسة Weill & Olson, 1989; Rathnam et al, 2005) كما تناولت دراسات أخرى تأثير عدد من العوامل في نجاح تكنولوجيا المعلومات من مثل دراسة (Thong et al, 1997; Igbaria, 1997; Thong, 2001; de Guinea, 2005). إلا أن الدراسات التي ركزت على التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية لا

\* لقد تم استخدام هذين المصطلحين بشكل متبادل للدلالة على المعنى ذاته.

تزال محدودة. لذا ستركز الدراسة الحالية على دراسة التوافق بين متطلبات المستخدمين وخرجات نظم المعلومات المحاسبية وتأثير عدد من العوامل المحتملة في هذا التوافق على عينة من الشركات الصناعية السورية.

## 1/1 مشكلة البحث:

تركز مشكلة البحث على دراسة درجة التوافق بين متطلبات المستخدمين وخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وتأثير عدد من العوامل المحتملة في هذا التوافق في الشركات الصناعية السورية. ويمكن صياغة هذه المشكلة من خلال الأسئلة الآتية:

- (1) ما هي العلاقة بين تقدم تكنولوجيا المعلومات وتوافق نظم المعلومات المحاسبية؟
- (2) ما هي العلاقة بين مستوى معرفة المدير أو المالك بالمحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتوافق نظم المعلومات المحاسبية؟
- (3) ما هي العلاقة بين التزام المدير أو المالك ومشاركته في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية؟
- (4) ما هي العلاقة بين مدى الاستعانة بالخبرة الخارجية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية؟
- (5) ما هي العلاقة بين مدى توظيف خبرة داخلية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية؟
- (6) ما هي العلاقة بين حجم الشركة وتوافق نظم المعلومات المحاسبية؟
- (7) ما هي العلاقة بين ملكية الشركة وتوافق نظم المعلومات المحاسبية؟
- (8) ما هي العلاقة بين دراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام وتوافق نظم المعلومات المحاسبية؟

## 2/1 فرضيات البحث:

أولاًً: متغيرات البحث:

1- المتغير التابع: ويتمثل في التوافق بين متطلبات مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية وبين مخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

2. المتغيرات المستقلة:

وتتمثل في المتغيرات الثمانية الآتية:

- أ- تقدم تكنولوجيا المعلومات.
- ب- معرفة المدير / المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات المحاسبية.
- ت- التزام المدير / المالك ومشاركته في تطوير نظام المعلومات المحاسبى.

- ثـ- الارتباط مع خبرات خارجية.
  - جـ- توظيف خبرات داخلية.
  - حـ- حجم الشركة.
  - خـ- ملكية الشركة.
- دـ- تحديد متطلبات المستخدم في مرحلة تصميم النظام.

#### **ثانياً: فرضيات البحث:**

1. **الفرضية الأولى:** ترتكز الفرضية الأولى على العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.  
H1: تميل الشركات التي تستخدم تكنولوجيا معلومات أكثر تقدماً إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي تستخدم تكنولوجيا معلومات أقل تقدماً.
2. **الفرضية الثانية:** ترتكز الفرضية الثانية على العلاقة بين معرفة المدير/المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات المحاسبية وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية.  
H2: تميل الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات عالية من المعرفة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والمعرفة المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات منخفضة من المعرفة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والمعرفة المحاسبية.
3. **الفرضية الثالثة:** ترتكز الفرضية الثالثة على العلاقة بين التزام ومشاركة المدير / المالك في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية.  
H3: تميل الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات عالية من الالتزام والمشاركة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات منخفضة من المشاركة.
4. **الفرضية الرابعة:** ترتكز الفرضية الرابعة على العلاقة بين الارتباط مع خبرات خارجية وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية.  
H4: تميل الشركات التي ترتبط مع خبرات خارجية إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي لا ترتبط مع خبرات خارجية.
5. **الفرضية الخامسة:** ترتكز الفرضية الخامسة على العلاقة بين توظيف خبرات داخلية وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية.

H5: تميل الشركات التي توظف خبرات داخلية إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي لا توظف خبرات داخلية.

6. الفرضية السادسة: ترتكز الفرضية السادسة على العلاقة بين حجم الشركة وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية.

H6: تميل الشركات الصغيرة إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات الكبيرة (Ismail & King 2007).

فضلاً عن الفرضيات السابقة التي وضعها Ismail & King (2007)، لقد قامت الباحثة بصياغة الفرضيتين الآتىتين:

7. الفرضية السابعة: ترتكز الفرضية السابعة على العلاقة بين ملكية الشركة وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.

H7: تميل الشركات ذات الملكية الخاصة إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات ذات الملكية العامة.

8. الفرضية الثامنة: ترتكز الفرضية الثامنة على العلاقة بين دراسة متطلبات المستخدم وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.

H8: كلما كان المستخدمون أكثر قدرة على تحديد متطلباتهم يزيد مستوى التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

### 3/1 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الإضافة العلمية والعملية التي يمكن أن يقدمها في المجالات الآتية:

1- الرجوع إلى العوامل التي اقترحها Ismail & King (2007) لإعادة اختبارها في بيئه العمل السورية ودراسة أثرها في توافق نظم المعلومات المحاسبية.

2- اختبار العلاقة بين ملكية الشركة وتوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

3- اختبار العلاقة بين دراسة متطلبات المستخدم في مرحلة تصميم النظام وتوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

4- إن نتائج البحث من شأنها أن تقدم منفعة كبيرة للشركات المدروسة من خلال معرفة درجة التوافق في نظم المعلومات المحاسبية لديها، والعوامل التي تؤثر في درجة توافق تلك النظم. كما تساعد نتائج البحث المصممين على تصميم أنظمة محاسبية تلبي متطلبات المستخدمين.

### 4/1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- عرض مفهوم توافق نظم المعلومات المحاسبية ومناقشته.

2- دراسة تأثير عدد من العوامل المحتملة، وهي: (تقىم تكنولوجيا المعلومات، ومستوى معرفة المدير أو المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المحاسبية، ومشاركة المدير/ المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبية، والارتباط مع خبرات خارجية، وتوظيف خبرات داخلية، وحجم الشركة، وملكية الشركة، ودراسة متطلبات المستخدم في مرحلة تصميم النظام) على توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السورية.

## 5/1 الدراسات السابقة:

### ❖ الدراسات العربية:

#### أولاً - دراسة القطانى \* (2002):

هدفت الدراسة إلى بيان دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستويات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن وأثر استخدامها في الأداء الإداري في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية تكونت من 45 شركة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لاستخدام المعلومات المحاسبية في الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وقد أوصى الباحث بضرورة اهتمام الإدارات المختلفة في شركات العينة بالتوسيع في استخدام المعلومات المحاسبية الملائمة لمتطلباتهم من أجل تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية.

#### ثانياً - دراسة خالد (2004):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب من أبعادها المختلفة: الفنية/ السلوكية أو الإنسانية، وذلك من خلال التعرف على مدى كفائتها وفعاليتها في أداء مهامها، ومن الجانب الإنساني التعرف على مدى الرضا عنها وعن مخرجاتها من قبل مستخدمي تلك النظم. كما هدفت الدراسة إلى تحليل بعض العوامل المؤثرة في أداء هذه النظم.

وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح لجمع البيانات، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة على مستخدمي النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب والمدراء الماليين في 74 شركة من الشركات الصناعية المساهمة في الأردن. وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة على المستخدمين 193 استبانة، استرد منها 142 استبانة مكتملة للإجابات، كما تم توزيع 90 استبانة على المدراء الماليين تم استرداد 75 منها. وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام الأساليب الإحصائية من مثل معامل الارتباط بيرسون واختبار (t).

\* نقلأ عن: جل، إدمون طارق إدمون، (2010)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصادر التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، العراق.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام النظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب في الشركات الصناعية المساهمة في الأردن واسع (94.8% من الشركات)، وأن تلك النظم تتمتع بدرجة كبيرة من الفعالية في تحقيق أهدافها، حيث أنها تتميز بسهولة استخدامها والتعامل معها والسرعة والدقة في إدخال البيانات ومعالجتها. وتتمتع بالمرونة إذ يمكن إدخال التعديلات والتحسينات عليها لتنسجم مع البيئة المحيطة واحتياجات المستخدمين، وهذا يجعلها قادرة على أداء الوظائف المطلوبة والمحافظة على مستوى أدائها في الظروف المختلفة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هذه النظم المحاسبية توفر لمتخذي القرارات عدداً كبيراً من التقارير والمعلومات التي تتمتع بجودة المحتوى والشكل والتوفيق المناسب، بما يتيح لهم الوقت الكافي لتحليل المعلومات ودراستها للوصول إلى أفضل البدائل واتخاذ قرارات عالية الدقة والجودة وبأقل تكاليف ممكنة وبما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة. إلا أنه وعلى الرغم من رضا المستخدمين عن النظام ومخرجاته، إلا أنها لا تتوافق بشكل تام مع رغباتهم ومتطلباتهم وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن مشاركة المستخدمين في اختيار النظام وتطويره ودعم الإدارة لذلك يحقق أداءً أفضل للنظم المحاسبية المعتمدة على الحاسوب.

### ثالثاً- دراسة صيام (2004):

هدف الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية من خلال عدد من المعايير التي تعكس فاعلية أداء تلك النظم، وتمثل تلك المعايير بالجودة والمرونة والبساطة والموثوقية. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة وزعت على المديرين الماليين والعاملين في 9/بنوك تجارية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية تتسم بالجودة، وذلك من خلال دقة مخرجاتها وكفايتها وملاءمتها للمستخدمين من حيث توفيق تقديمها وطريقة عرضها. كما توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية تتسم بالمرونة والبساطة والموثوقية، وقد أوصى الباحث بتعزيز الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والعمل على تطويرها.

### رابعاً- دراسة القطاونة\* (2005):

هدف الدراسة إلى اختبار أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصادر وشركات التأمين في عمان من خلال دراسة مسحية على 13/مصرف و 10/شركات تأمين باستخدام استبانة صممت لهذا الغرض. وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية، كما أن قطاع المصادر يتمتع بمستويات تكنولوجية أعلى منه في شركات التأمين.

\* نقلاً عن: جل، إدمون طارق إدمون، (2010)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصادر التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، العراق.

وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة ووجود متخصصين ضمن الكادر الوظيفي لمواجهة أي خلل.

#### خامساً- دراسة جربوع (2007):

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية، ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنصورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وذلك من خلال دراسة مسحية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين باستخدام استبيان صممته لهذا الغرض.

وقد دعمت نتائج الاستبيان فروض البحث، حيث بينت أن المعلومات المحاسبية دوراً هاماً وحيوياً في اتخاذ القرارات الإدارية، كما تعتمد الإدارة على تلك المعلومات المستمدّة من القوائم المالية في اتخاذها القرارات الإدارية والتي توافر فيها الخصائص الكمية والنوعية المطلوبة. وأخيراً، فإن تلك الشركات تعتمد كارداً متخصصاً من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالمحاسبة وقدرة على إعداد قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية تميّز بالدقة والمصداقية.

#### سادساً- دراسة الهزaima (2009):

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في ثلاثة مؤسسات حكومية في الأردن. وقد استخدم الباحث استبياناً صممته لهذا البحث تم توزيعها على المديرين ورؤساء الأقسام وبعض الموظفين أي: (الادارة العليا والوسطى والتنفيذية)، كما تم استخدام أسلوب المقابلة الشخصية أيضاً لجمع البيانات.

وقد دعمت النتائج فروض البحث، إذ بينت أن لنظم المعلومات وتقنياتها المستخدمة مؤخراً دوراً فاعلاً في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات والدوائر الحكومية، إذ إن استخدام التقانات المحوسبة لنظم المعلومات وسرعة إدخال البيانات إليها يؤدي إلى سرعة الحصول على معلومات قيمة<sup>\*</sup>، ومن ثم السرعة في اتخاذ القرارات. كما أن استخدام نظم المعلومات في تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الملائمة يجعل هذه المعلومات نافعة في عملية اتخاذ القرارات، وكلما زادت منفعة المعلومات زادت قيمتها.

#### سابعاً- دراسة جل (2010):

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصادر التجارية العراقية الأهلية. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان لجمع البيانات، تم توزيعها على (197) مديرًا في (20) مصرفًا وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss وبعد إجراء عملية التحليل واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

\* هناك خمس صفات أساسية تجعل المعلومات ذات قيمة وهي: (الملاعة، النوعية، الكمية، التوثيق، سهولة الحصول عليها).

- إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية فاعلة من حيث متطلبات عملية التخطيط.
- إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية فاعلة من حيث متطلبات عملية الرقابة.
- إن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية فاعلة من حيث متطلبات عملية اتخاذ القرارات.

#### ❖ الدراسات الأجنبية:

##### **أولاً- دراسة Marriot & Marriot (2000):**

هدفت الدراسة إلى تحديد احتياجات المديرين/ المالكين لمعلومات المحاسبة الإدارية، فضلاً عن نوع المعلومات المفضل من قبلاهم ومدى تكرارها وتحديد قدرة المحاسبين المهنيين في تأمين تلك الاحتياجات. وقد استخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية المنظمة التي أجريت مع المديرين/ المالكين في 15 شركة صغيرة. وتوصل الباحثان إلى أن الشركات قد استخدمت الحواسيب في إعداد معلومات المحاسبة الإدارية، إلا أن هذا الاستخدام لم يكن في مستوى إمكاناتها الكاملة. كما توصلت الدراسة إلى أن الوعي المالي بين المديرين مختلف بشكل ملحوظ، ويفضل المديرون المعلومات الممثلة على شكل نسب ورسوم بيانية مع تقسيراتها الملائمة، وهناك إمكانات هامة للمحاسبين لتوسيع خدمات المحاسبة الإدارية وبشكل خاص تلك المعلومات الممثلة في شكل نسب ورسوم بيانية. وهذا من شأنه زيادة مهارات مستخدميها وكذلك زيادة الطلب على خدمات المحاسبة الإدارية.

##### **ثانياً- دراسة Seyal et al (2000):**

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثير عدد من العوامل المحتملة في درجة استخدامها من خلال دراسة مسحية على 54 شركة باستخدام الاستبيان البريدي. وقد دعمت نتائج الاستبيان بعض فروض البحث، إذ بينت أنه يساهم كلاً من نوع المشروع وثقافة المدير التنفيذي الحاسوبية وكذلك حجم المبيعات نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات، بينما لم يتبيّن أي من المتغيرات الأخرى على أنها هامة أو ذات دلالة.

##### **ثالثاً- دراسة Rathnam et al (2005):**

هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة توافق بين إستراتيجية المشروع وتكنولوجيا المعلومات في الشركات التجارية ومعرفة أسباب وجودها. وقد استخدم الباحثان أسلوب المقابلة الشخصية المنظمة التي أجريت مع المديرين التنفيذيين في 50 شركة خدمات مالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة توافق بين إستراتيجية المشروع وتكنولوجيا المعلومات، ويعود السبب الرئيسي لوجود هذه الفجوة إلى افتقار الشركة لإستراتيجية واضحة وكذلك الافتقار إلى التنسيق بين المناطق الوظيفية المختلفة.

#### **رابعاً- دراسة Ismail & King (2005):**

هدفت الدراسة إلى اختبار التوافق بين متطلبات المستخدمين من المعلومات المحاسبية وبين الإمكانيات المتوفرة لمعالجة البيانات (توافق نظم المعلومات المحاسبية)، ومن ثم اختبار تأثير التوافق في الأداء من خلال دراسة مسحية على 310 شركات ماليزية متوسطة وصغيرة الحجم باستخدام الاستبيان البريدي. وتوصلت الدراسة إلى أن بعض الشركات حققت توافقاً مرتفعاً لنظم المعلومات المحاسبية. كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين التوافق وأداء المنظمة، ذلك أن الشركات ذات التوافق المرتفع لنظم المعلومات المحاسبية تحقق أداءً تنظيمياً أفضل من الشركات ذات التوافق المتدني لنظم المعلومات المحاسبية.

#### **خامساً- دراسة Kearns & Sabherwal (2006):**

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مشاركة مدير تكنولوجيا المعلومات في تخطيط أعمال المشروع، ومشاركة مدير المشروع في تخطيط تكنولوجيا المعلومات على توافق تكنولوجيا المعلومات والمشروع، واختبار ما إذا كانت معرفة الإدارة العليا بتكنولوجيا المعلومات تتوسط العلاقة بين مشاركة الإدارة وبين هذا التوافق من خلال دراسة مسحية على 274 شركة متوسطة وكبيرة الحجم في الولايات المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أنه تساهم معرفة الإدارة العليا بتكنولوجيا المعلومات في تسهيل مشاركة مدير المشروع في تخطيط تكنولوجيا المعلومات ومشاركة مدير تكنولوجيا المعلومات في تخطيط المشروع، وكلاهما يؤثر في توافق تكنولوجيا المعلومات واستراتيجية المشروع.

#### **سادساً- دراسة Ismail & King (2006):**

هدفت الدراسة إلى اختبار التوافق بين الإمكانيات المتوفرة لمعالجة البيانات مع متطلبات المستخدمين من المعلومات المحاسبية. ثم اختبار العلاقة بين التوافق والأداء من خلال دراسة مسحية على 310 شركات ماليزية باستخدام الاستبيان البريدي. وقد حاولت الدراسة التتحقق من الفرض الآتي: إن الشركات التي تحقق توافقاً بين متطلباتها من المعلومات المحاسبية وبين الإمكانيات المتوفرة لمعالجة البيانات تجرب أداءً أفضل من الشركات التي لا تتحقق.

وتوصلت الدراسة إلى أنه من الممكن تصنيف الشركات ضمن مجموعات توافق مختلفة، حيث ميز الباحثان ثلاثة مجموعات من الشركات ذات مستويات توافق مختلفة. وهذه المجموعات المختلفة لديها مستويات مختلفة من الأداء ذات دلالة، والتي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين التوافق والأداء على نحو ما توقع الباحث.

## سابعاً - دراسة Ismail & King (2007):

هدفت الدراسة إلى تمييز مستويات مختلفة لتوافق نظم المعلومات المحاسبية أي (التوافق بين متطلبات المستخدمين من المعلومات المحاسبية وبين الإمكانيات المتوفرة لمعالجة البيانات)، ثم اختبار تأثير عدد من العوامل المحتملة في التوافق من خلال دراسة مسحية على 214 شركة متوسطة وصغيرة الحجم في ماليزيا.

وقد دعمت نتائج الاستبيان بعض فروض البحث، حيث بينت أن العوامل الرئيسية المؤثرة في توافق نظم المعلومات المحاسبية بين شركات العينة كانت القدر المعلوماتي، ومستوى المعرفة المحاسبية للمديرين والمالكين، ومشورة الشركات المحاسبية والوكالات الحكومية ذات العلاقة، ووجود كادر نظم معلومات داخلي. إلا أنه ظهرت علاقة عكسية بين حجم الشركة المقاس بعدد الموظفين وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية إذ إن الشركات التي تحقق التوافق كانت أصغر في الحجم مقارنة بالشركات التي لم تتحقق التوافق المطلوب.

## ثامناً: دراسة Ismail (2009):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية، والعوامل المؤثرة في تلك الفاعلية وذلك من خلال دراسة مسحية على 232 شركة صناعية متوسطة وصغيرة الحجم في ماليزيا.

وقد دعمت نتائج الاستبيان بعض فروض البحث، حيث بينت أن العوامل الأكثر تأثيراً في فاعلية نظام المعلومات المحاسبية هي: المعرفة المحاسبية للمدير، وفاعلية الموردين/ الموزعين، وفاعلية الشركات المحاسبية التي ترتبط معها شركات العينة.

بشكل عام، تقترح هذه الدراسة بأن مديرى الشركات بحاجة لاكتساب معرفة محاسبية كافية لإدراك أفضل لمتطلبات المعلومات. كما يجب أن ترتبط تلك الشركات مع موردين يمتلكون خبرة ومعرفة بالخصائص الفريدة للشركات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم، وذلك لكي يتغلب المديرون على افتقارهم إلى المعرفة بنظام المعلومات المحاسبى. فضلاً عن كل ما سبق، فقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب على الشركات أن تستغل علاقاتها الجيدة مع الشركات المحاسبية أيضاً مما يساعدها في تطبيق نظام معلومات محاسبي فعال.

ويمكن تلخيص توصيات هذه الدراسة، بأنه من المهم جداً لهذه الشركات إدراك وإعطاء أولوية لفرص والعوامل التي قد تدعم احتياجاتها من المعلومات.

لقد ركزت معظم الدراسات السابقة في نظم المعلومات المحاسبية على التوافق بين عدد من العوامل الشرطية وتقدم تكنولوجيا المعلومات من مثل دراسة Rathnam *et al* (1989) و دراسة Weill & Olson (2005) و دراسة Igbaria (1997)، تناولت دراسات أخرى تأثير عدد من العوامل في نجاح تكنولوجيا المعلومات كدراسة Thong *et al* (1997)، و دراسة Thong (2001)، و دراسة de Guinea (2005)، و دراسة Igbaria (1997). ولم يحظ التوافق بين متطلبات المستخدمين من المعلومات المحاسبية وإمكانية معالجة البيانات بنصيب وافر من الدراسة المكثفة إلا من

خلال بعض الدراسات القليلة التي ذكرت سابقاً (Ismail & King, 2005; Ismail & King, 2006; Ismail & King, 2007)، كما أنه لم يتم اختبار العوامل المؤثرة في هذا التوافق إلا من خلال دراسة Ismail & King (2007) ولم يتم اختبار هذه العوامل في بيئات عمل مختلفة.

من هنا يأتي هذا البحث ليختبر مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السورية وأهم العوامل المؤثرة في هذا التوافق، من خلال اختبار العوامل التي اقترحها Ismail & king (2007) إلى جانب دراسة تأثير عاملين آخرين بروزاً في سياق المراجعة الأدبية التي قامت بها الباحثة وهما: ملكية الشركة، ودراسة متطلبات المستخدم خلال مرحلة تصميم النظام.

## **6/1 منهجة البحث:**

اعتمد البحث على أسلوب المسح باستخدام استبانة، إذ اعتمدت الباحثة على استبانة ما اقترحه (2007) Ismail & King بعد تعديل العبارات بما يتلاءم مع بيئة العمل السورية، فضلاً عن تصميم أسئلة أخرى لاختبار المتغيرات المقترحة من الباحثة. وجرى تصميم أداة جمع البيانات وتوزيعها على عينة من المديرين العامين في الشركات الصناعية السورية على نحو ما هو موضح بشكل مفصل في الفصل الرابع من هذا البحث.

## **7/1 مجتمع وعينة البحث:**

يتألف مجتمع البحث من الشركات الصناعية السورية. حيث جرى سحب عينة عشوائية تمثلية من القائمة التي تصدرها وزارة الصناعة والتي تدرج فيها جميع الشركات الصناعية العامة والخاصة، وذلك بما يتناسب مع حجم المجتمع، وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل الرابع من هذا البحث.

## **8/1 مخطط البحث:**

**الفصل الأول: الإطار العام للبحث.**

**الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبية ومتطلبات المستخدمين.**

**الفصل الثالث: توافق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية مع متطلبات المستخدمين.**

**الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.**

**الفصل الخامس: النتائج والتوصيات.**

## **الفصل الثاني**

### **نظام المعلومات المحاسبي ومتطلبات المستخدمين**

### **Accounting Information System and users requirements**

#### **محتويات الفصل**

**0/2 مقدمة.**

**1/2 تعريف النظام.**

**2/2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي.**

**3/2 مستخدمو نظام المعلومات المحاسبي.**

**4/2 النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي.**

**5/2 أهداف نظام المعلومات المحاسبي.**

**6/2 متطلبات المستخدمين (الإدارة) ومستويات القرارات.**

**7/2 استراتيجيات تحديد متطلبات المستخدمين.**

## الفصل الثاني

### نظام المعلومات المحاسبي ومتطلبات المستخدمين

### Accounting Information System and users requirements

#### 0/2 مقدمة:

تعد الوحدة الاقتصادية نظاماً كلياً للمعلومات يتكون من عدد من النظم الفرعية منها: النظام المحاسبي، والنظام المالي، والنظام الإنتاجي، والنظام التسويقي، ونظام المشتريات والتخزين، ونظام الأفراد (العاملين)، وتعمل هذه النظم بعضها مع بعض بصورة متراقبة وبتنسيق متتبادل لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترمي إليها الوحدة الاقتصادية كلها.

بذلك يشكل نظام المعلومات المحاسبي نظاماً فرعياً ضمن نظام المعلومات المتكامل في الوحدة الاقتصادية يتطلب منه التنسيق والتكميل مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى فيها.

ويعد نظام المعلومات المحاسبي أقدم نظام للمعلومات عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها، ويشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية، لأنه يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية متكاملة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية، كما يتصل بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات تعد حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي تلك المعلومات، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات (الحبيطي والسقا، 2003).

وبحكم علاقات التكامل والترابط بين نظام المعلومات المحاسبي ونظم المعلومات الفرعية الأخرى على مستوى الوحدة الاقتصادية، فإن ذلك يقتضي منه الاهتمام بالأحداث كافة التي تتم في الوحدة الاقتصادية سواء أكانت هذه الأحداث فعلية تمت في الماضي أم يتوقع حدوثها في المستقبل، سواء كان معبراً عنها بصورة مالية أم غير مالية، وذلك بهدف توفير تدفق متواصل ودقيق للمعلومات اللازمة للإدارة والجهات الأخرى لأغراض اتخاذ القرارات بعد تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن الوحدة الاقتصادية كلها.

وللتأمين ذلك، يتوجب على نظام المعلومات المحاسبي في الوحدة الاقتصادية الاهتمام بالاختيار المحاسبي السليم والدقيق للمعلومات والتدفق المناسب لها من خلال توفير مخرجات لا تتضمن محتوى واحداً وإنما تتوافق مع احتياجات المستخدمين بشكل يمكن أن يؤثر في النتائج المتوقعة وبحيث يصبح العائد المتوقع للقرار أكبر ما يمكن عن طريق توضيح رؤية صانع القرار وتحسين إدراكه بالقوى التي تؤثر في القرار (الحبيطي والسقا، 2003).

يتضح من خلال ما تقدم أن قيمة نظام المعلومات المحاسبي لم تعد كامنة في مفرداته ولا في البيانات والمعلومات التي يكون قادرًا على إمداد المسؤولين بها، بل إن قيمته أصبحت مستمدة من قدرته على توفير معلومات تلبي وتنوّع احتياجات المستخدمين سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أم من خارجها.

وسينتناول هذا الفصل كل مما يأتي:

1/2 تعريف النظام.

2/2 تعريف نظام المعلومات المحاسبي.

3/2 مستخدمو نظام المعلومات المحاسبي.

4/2 النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي.

5/2 أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

6/2 متطلبات المستخدمين (الإدارة) ومستويات القرارات.

7/2 استراتيجيات تحديد متطلبات المستخدمين.

## **1/2 تعریف النظام:**

يعرف النظام: بأنه "مجموعة مكونة من عنصرين أو أكثر من العناصر المرتبطة بعضها ببعض، والتي تتفاعل وفقاً لقواعد معينة لتحقيق هدف معين" (Romney and Steinbart, 2003).

من خلال التعريف السابق يمكن تحديد شروط النظام بالآتي (ببيان عبد الطيف، 2004):

1. مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات.
2. التناقض والترابط بين هذه الأجزاء أو العناصر أو المقومات بصورة متبادلة بحيث يخدم بعضها بعضها الآخر بصورة أو بأخرى وفقاً لعلاقة منطقية.
3. السعي لتحقيق الغرض المشترك الذي يربط الأجزاء المتعددة للنظام.

## **2/2 تعریف نظام المعلومات المحاسبي:**

بعد أن تم توضیح مفهوم النظام وشروطه، يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: "هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية يعمل بعضها مع بعض بصورة مترابطة ومتلائمة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية سواء أكانتوا أطرافاً داخلية أم خارجية وبما يخدم تحقيق أهدافها" (الحيطي والسقا، 2003).

## **3/2 مستخدمو نظام المعلومات المحاسبي\*: :**

يمكن تصنيف المستخدمين النهائيين End Users لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى مجموعتين رئيسيتين (Hall, 2004) هما:

أ- مستخدمون خارجيون External Users: وهم الدائنوون، وحملة الأسهم، ومستثمرون محتملون، وجهات قانونية، وسلطات ضريبية، وموردون، وزبائن، ومؤسسات مثل البنوك، وهيئة أوراق البورصة، وقسم الضرائب، حيث يستلم هؤلاء معلومات محاسبية من مثل القوائم المالية، والبيان الضريبي، وتقارير أخرى يتم إنتاجها بسبب إلزام قانوني. أما الشركاء التجاريين (الزبائن والموردون) فيستلمون معلومات أخرى مثل أوامر الشراء، الفواتير، ومستندات الشحن.

ب- مستخدمون داخليون Internal Users: وهم الإدارة بكافة مستوياتها، والأفراد العاملون، وعلى عكس التقارير الخارجية تمتلك المنشأة حرية اختيار كبيرة في الطريقة التي تلبى من خلالها احتياجات المستخدمين الداخليين إذ أنها

\* لقد ركزت الدراسة الحالية على متطلبات المستخدمين الداخليين (الإدارة).

لا تخضع لأي متطلبات قانونية.

## 4/2 النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من ثلاثة نظم فرعية رئيسية (Hall, 2004)، وهي:

1. نظام معالجة المعاملة (TPS) . Transaction Processing System
2. نظام الأستاذ العام/ إعداد التقارير المالية General Ledger/ Financial Reporting System
3. نظام إعداد التقارير الإدارية (MRS) Management Reporting System

### 1. نظام معالجة المعاملة (TPS)

يعد نظام معالجة المعاملات مركزياً للوظيفة الكلية لنظام المعلومات من خلال قيامه بما يأتي (Hall, 2004):

أ- تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معاملات مالية.

ب- تسجيل المعاملات المالية في سجلات محاسبية (يومية وحساب أستاذ).

ث- توزيع المعلومات المالية للأفراد العاملين لدعم أعمالهم اليومية.

ويتعامل هذا النظام مع أحداث تتكرر باستمرار، وقد يصل حجم المعاملات اليومية إلىآلاف المعاملات. وللتعامل

بكفاءة مع مثل هذا الحجم يتم جمع المعاملات المشابهة بعضها مع بعض في ثلاثة دورات معاملات Transaction

Cycles وهي دورة المصروفات، ودورة التحويل، ودورة الإيرادات.

#### أ- دورة المصروفات: Expenditure Cycle

هناك عمليةان رئيسitan لدورة المصروفات هما: عملية الشراء وسداد المصروفات. وت تكون عملية الشراء من

طلب شراء الموارد من مثل البضاعة وقطع الغيار وغيرها. أما فيما يخص عملية سداد المصروفات فيتم إعداد

إيصال السداد وإرسال المبلغ للمورود. وإذا كانت المشتريات على الحساب، فإن المشتريات يتم تسجيلها في حساب

الموردين حتى يتم سدادها لهم (الدهراوي، 2007).

#### ب- دورة التحويل: Conversion Cycle

تحتخص دورة التحويل في المنشآت الصناعية بإجراء عمليات على المواد الخام وتشغيلها وتحويلها إلى منتجات

ناتمة الصنع يتم نقل حيازتها بعد ذلك من خلال دورة الإيرادات من الوحدة المحاسبية للعملاء عن طريق البيع (دبيان

وعبد الطيف، 2004).

#### ت- دورة الإيرادات: Revenue Cycle

ت تكون دورة الإيرادات من عنصرين رئيسيين هما المبيعات وعمليات استلام النقدية. وأما فيما يخص دورة

المبيعات فإن العميل يقوم بطلب المبيعات ويتم شحن البضاعة له مرفقاً بها فاتورة المبيعات. وأما عملية استلام النقدية

فإن الشيك أو النقية يتم استلامها من المستهلك وإذا كانت المبيعات بالأجل، فإن قيمة المبيعات يتم تسجيلها في حساب المدينين حتى يتم استلام قيمتها من العميل (الدهراوي، 2007).

## 2. نظام الأستاذ العام/ إعداد التقارير المالية: General Ledger/ Financial Reporting System (GL/ FRS)

ينتاج هذا النظام القوائم المالية، إذ يرتبط كل من النظمين بالأخر (GL/ FRS) ارتباطاً وثيقاً، لذلك ينظر إليهما كنظام واحد متكامل (GL/ FRS)، إذ تأتي المدخلات إلى الأستاذ العام GL من دورات المعاملات. ويقوم نظام الأستاذ العام بمعالجة المعاملات الناتجة من أنشطة الدورات لتحديث حسابات الأستاذ.

يقوم نظام التقارير المالية بإعداد تقارير تتعلق بوضع الموارد المالية والتغيرات الحاصلة عليها، وتوفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين في ترشيد قراراتهم في مجال الاستثمار والائتمان وغيرها. كما يقوم بتوفير معلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال المدة، فضلاً عن معلومات عن أداء إدارة المنشأة من أجل استخدام الموارد المؤمنة عليها. ويقوم نظام إعداد التقارير المالية FRS بإيصال هذه المعلومات بشكل رئيسي إلى مستخدمين خارجيين. وتتألف معظم هذه المعلومات من القوائم المالية التقليدية والبيان الضريبي ومستندات قانونية أخرى (Hall, 2004, p.11)، ويتم إعداد هذه التقارير وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. كما أن هناك تقارير وقوائم يتم إنتاجها بوساطة نظام إعداد التقارير المالية تقدم إلى المديرين والموظفين داخل الشركة. وتتميز تلك التقارير والقوائم المقدمة للمستخدمين الداخليين بأنها أكثر تفصيلاً، وكمثال على ذلك، قائمة الدخل المعدة للاستخدام الداخلي والتي تقدم بيانات عن ربحية القطاعات والمنتجات، كما أن هذه القوائم لا يتم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وقد تتضمن تقديرات وتنبؤات بجانب البيانات الفعلية (الدهراوي، 2007).

## 3. نظام إعداد التقارير الإدارية: Management Reporting System (MRS)

يقوم هذا النظام بتزويد الإدارة الداخلية بتقارير متعددة ذات أغراض خاصة ومعلومات لازمة لعملية اتخاذ القرار. حيث يتعامل المدراء مع مشكلات يومية فضلاً عن مهام التخطيط والرقابة، لذلك فهم يطلبون معلومات مختلفة بحسب القرارات التي سوف يتخذونها.

ومن الأمثلة على التقارير التي ينتجهما نظام إعداد التقارير الإدارية MRS: الميزانية، وتقارير الانحراف، وتقارير أخرى تستخدم البيانات الحالية بدلاً من البيانات التاريخية (Hall, 2004).

مما تقدم ترى الباحثة أن عملية إعداد التقرير المالي أو الإداري ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق هدف، وهو توفير المعلومات الملائمة للمستخدمين الداخليين والخارجيين بما يساعدهم في اتخاذ القرارات.

بعد أن تم التطرق إلى النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي، يمكن القول إن نظام التقرير الإداري يتميز عن نظام التقرير المالي بناحيتين رئيسيتين (Hall, 2004) هما:

**الأولى:** إن الأستاذ العام هو مصدر البيانات الرئيسي لنظام التقرير المالي، بينما يستند نظام التقرير الإداري على البيانات المالية وغير المالية عن العمليات التشغيلية فضلاً عن بيانات الأستاذ العام التقليدية.

**الناحية الثانية:** هي أن إنجاز التقرير المالي بالاعتماد على نظام إعداد التقرير المالي إلزامي، في حين أن تطبيق نظام التقرير الإداري هو عملية اختيارية. فلا يتم الإلزام بالتطبيقات، أو المحتوى أو الوقتية، أو صيغة المعلومات التي ينتجها نظام إعداد التقارير الإدارية MRS من قبل الجهات الحكومية مثل قسم الضرائب. لذلك فإن إدارة المنظمة تستخدم تطبيقات نظام التقرير الإداري من دون قيود أو شروط وذلك وفقاً لاحتياجاتها من المعلومات.

كما ترى الباحثة أن نظام إعداد التقرير المالي ليس بديلاً لنظام إعداد التقرير الإداري، فعلى الرغم من أن نظام إعداد التقرير المالي يهتم أساساً بخدمة المستخدمين الخارجيين، في حين يهتم نظام إعداد التقرير الإداري أساساً بخدمة المستخدمين الداخليين، إلا أن كلاً منها يعد مكملاً للآخر. بمعنى أن المعلومات التي ينتجها نظام التقرير المالي تستخدم في بعض أغراض نظام التقرير الإداري، كما أن المعلومات التي ينتجها نظام التقرير الإداري تستخدم في بعض أغراض نظام التقرير المالي. حيث أنه لا يمكن فصل النظائر عن بعضهما بشكل كامل وإنما يكون تكامل النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي أحد الشروط الازمة لنجاح هذا النظام.

## 5/ أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية الازمة لتلبية متطلبات مستخدمين مختلفين، فقد يكون المستخدمون داخلين يعملون في كافة المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية، أو خارجين من مثل العمال والجهات الحكومية وغيرهم (عبد اللطيف، 2006). وفيما يأتي أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

1. توفير المعلومات الازمة لإنجاز العمليات والمهام اليومية:

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتوفير المعلومات للعاملين لمساعدتهم في تنفيذ مهامهم اليومية بكفاءة وفاعلية.

2. توفير المعلومات الازمة لدعم عملية اتخاذ القرار الإداري:

تنفذ الوحدة الاقتصادية مجموعة من القرارات المتعلقة بالخطيط والرقابة على عمليات التشغيل، ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بتزويد الإدارة بالمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات.

3. توفير المعلومات الازمة لتقييم الأداء الإداري:

ينبغي أن تصبح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها، والإفصاح عن المركز المالي ونتائج الشاطئ للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال والجهات الحكومية وغيرها.

وبما أن الغاية النهائية من تصميم نظام معلومات جديد أو تطوير نظام قائم هي خدمة المستخدم، فيكون على مصمم النظام دراسة متطلبات المستخدمين في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية، وبيان مدى اعتمادهم على النظام الجديد. ومن المفروض أن يتم تحديد متطلبات المستخدمين بشكل دقيق وواضح من أثناء مرحلة تحليل النظام، ولكن على مصمم النظام دراسة تلك المتطلبات مرة أخرى وأن يقارنها مع الموارد المتاحة، لأنه يصعب في معظم الحالات تلبية متطلبات جميع المستخدمين المحتملين. ويمكن للمصمم بالتعاون مع محلل النظام ومع المستخدمين النهائيين التغلب على هذه المشكلة والوصول إلى تصميم مرض نسبياً لجميع الأطراف (الحسنية، 2002)، لذلك ستقوم الباحثة بتوضيح متطلبات المستخدمين الداخليين (الإدارة) ومستويات القرارات.

## 6/2 متطلبات المستخدمين (الإدارة) ومستويات القرارات:

إن الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية الازمة لاتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بكل من وظيفتي التخطيط والرقابة هي حاجة متداخلة ولجميع المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية، حيث أن أي مدير (متخذ قرار) في الوحدة الاقتصادية يحتاج إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالوظيفتين معاً ولكن بصورة متباعدة وبحسب موقعه في الهيكل التنظيمي الذي يحدد طبيعة المستويات الإدارية التي يتم على أساسها تحديد الاحتياجات من المعلومات الازمة لاتخاذ القرارات المختلفة. وبصورة عامة، يمكن تقسيم الهيكل التنظيمي لأي وحدة اقتصادية إلى ثلاثة مستويات إدارية (الدهراوي، 2007؛ قاسم، 2004) وهي:

### 1. مستوى الإدارة العليا (المستوى الاستراتيجي):

يمكن تحديد مستوى الإدارة العليا بمجلس الإدارة من حيث علاقته المباشرة بوضع الخطط طويلة الأجل (التخطيط الاستراتيجي). ويحتاج هذا المستوى إلى معلومات تتعلق بدرجة كبيرة بوظيفة التخطيط التي تهتم بتحديد الأهداف العامة والسياسات والخطط طويلة الأجل، ولذلك فهي تحتاج إلى معلومات تتعلق بالمستقبل والتباين به. كما تتميز المعلومات المطلوبة من قبل هذا المستوى بأنها معلومات إجمالية ومحضرة وغير روتينية (غير متكررة) وتعتمد في الغالب على مصادر خارجية، الأمر الذي يجعل منها معلومات غير دقيقة في كثير من الأحيان كما أن درجة عدم التأكيد تكون عالية في تلك المعلومات.

### 2. مستوى الإدارة الوسطى (المستوى التكتيكي):

يمكن تحديد مستوى الإدارة الوسطى بالمديرين الذين يشرفون على وظائف الوحدة الاقتصادية الذين يهتمون بوضع الخطط قصيرة الأجل (التخطيط التكتيكي) في ضوء ما تم تخططيه من الإدارة العليا، فضلاً عن اهتمامهم ومتابعتهم تنفيذ العمليات التي تصب على قياس الإنتاجية وكفاءة الأداء. ولذلك فإنهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بكل من وظيفتي التخطيط والرقابة وبصورة متساوية إلى حد ما. وتتسم المعلومات الازمة للإدارة

الوسطى بأنها معلومات داخلية تتعلق بالأداء الحالي لأغراض مقارنته بالأداء المخطط بصورة رئيسية، ويمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يزود الإدارات الوسطى بتقارير شهرية تحتوي على معلومات ملخصة وتنطلق بالتشغيل ونتائجها وبصورة دورية ومتكررة.

### 3. مستوى الإدارة التنفيذية (المستوى الفني):

يمكن تحديد مستوى الإدارة التنفيذية بالإدارة الدنيا (التي تقع في أسفل الهيكل التنظيمي) والتي تتعلق وظائفها بمراقبة العمليات اليومية وكيفية تنفيذها يومياً.

تنقسم المعلومات المقدمة لهذا المستوى بأنها متكررة وروتينية وقصصية ومتعلقة بوظيفة الرقابة بصورة أكبر من تعلقها بوظيفة التخطيط، ويمكن لنظام المعلومات المحاسبي أن يقدم تقارير يومية وبصورة دورية تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية.

ما تقدم يتضح أن المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بكل من وظيفتي التخطيط والرقابة مطلوبة من كافة المستويات الإدارية ولكن بدرجة مختلفة من حيث الحجم ودرجة التفصيل والتوعية، إذ إن المعلومات اللازمة عن التخطيط تكون كبيرة عند مستوى الإدارة العليا مما هي في المستويين الآخرين، وعلى العكس من ذلك، فإن المعلومات اللازمة للرقابة عند هذا المستوى أقل من المستويين الآخرين. كما أن درجة التفصيل تكون قليلة عند مستوى الإدارة العليا ثم تزداد أكثر في مستوى الإدارة التنفيذية، فضلاً عن أن مستوى الإدارة العليا يحتاج إلى معلومات يمكن الحصول على غالبيتها من خارج الوحدة الاقتصادية، بينما يحتاج المستويان الآخران إلى معلومات يمكن الحصول عليها من داخل الوحدة الاقتصادية. ويمكن توضيح ما تقدم بالشكل (1-2) الآتي:



الشكل (1-2): احتياجات المستويات الإدارية للمعلومات

المرجع: (الحبيطي والسعدي، 2003، ص. 22)

فضلاً عن تحديد مواصفات المعلومات المطلوبة من المستخدمين بناء على موقعهم ضمن الهيكل التنظيمي، فإن هناك عوامل أخرى تؤثر في خصائص المعلومات المطلوبة. فقد رأى (Gul 1991) أن المديرين يطلبون معلومات نظام محاسبة إدارية معقد Sophisticated في حالات عدم التأكيد البيئي المرتفع وذلك لحل المشكلات التي قد تزداد، وتصبح خاصية المجال الواسع للمعلومات الاقتصادية وغير الاقتصادية الخارجية هامة جداً للشركة للتبنّي ببيئة المنافسة وطلب السوق. إذ يجد المديرون أنفسهم بحاجة للاستجابة بسرعة للتغيرات في البيئة التنافسية. و كنتيجة لذلك، فإن المعلومات الإدارية التي تحمل خصائص التوفيق الزمني المناسب والتكرار ستكون نافعة بشكل خاص، كما أن المعلومات المتكاملة والمجمعة ستكون مطلوبة في حالات عدم التأكيد المرتفع. وعندما يوجد توافق Fit ملائم بين عدم التأكيد المرتفع ونظام المحاسبة الإدارية المعقد فقد تتحقق مستويات عالية من الأداء. وبالعكس، عندما يكون عدم التأكيد البيئي منخفضاً فإن المديرين قد لا يطلبون مثل تلك المعلومات ومن المحتمل أن يؤثر نظام معلومات المحاسبة الإدارية المعقد في الأداء بشكل سلبي في تلك الحالة (Gul, 1991).

وقد قام كل من (Daft & Lengel 1986) باختبار أثر كل من الشك Equivocality و عدم التأكيد Uncertainty في أسلوب معالجة المعلومات في المنظمات. حيث تم تعريف الشك على أنه الغموض والافتقار للفهم، بينما عرف الباحثان عدم التأكيد بأنه الفرق بين المعلومات المطلوبة وبين المعلومات المتوفّرة لإنجاز المهام. وقد توصلت الدراسة إلى أن المديرين في حالة عدم التأكيد المرتفع يحتاجون إلى بيانات موضوعية لمعالجتها وترميم النقص في المعلومات، بينما في حالة الغموض وافتقارهم للفهم فإنهم لا يحتاجون مثل تلك البيانات ويكتفون بتبادل الآراء ووجهات النظر .(Daft & Lengel, 1986)

لا شك بأن السمة الهامة لتصميم نظام المحاسبة الإدارية هي توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات الإدارة من أجل اتخاذ القرارات، فقد اختبرت دراسة (Mia & Chennall 1994) دور معلومات نظام المحاسبة الإدارية ذات المجال الواسع في تعزيز الأداء الإداري. وقد أشارت النتائج إلى أن الارتباط بين مدى استخدام معلومات نظام المحاسبة الإدارية ذات المجال الواسع والأداء كانت أقوى بالنسبة لمديري أنشطة التسويق أكثر من مديرِي أنشطة الإنتاج، وهذا يعني أن التمايز الوظيفي يؤثر على مواصفات المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين ( Mia & Chennall, 1994). كما اختبرت دراسة (Chennall & Morris 1986) أثر لا مركزية الهيكل التنظيمي وعدم التأكيد البيئي المدرك والتبغية البيئية التنظيمية\* على تصميم نظام المحاسبة الإدارية، إذ تم تعريف نظام المحاسبة الإدارية في مصطلحات المنفعة المدركة من خصائص معلومات المحاسبة الإدارية وهي (مجال المعلومات، والتوفيق الزمني المناسب، والتجميع، والتكميل). وتوصل الباحثان إلى أن لا مركزية الهيكل التنظيمي قد ارتبطت بشكل هام مع

---

\* التبغية البيئية التنظيمية: هي مدى التباينات بين الأقسام المختلفة داخل الوحدة الفرعية.

المتفعة المدركة من خاصيتي التكامل والتجميع. بينما كان الارتباط جوهرياً بين عدم التأكيد البيئي المدرك وبين المتفعة المدركة من خاصيتي المجال الواسع للمعلومات، والتوفيق الزمني المناسب. كما أشارت الدراسة إلى أهمية التبعية البيانية التنظيمية عند تصميم نظام المحاسبة الإدارية، إذ عدت خصائص المجال الواسع للمعلومات، والتكامل، والتجميع نافعة لمديري الوحدات الفرعية الذين يقومون بعمليات تبادلية (Chenhall & Morris, 1986).

ما نقدم، ترى الباحثة أنه على الرغم من أهمية دراسة موقع المستخدم ضمن الهيكل التنظيمي والقرارات التي يتخذها، إلا أن ذلك لا يعد العامل الوحيد المؤثر في تحديد متطلبات المستخدمين. لذلك لابد من إتباع استراتيجيات معينة لتحديد متطلبات المستخدمين.

## 7/2 استراتيجيات تحديد متطلبات المستخدمين:

تعد عملية تحديد متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية من الخطوات الهامة في مرحلة تحليل النظام. فعدم التحديد الدقيق للمتطلبات قد يؤدي إلى قرارات غير صحيحة، ذلك لأن التقارير التي سيحصل عليها المستخدمون في هذه الحالة قد تكون كثيرة ومليئة بمعلومات غير ملائمة ينتج عنها تضخم في المعلومات المتاحة مما يجعل متعدد القرار يبحث عن مصدر آخر للمعلومات والتي تكون غالباً غير دقيقة (حسين، 2006). وقد رأى المدهون وأبو رحمة (2008) أن المعلومات الدقيقة التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب تزيد من قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة (المدهون وأبو رحمة، 2008)، كما أكد الهزaima (2009) على أن ملاءمة المعلومات تزيد من فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات الحكومية (الهزaima، 2009). ونظراً لتتنوع المعلومات التي ينتجهها النظام لمقابلة المتطلبات المتعددة لمستخدمين متعددين، فإنه من المتوقع أن يجد المستخدم فقط بعض ما ينتجه النظام كمعلومات والباقي بيانات من حيث إنها لا تهمه ولا تؤثر فيه، أي أن ما بعد معلومات المستخدم ما قد يكون بيانات بالنسبة لمستخدم آخر (إريس، 2005)، ولذلك تعد ملاءمة المعلومات لمتطلبات المستخدمين أحد معايير التمييز بين البيانات والمعلومات. وهذا ما يؤكد على أهمية تحديد متطلبات المستخدمين بدقة.

توجد أربع استراتيجيات لتحديد متطلبات المعلومات (Davis, 1982) هي:

### 1. السؤال:

باستخدام هذه الإستراتيجية، فإن المحل يحصل على متطلبات المعلومات من مستخدمي النظام حسراً من خلال سؤالهم عن متطلباتهم. ومن وجهة نظر مفاهيمية، فإن هذه الإستراتيجية تفترض أن المستخدمين لديهم طريقة مقتنة لتحديد حيز مشكلتهم وبالتالي فإن المرتكزات التي يستندون إليها في صياغة أجوبتهم يجب أن ينتج عنها نتائج مرضية في تحديد متطلباتهم من المعلومات.

وقد ذكر الباحث عدداً من الطرق لتطبيق استراتيجية السؤال والشروط المقترن استخدامها فيها وهي:

- أ- الأسئلة المغلقة Closed question: حيث يتم تحديد عدد من الأجوبة المحتملة لكل سؤال، ويختار المجبى إحدى الإجابات. ويتم استخدام هذا النمط من الأسئلة في شروط معينة كما في حالة وجود عدد من الأجوبة الواقعية المعروفة أو أن المجيبين غير قادرين على استرجاع جميع الاحتمالات وتنذرها، كما أن المحل يجب أن يكون لديه معرفة بالأجوبة المحتملة.
- ب- الأسئلة المفتوحة Open question: في هذا النمط من الأسئلة لا يتم إعطاء أي أجوبة للمستخدمين بل يترك لهم حرية صياغة الأجوبة، ويتم استخدام هذا النمط من الأسئلة عندما تكون آراء المستخدمين هامة كما أنهم يمتلكون المعرفة والقدرة على صياغة الأجوبة.
- ت- الاستبداع Brainstorming: هي تقانة في البحث الجماعي للتوصل إلى الحلول بحوار عفوي متحرر لاستنتاج مقترنات متنوعة وكثيرة واستخراجها من خلال تدفق واسع للأفكار وتستخدم هذه الطريقة لاستخراج متطلبات معلومات غير مألوفة.
- ث- الاستبداع الموجه Guided Brainstorming: في هذا النمط يتم توجيهه الأسئلة إلى المستخدمين لتحديد حلول مثالية ثم اختيار الحل الأفضل.

## 2. الاستيقاظ من نظام معلومات قائم:

- يمكن اشتقاق متطلبات المعلومات لنظام المعلومات المقترن من نظم المعلومات القائمة والمطبقة في منظمات من النمط نفسه. ويمكن تحديد أنماط نظم المعلومات القائمة التي تعد نافعة في اشتقاق المتطلبات بالآتي:
- أ- النظام القائم الذي سيتم استبداله بالنظام الجديد.
  - ب- النظام القائم في منظمة أخرى مشابهة.
  - ت- نظام خاص تعود ملكيته لمنظمة ما قد تقوم ببيعه.
  - ث- الاعتماد على الكتب المتخصصة ودراسات الصناعة.

## 3. توليفة من الخصائص الخاصة بالنظام المستخدم للمعلومات:

تقدم نظم المعلومات خدمات المعلومات لتسهيل تشغيل النظم التي تستخدم المعلومات (النظم الهدف)، وبالتالي فإن متطلبات المعلومات تنشأ من الأنشطة العائدة للنظام المستخدم. إن هذا يعني بأن الطريقة الأكثر منطقية للحصول على متطلبات المعلومات هي أن يتم تطويرها من خلال تحليل خصائص النظام المستخدم.

إن تحليل النظام الهدف يعد ملائماً عندما يتغير النظام المستخدم أو عندما يكون نظام المعلومات المقترن يختلف عن النماذج القائمة (بمحتوه، أو شكله وتعقيده) وبحيث تكون عملية تحديد احتياجات المعلومات بالاعتماد على نظام معلومات قائم لن تؤدي إلى توليد مجموعة صحيحة وكاملة من متطلبات المعلومات.

#### 4. الاستكشاف من خلال التجربة بوساطة نظام معلومات قيد التطوير:

لقد صممت إجراءات تقليدية لتحديد متطلبات المعلومات من خلال تحديد مجموعة من المعلومات بوصفها متطلبات قبل تصميم نظام المعلومات المحاسبي. إلا أنه في حالات كثيرة قد تكون تلك المعلومات غير صحيحة وغير متكاملة ولا تلائم احتياجات المستخدمين، حيث توجد أسباب عدّة لعدم القدرة على تحديد المتطلبات بشكل صحيح، إذ أن المستخدمين قد لا يملكون القراءة على صياغة متطلباتهم نظراً لافتقارهم إلى نظام معلومات قائم يستندون عليه وبالتالي فإنهم يواجهون صعوبة للتعامل مع متطلبات نظرية مجردة أو حتى إنهم غير قادرين على تصور نظم جديدة. ولمواجهة تلك الصعوبات إن وجدت، فإن استراتيجية الاستكشاف من خلال التجربة بوساطة نظام معلومات قيد التطوير تقوم على التقاط مجموعة أولية من المتطلبات وتطبيق نظام المعلومات لتوفير تلك المعلومات، حيث تشكل تلك المتطلبات الأولية مرتكزاً لتطبيق النظام وإن أي متطلبات إضافية يتم اكتشافها من خلال استخدام النظام يمكن أخذها بالاعتبار، خاصة وأن النظام يصمّم بحيث يسهل تطويره ولذلك وصف هذا المنهج بأنه منهج تطوير استكشافي. ويمكن عده مناسباً في حالات معينة هي:

- أ- عدم وجود نموذج معرف مسبقاً لمتطلبات المعلومات.
- ب- تجربة المستخدمين غير كافية لتحديد المتطلبات.
- ت- تطور احتياجات المستخدمين للمعلومات.

وقد صنف (Davis 1982) متطلبات المعلومات من أجل تصميم نظم معلومات وتطبيقاتها ضمن مستويين هما (Davis, 1982):

- أ- متطلبات المعلومات على مستوى المنظمة: أي تعريف هيكل نظام المعلومات بشكل عام.
- ب- متطلبات معلومات تفصيلية لكل نظام فرعي على حدة.

كما أكد (Davis 1982) على أن عملية تحديد المتطلبات مشابهة لكل من المستويين، إذ يمكن استخدام الاستراتيجيات الأربع السابقة لتحديد متطلبات المعلومات على المستويين ولكنه من الصعب جداً التحديد الدقيق والكامل لمتطلبات المعلومات. وتعود الصعوبة في ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي (Davis, 1982):

1. الصعوبات المتعلقة بالمستخدم، كتأثيره بالحدثة (أي طلبه للمعلومات التي استخدمها مؤخراً بغض النظر عن التغير المستمر في متطلباته).
2. التنوع والتعقيد في متطلبات المعلومات.
3. صعوبة التفاعل بين المحلل والمستخدم من أجل تحديد المتطلبات.

بناء على ما نقدم، يتضح بأن الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي هو توفير معلومات تتوافق مع احتياجات مستخدمي المعلومات، وإذا تم تحديد هذه الاحتياجات بكفاءة ودقة أمكن إلى حد ما تحديد طبيعة مخرجات النظام

وخصائصها، وبذلك تبرز ضرورة توافر التوافق بين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي واحتياجات مستخدمي تلك المخرجات. وهذا ما ستقوم الباحثة بتناوله في الفصل الثالث.

### **الفصل الثالث**

**توافق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية مع متطلبات المستخدمين**

### **Outputs of Accounting Information Systems and the alignment with users requirements**

#### **محتويات الفصل**

**0/3 مقدمة.**

**1/3 مخرجات نظام المعلومات المحاسبى.**

**1/1/3 التقارير المالية.**

**2/1/3 التقارير الإدارية.**

**2/3 معايير تصميم المخرجات.**

**3/3 أنواع التقارير.**

**4/3 خواص التقرير الإداري.**

**5/3 مفهوم توافق نظم المعلومات المحاسبى.**

**6/3 مفهوم نظرية معالجة المعلومات.**

**7/3 أهمية توافق نظم المعلومات المحاسبية.**

**8/3 توافق تكنولوجيا المعلومات والمشروع.**

**9/3 العوامل المؤثرة في التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.**

### **الفصل الثالث**

## **مخرجات نظم المعلومات المحاسبية وتوافقها مع متطلبات المستخدمين**

### **Outputs of Accounting Information Systems and the alignment with users requirements**

**0/3 مقدمة:**

لقد أدى التطور في مجالات الأعمال، فضلاً عن تنوّع الأنشطة داخل المنشأة الواحدة، إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات، وترتبط على ذلك أن ازدادت الحاجة إلى أساليب حديثة يمكن للإدارة استخدامها في حل مشاكلها المختلفة، وكذلك ازدادت أهمية المعلومات وتنظيمها وتقاناتها والبحث عن أفضل استخدام لها بأقل تكالفة لإنتاجها. ويعد نظام المعلومات المحاسبي من أهم النظم المنتجة للمعلومات الازمة لاتخاذ القرارات، إلا أن مجرد إنتاج المعلومات واقتنائها لم يعد كافياً، فقد يقضى المحاسب الإداري وقتاً طويلاً وبينما جهداً كبيراً في توفير معلومات ثم يتضح أنها لا تتوافق مع متطلبات المستخدمين. إذ إن المشكلة لم تعد في كيفية الحصول على المعلومات ولكن في كيفية تحديد المطلوب منها لاحتياجات متذبذبي القرار والعمل على تلبية (عطيه، 2000، ص ص. 38-39).

ويعد عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وتقييم الأداء. حيث تتوقف فعالية القرار الإداري وسلامته بالدرجة الأولى على سلامية المعلومات التي يبني عليها القرار ودقتها وكفايتها.

وتحتاج الإدارة إلى المعلومات في كافة أوجه نشاطاتها حيث يطلب متذبذبو القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات دقيقة و المناسبة تساعدهم في عملية اتخاذ القرار، وتنظيم الأنشطة و تخطيطها و الرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات. فكل وظيفة من الوظائف تتضمن اتخاذ قرار، ويجب أن يكون اتخاذ القرار مدعماً بمعلومات كافية و مناسبة للمشكلة موضوع البحث.

إلا أنه غالباً ما يقدم للمديرين الكثير من المعلومات التي ليس لها صلة بالقرارات، وربما يرجع ذلك إلى أن المعلومات سبق أن قدمت للاستفادة منها في قرارات سابقة وعلى الرغم من أن طبيعة القرارات وخصائصها تتغير إلا أن تدفق المعلومات لا يحدث فيه أي تغيير.

يتضح مما سبق أن المشكلة التي تواجه الإدارة الحديثة ليست في عدم توفر المعلومات، ولكن في تحديد الكم والنوع المطلوب منها وطريقة عرضها الملائمة لعملية اتخاذ القرار ( الجمعة وآخرون، 2004). فقد أكد جربوع (2007) على

ضرورة التعرف إلى طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة إدارية ومراعاة اختلاف الفئات المستخدمة للمعلومات وتنوع احتياجاتهم (جربوع، 2007).

كما أن النظام الكفء والمناسب للمعلومات المحاسبية يتحدد في ضوء احتياجات مستخدميه ومتطلباتهم، مع أهمية التفرقة بين المعلومات المتوفرة التي يمكن أن يوفرها النظام وبين المعلومات المطلوبة التي يحتاجها متذوقي القرارات، ونظام المعلومات الجيد هو النظام الذي يحقق التوافق بين المعلومات التي يوفرها وبين متطلبات مستخدميه (عطية، 2000، ص. 39).

وستقوم الباحثة في هذا الفصل بتوضيح كل من:

1/ مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

1/1 التقارير المالية.

2/1 التقارير الإدارية.

2/3 معايير تصميم المخرجات.

3/3 أنواع التقارير.

4/3 خواص التقرير الإداري.

5/3 مفهوم توافق نظام المعلومات المحاسبية.

6/3 مفهوم نظرية معالجة المعلومات.

7/3 أهمية توافق نظم المعلومات المحاسبية.

8/3 توافق تكنولوجيا المعلومات والمشروع.

9/3 العوامل المؤثرة في التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

### 1/3 مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

لا تزال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي مفهوماً مثيراً للجدل، وهناك رأيان بشأن نطاق نظام المعلومات المحاسبي يتمثلان في الآتي (الدهراوي، 2007):

**الرأي الأول:** يقتصر دور نظام المعلومات المحاسبي طبقاً لهذا الرأي على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير المالية للأطراف الخارجية.

**أما الرأي الثاني:** فيقترح بأن دور نظام المعلومات المحاسبي ليس مجرد إعداد القوائم المالية التقليدية للأطراف خارج المشروع، بل يشمل أيضاً توفير المعلومات الازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية. وتؤيد الباحثة هذا الرأي استناداً إلى النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي (التي تم ذكرها سابقاً)، حيث يمثل نظام إعداد التقارير الإدارية نظاماً فرعياً من نظام المعلومات المحاسبي.

وتتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بالتقارير المالية والتقارير الإدارية (قاسم، 2004).

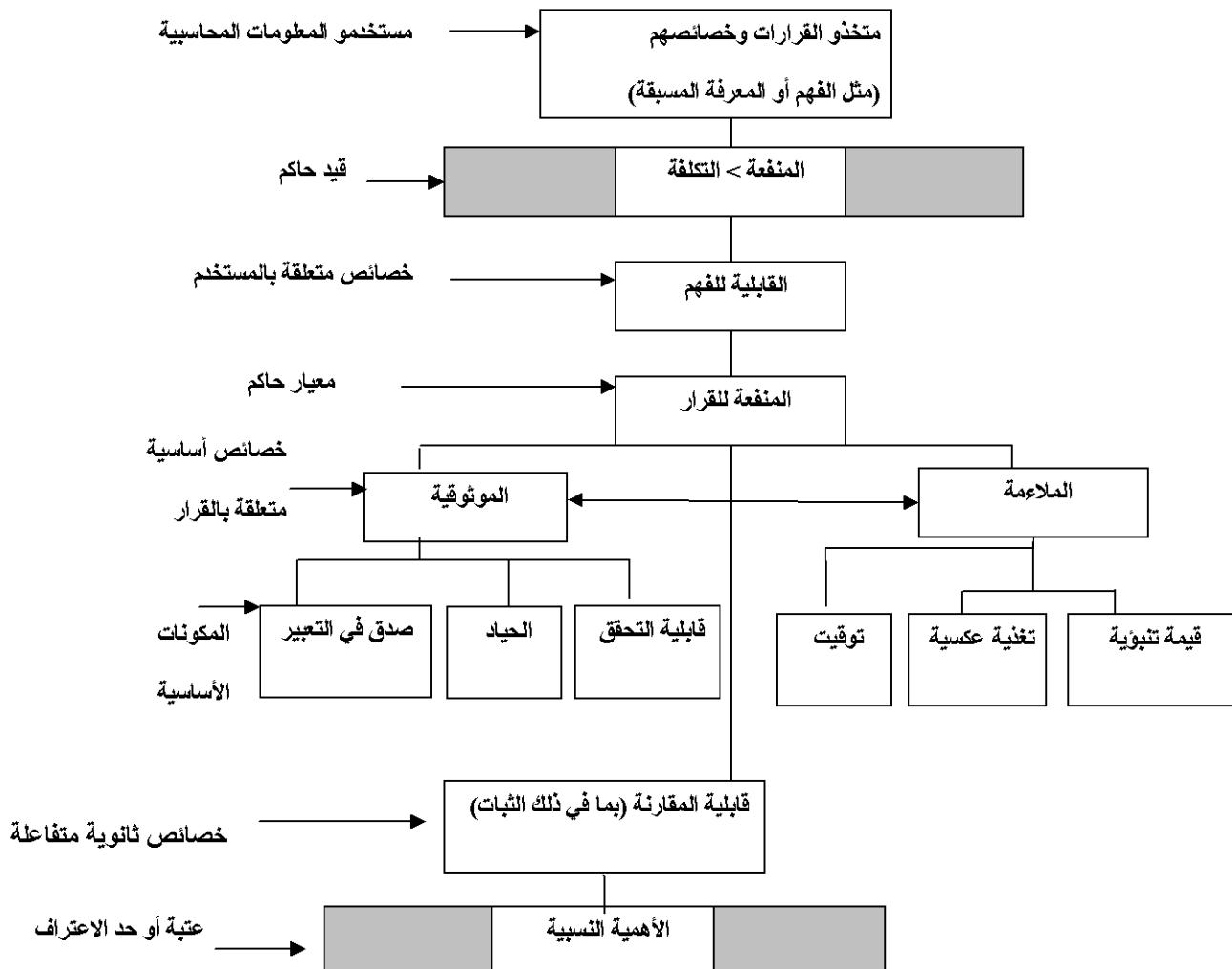
#### 1/1 التقارير المالية:

إن مسؤولية تقديم المعلومات الوصائية إلى الأطراف الخارجية، مفروضة من قبل القانون والمعايير المهنية. وتوجد معظم هذه المعلومات في شكل القوائم المالية التقليدية، والتي تتمثل أساساً في قائمة الدخل (الحسابات الختامية)، وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وقائمة التدفق النقدي.

ولأن المستفيدين الرئيسيين من معلومات القوائم المالية هم المستخدمون الخارجيون، مثل حملة الأسهم، والدائنين، والوكالات الحكومية. لذلك، فإنهم يطلبون معلومات تسمح لهم بمشاهدة اتجاه الأداء عبر الزمن وإجراء المقارنات بين المنظمات المختلفة. وبسبب طبيعة هذه الاحتياجات، يجب أن تعد معلومات التقرير المالي وتقدم من قبل جميع المنظمات بأسلوب مقبول عموماً ومفهوم من قبل المستخدمين الخارجيين. ويقوم نظام التقرير المالي بإنتاج هذه القوائم فضلاً عن مخرجات أخرى مثل: تقارير تحليل مالي، وقوائم مالية مقارنة، وبيانات ضريبية، وغيرها. إلا أن المخرجات الأكثر شيوعاً لنظام التقرير المالي هي القوائم المالية (Hall, 2004). وعلى الرغم من أن القوائم المالية تخدم المستخدمين الخارجيين بشكل رئيسي، فقد رأى جربوع (2007) أن الإدارة أيضاً تعتمد على المعلومات المحاسبية المستمدة من تلك القوائم في اتخاذ القرارات الإدارية (جربوع، 2007).

### ١/١/٣ خصائص المعلومات المحاسبية<sup>\*</sup>:

لقد أوضح بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في عام 1980 بعنوان **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** Qualitative Characteristics of Accounting مجموعة من الخصائص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية فضلاً عن القيود أو المحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية والتي يمكن تلخيصها من خلال الشكل (3-1) الآتي: (حنان، 2006 ; Belkaoui, 2006) . (Alexander & Archer 2000)



الشكل (3-1): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

(المرجع: حنان، 2006، ص: 193)

\* يجب التفرقة بين جودة النظام والتي ترتكز على الخصائص التقنية لنظام المعلومات المحاسبي مثل: موثوقية النظام، ووظائفه، وזמן الاستجابة، بينما تشير جودة المعلومات إلى الخصائص الكمية وال النوعية لمخرجات AIS.

إن التمعن في الشكل يوضح النقاط الأربع الآتية:

1- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات، أي مستخدمي المعلومات المحاسبية (الفهم والمعرفة المسبقة)، فالمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر منفعة في مجالات ترشيد القرارات، ولكن نجد أن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على خصائص المعلومات الذاتية، بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه أي مقدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرين لديه.

2- خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية: وتشمل خصائص المعلومات الذاتية للمعلومات خاصيتين أساسيتين، وهما خاصية ملائمة المعلومات، وخاصية موثوقية المعلومات ومصدقتيها. وهاتان الخاصيتان تقسمان بدورهما إلى خصائص ثانوية كما يلي:

#### **الخاصية الأساسية الأولى: ملائمة المعلومات Relevance**

وتعرف الملائمة بأنها قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، أو تعزيز اتجاه قراره من خلال تعزيز توقعاته. وتتضمن خاصية الملائمة ثلاثة خصائص ثانوية هي:  
**التوقيت الملائم Timeliness**: يقصد بهذه الخاصية توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

**القيمة التنبؤية للمعلومات Predictive Value**: وتعني قدرة المعلومات على مساعدة المستخدمين وعلى زيادة احتمال صحة أو تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة.  
**التجذية العكسية Feedback Value**: وتعني إمكانية أن تكون المعلومات الناتجة مدخلات جديدة لنظام المعلومات، ومساعدة لإنتاج معلومات جديدة.

#### **الخاصية الأساسية الثانية: موثوقية أو مصداقية المعلومات Reliability**

تعني التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم بأنها تمثله.  
وتتضمن ثلاثة خصائص ثانوية هي:

**الصدق في التعبير Representational Faithfulness** : يقصد بهذه الخاصية مقابلة أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها. والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمنون أو الجوهر وليس مجرد الشكل (تغييب المضمنون على الشكل)، أي هل تمثل الأرقام بصدق ما حدث فعلًا.

**القابلية للتحقق Verifiability**: يقصد بها وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون طرائق القياس نفسها بأنهم يتوصّلون إلى النتائج نفسها. فإذا وصلوا إلى نتائج مختلفة فإن المعلومات غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها فهي غير موثوقة.

**الحياد Neutrality:** يقصد بهذه الخاصية أن القائم بعملية القياس ليس متحيزاً لنتيجة معينة يحددها مسبقاً. من تفاعل أو تداخل الخصائص الأساسية، الملاعنة والموثوقية، ينتج أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصرف بقابليتها للمقارنة Consistency وما يتطلبه ذلك من الثبات Comparability في تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى.

هذا قدان على استخدام الخصائص السابقة:

- قيد حاكم أو متحكم وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكالفة تقديمها.
  - الأهمية النسبية حيث تعد نقطة الفصل في الاعتراف.
- وأخيراً تجدر الملاحظة أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قابلة للتطبيق على جميع الوحدات المحاسبية بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تقوم به الوحدة.

## 2/1 التقارير الإدارية:

تعد التقارير الإدارية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبى، لأنها تمثل أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبى والمستفيدين داخل المنظمة، وأن معظم التقارير الإدارية تحتوى على معلومات مالية، فإن طبيعة هذه التقارير تؤدي دوراً هاماً في تحديد طريقة جمع البيانات المحاسبية ومعالجتها؛ لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات المحاسبى بجودة التقارير وملاءمتها للمستخدم (موسکوف وسیمکن، 2002، ص. 114).

بعد الاستخدام الحكيم للتقارير الإدارية أحد أساليب إنجاز المراقبة المستمرة، فالتقارير الوقتية تسمح للمديرين في المراكز الوظيفية مثل المبيعات، والمشتريات، والإنتاج، والمدفوعات النقدية بمراقبة عملياتهم التشغيلية وضبطها، من خلال تلخيص الأنشطة، وإبراز الاتجاهات، وتحديد الاستثناءات عن الأداء العادي. كما تقدم التقارير الإدارية المصممة بشكل جيد دليلاً على وظيفة الرقابة الداخلية أو وجود الخلل الوظيفي (Hall, 2004, p.426).

إن تصميم المدخلات وعمليات المعالجة يتوقف على التقارير التي يتوقع أن ينتجهما النظام، لأن إعداد أي تقرير يتطلب وجود المدخلات الضرورية وأساليب المعالجة الملائمة التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات. لذلك يجب عند تصميم المخرجات الالتزام بعدد من المعايير بما يساعد على إنتاج تقارير تلبي متطلبات معظم المستخدمين كل حسب حاجته.

## 2/2 معايير تصميم المخرجات:

يوجد عدد من المعايير التي يجب أن تحكم تصميم مخرجات نظام المعلومات المحاسبى، ومن أبرز هذه المعايير (المصري ويوسف، 2012):

## 1. توافق المخرجات مع المستخدم:

تتعدد الأطراف التي تستخدم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وقد يكون لكل مستخدم احتياجاته الخاصة التي لا تتنقق مع احتياجات الآخرين، وبالتالي فإنه من الصعب تصميم مخرجات توافق مع احتياجات جميع المستخدمين. ومن الضروري تصميم المخرجات بما يلبي احتياجات معظم مستخدمي النظام، إن لم يكن بالإمكان تلبية احتياجات جميع هؤلاء المستخدمين وذلك في ضوء اعتبارات التكلفة.

## 2. الكمية الملائمة من المخرجات:

يعد تحديد عدد التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي أمراً مهماً في مرحلة التصميم حيث يوجه جزء من التصميم نحو تحديد كمية المخرجات الملائمة للمستخدمين، فليس من الضروري أن يكون معيار "الكمية الأكبر من المخرجات هو الشيء الأفضل" معياراً صحيحاً.

حيث يتم تحديد حجم المخرجات وعدد التقارير بناءً على متطلبات المستخدمين، فالإفراط في توزيع المعلومات يؤدي إلى إرباك المستخدم وضياع وقته في تحديد المعلومات الملائمة من بين تلك المخرجات.

## 3. توفير المخرجات في المكان المطلوب:

على الرغم من أن تزايد استخدام وسائل عرض المخرجات قد قلل من مشكلة توزيع المخرجات، إلا أن مسألة التوزيع الملائم للمخرجات لا تزال موضع الاهتمام من قبل محل النظام ومصممه. حتى تكون المخرجات نافعة فإنها يجب أن تصل إلى المستخدم المطلوب.

## 4. التوقيت الملائم:

بعد عدم وصول المخرجات في الوقت المطلوب من أبرز المشكلات التي يعاني منها المستخدمون، إذ إن التوقيت الملائم يمثل أحد خصائص المعلومات وأحد معايير التمييز بينها وبين البيانات. فعلى الرغم من أن قضية التوقيت ليست كل شيء، إلا أنها تؤدي الدور الرئيسي في ملائمة المخرجات لمتطلبات المستخدمين.

## 5. اختيار طريقة عرض المخرجات الملائمة لكل مستخدم:

بعد عرض المخرجات بالطريقة الملائمة لكل مستخدم أحد معايير تصميم المخرجات، فقد تكون المخرجات في شكل تقارير مطبوعة على مستندات ورقية كما يمكن تقديمها من خلال شاشات.

إذ تنشأ العديد من المشاكل في تشغيل النظام، عندما تكون التقارير التي ينتجها النظام تقارير غير فعالة ويمكن أن تؤدي إلى انهيار النظام بشكل كامل، ومن هذه المشاكل:

1. تأخير المعلومات: حيث يصبح المستفيدون وموظفو أنظمة المعلومات مستخدمين للتقارير عند نهاية المدة. وهذا الروتين يصبح عائقاً في وجه إخراج معلومات سريعة ولا سيما عندما تكون السرعة في القرارات مطلوبة (فاسم، 2004، ص. 126).

2. المعلومات الزائدة: تحدث عندما يستلم المدير معلومات أكثر من التي يمكنه استيعابها أو معالجتها، وهذا يحدث عندما لا يأخذ مصمم التقارير بالحسبان نطاق رقابة المدير ومستواه. وعلى الرغم من أن التقرير قد يحمل العديد من خصائص المعلومات (الكمال، والدقة، والوقتية) فسيكون عديم المنفعة إذا لم تلخص بشكل ملائم. فالمعلومات الزائدة قد تدفع المديرين نحو إهمال المعلومات الرسمية والاعتماد على معلومات غير رسمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، وهذه القرارات الناتجة تكون عرضة لخطر أن تكون قرارات سيئة وذات خلل وظيفي (Hall, 2004, pp. 445-446).

3. الإفراط في عمليات التوزيع: إذ ترسل العديد من التقارير إلى مختلف الجهات والمواقع الإدارية على الرغم من عدم حاجتهم للمعلومات، بما يؤدي إلى زيادة كمية المعلومات المرسلة وارتفاع نفقات توزيعها، مما يجعل المشاكل الناجمة عن سوء التوزيع تتضاعف بشكل كبير. إن تصميم التقرير على أساس أنه حل وسط بين أطراف متعددة، سوف يقدم بالتأكيد نتائج غير مرضية تماماً لكل الأطراف، على الرغم من أن الأدوات التكنولوجية تساعد على إخراج تقارير مصممة بشكل محدد وكل طرف مستفيد على حدة (قاسم، 2004، ص. 126).

ما سبق يتضح أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه نظم المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، إذ أن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستخدمين النهائيين. إذ إن إعطاء متخذي القرارات فكرة عن نتائج قراراتهم السابقة هو أمر مهم ولكنه ليس كافياً لاتخاذ قرارات متعلقة بالمستقبل، وهذا ما يؤكد أهمية تميز نظام المعلومات المحاسبية بقدرتها على معالجة البيانات لتوفير معلومات مساعدة لمتخذي القرارات في جميع مراحل اتخاذ القرار (أبو حشيش، 2005).

### 3/3 أنواع التقارير:

يقدم النظام المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير والتي تم تصنيفها بحسب الجهة المستخدمة لهذه التقارير، إلى تقارير مالية وتقارير إدارية. كما يمكن تصنيف تلك التقارير وفقاً لعدد من المعايير، وفيما يأتي توضيح لهذه الأنماط من التقارير وأهميتها واستخدامات كل نمط منها:

#### 1. أنواع التقارير بحسب الوظائف الإدارية:

تصنف التقارير وفقاً للدرجة الوظيفية إلى التقارير التخطيطية والتقارير الرقابية والتقارير التشغيلية.

##### أ- التقارير التخطيطية:

وهي التقارير التي تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل. وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية Analytical Reports تتضمن قياماً تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل. غالباً تتضمن التقارير التحليلية معلومات نافعة في تحديد اتجاهات، ومؤشرات، وعلاقات معينة داخل الوحدة، وتهدف هذه

القارير إلى إمداد المديرين بفهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط والرقابة. وكمثال على ذلك، يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلًا لسلوك العملاء في الدفع في تحديد السياسة الائتمانية للوحدة الاقتصادية. وتعتمد القرارات التخطيطية اعتماداً كبيراً إن لم يكن كلياً على مثل هذه التقارير والموازنات، إذ تقوم معظم الوحدات الاقتصادية بإعداد موازنة شاملة رئيسية Master Budget لخطيط أعمال الوحدة كلها. ويترسخ عن تلك الموازنة الرئيسية مجموعة من الموازنات الفرعية.

**بـ-التقارير الرقابية:**

هي التقارير التي تساعد الإدارة على التتحقق من أن العمليات تسير وفقاً لما هو مخطط لها وذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع ما هو مخطط مقدماً وتحديد أي اختلافات هامة وجوهية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها، ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكلفة المختلفة. وتبدو أهمية هذه التقارير إذ تظهر أي خلل في العمليات مما يستدعي اهتمام المديرين ويلفت نظرهم وخصوصاً في الحالات التي تبدو متكررة، أو تكون مقدمات إلى مشاكل خطيرة قد تؤثر بشكل كبير في الوحدة الاقتصادية كلها. لذلك يهتم المديرون وخصوصاً مدирسو الإدارة الوسطى والدنيا اهتماماً كبيراً بهذه التقارير حتى يمكن تفادي هذه المشاكل في وقت مبكر بقدر الإمكان مما يتجنب الوحدة مشاكل خطيرة.

**تـ- التقارير التشغيلية:**

تركز هذه التقارير على أن تعكس أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية. ويتمثل الهدف الأساسي من إعداد هذه التقارير في تقديم الدعم للأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال. ويقوم النظام المحاسبي بإصدار العديد من التقارير التشغيلية مثل، تقرير الوارد والمنصرف من المخزون، والتقرير حول أرصدة المدينين، وتقارير دورية عن المبيعات (حسين، 2006، ص ص. 70-73).

**2. درجة التركيز:**

تصنف التقارير من حيث درجة تركيزها إلى تقارير تفصيلية، وتقارير موجزة.

**أـ- التقارير التفصيلية:**

يتم إعداد هذه التقارير دوريًا بشكل يومي أو أسبوعي، وهي تقارير منتظمة من حيث الشكل، إذ إنه من النادر أن تخرج عن الشكل المحدد لها مقدماً. ومن الأمثلة على التقارير التفصيلية: كشف بأوامر البيع المفتوحة، وكشف بأوامر الشراء.

**بـ- التقارير الموجزة:**

تتضمن التقارير الموجزة الإحصائيات والنسب التي يستخدمها المدراء لتقدير مدى صحة سير العمل. ويمكن أن تعد بحسب الطلب أو بشكل دوري.

ومن الأمثلة على التقارير الموجزة: معدلات دوران المخزون، والمبيعات بحسب الفصول (قاسم، 2004، ص. 133).

**3. التقارير حسب اتجاه سير التقارير:**

تصنف التقارير من حيث اتجاه سير التقارير إلى تقارير أفقية وتقارير عمودية.

**أـ- التقارير الأفقية:**

وهي التقارير التي تتحرك من قسم إلى آخر ضمن المستوى الإداري نفسه والتي عادة ما تكون مرتبطة بتبادل معلومات تتعلق بتنفيذ العمليات التشغيلية ضمن المنظمة، كإرسال نسخة من أمر البيع من قسم البيع إلى قسم الشحن من أجل شحن البضاعة للعميل.

**بـ- التقارير العمودية:**

يتم من خلالها تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المنظمة، والتي تتضمن معلومات خاصة لأغراض وظائف التخطيط والرقابة ضمن المنظمة (قاسم، 2004، ص. 134).

**4. التصنيف حسب دورية التقارير:**

يمكن تصنيف التقارير بحسب دوريتها إلى تقارير دورية وتقارير على أساس مبدأ الطلب.

**أـ- التقارير الدورية:**

وتعد خلال فترات زمنية محددة مسبقاً في نهاية الأسبوع أو اليوم، كتقارير جدولة الإنتاج.

**بـ- التقارير على أساس مبدأ الطلب:**

ويتم إصداره فقط عندما يطلب المدير بغض النظر اتخاذ قرارات معينة. من مثل تقرير الطلب على المنتج الذي يتم إصداره عندما يطلبه مدير المبيعات (الدهراوي، 2007، ص. 109).

**4/3 خواص التقرير الإداري:**

لتحقيق فعالية التقرير (Hall, 2004, pp. 439-440)، يجب أن يمتلك التقرير الخواص الآتية:

## 1. الملائمة :Relevance

كل عنصر من معلومات التقرير يجب أن يدعم قرار المدير. إذ تسبب المعلومات غير الملائمة هرّاً في الموارد، وقد تؤدي إلى خلل وظيفي لأنها تصرف انتباه المدير عن محتوى المعلومات في التقرير.

## 2. التلخيص :Summarization

يجب أن يكون التقرير ملخصاً تبعاً لمستوى المدير ضمن الهرم التنظيمي. وبشكل عام تصبح درجة التلخيص أعلى مع تدفق المعلومات من المستويات الأدنى باتجاه الإدارة العليا.

## 3. التوجّه الاستثنائي :Exception Orientation

يجب أن تحدد التقارير الرقابية الأنشطة التي تكون عرضة لخطر الخروج عن السيطرة. على سبيل المثال، يجب أن يستلم وكيل المشتريات تقريراً يتضمن التوجّه الاستثنائي يحدد فيه فقط أصناف المخزون التي انخفضت إلى مستوى إعادة الطلب، ولا يحتوي على الأرصدة الفعلية لجميع الأصناف التي يتحمل مسؤولية طلبها. ومن خلال هذا التقرير يكون من السهل على الوكيل أن يحضر أوامر الشراء.

## 4. الدقة :Accuracy

يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير خاليةً من الأخطاء المادية (الهامنة نسبياً). والأخطاء المهمة نسبياً هي التي تدفع صانع القرار إلى قرار خاطئ أو الإخفاق في اتخاذ القرار المطلوب. وعادة ما يتم التضحية بدقة المعلومات مقابل وصولها في الوقت المناسب (وقتية المعلومات)، ويجب على المدير أن يقبل بهذه التسوية وذلك في الحالات التي تتطلب استجابة سريعة.

## 5. الكمال :Completeness

يجب أن تكون المعلومات تامة قدر الإمكان، بمعنى أنه يجب عدم فقد أيّة معلومة ضرورية لقرار أو إيقافها. وكما هو الحال مع الدقة، يمكن التضحية بخاصية الكمال مقابل الوقتية (وصولها في الوقت المناسب).

## 6. الوقتية :Timeliness

لا يستطيع المدراء دائمًا الانتظار حتى تجتمع لديهم جميع الواقع قبل اتخاذ القرار. لذلك يفضل المدراء المعلومات الوقتية والتامة والدقيقة بشكل كاف عن المعلومات المثلثيّة التي تأتي متأخرة. لذلك فإن نظام التقرير الإداري يجب أن يزود المديرين بمعلومات وقتية.

## 7. الإيجاز :Conciseness

يجب أن تكون المعلومات في التقرير موجزة قدر الإمكان. ويجب أن تستخدم التقارير مخططات الترميز لتمثيل تصنيفات البيانات المعقدة، فضلاً عن ضرورة عرض المعلومات بشكل واضح مع استخدام عناوين لكل القيم.

ولقد أشار ميده (2009) إلى ضرورة الاهتمام برغبات الإدارة و حاجتها إلى المعلومات المحاسبية وذلك من خلال توفير المعلومات الملائمة والموثوقة بها، فضلاً عن أهمية تلافي التأخير في إعداد القوائم والتقارير المحاسبية، الأمر الذي يسهم في إثراء صانعي القرارات بالمعلومات التي يحتاجونها (ميده، 2009، ص. 544). ولأن التقارير هي همزة الوصل بين المستخدمين والنظام المحاسبي، لذلك يتوجب على محلل النظام أن يبدأ بتحديد احتياجات الإدارة من المعلومات ثم يقوم بعد ذلك بتصميم التقارير التي يجب أن تزود الإدارة بالمعلومات المطلوبة، ثم يحدد مصادر هذه المعلومات وعمليات المعالجة التي تنتجهما وذلك لتوفير مخرجات تتوافق مع متطلبات المستخدمين.

### 5/3 مفهوم توافق نظام المعلومات المحاسبي:

لقد عرف (Ismail & King, 2007) توافق نظام المعلومات المحاسبي AIS Alignment بأنه:

التوافق بين متطلبات نظام المعلومات المحاسبي AIS requirements وبين قدرة نظام المعلومات المحاسبي AIS capacity. ويقصد بمتطلبات نظام المعلومات المحاسبي (متطلبات المعلومات المحاسبية)، في حين يقصد بقدرة نظام المعلومات المحاسبي (قدرة معالجة نظام المعلومات المحاسبي) (Ismail & King, 2007).

وقد تبنت الباحثة تعريفاً لتوافق نظم المعلومات المحاسبية على أنه:

التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية: أي قدرة نظام المعلومات المحاسبي على توليد مخرجات تلبي احتياجات مستخدميه \_ وذلك للدلالة إلى نفس المعنى كما عرفه (Ismail & King, 2007). وقد أكد الباحثان على أن هذا المفهوم مطور عن نظرية معالجة المعلومات Information Processing Theory التي وضعها Galbraith (1973) \_ وهي إحدى النظريات التي يمكن تصنيفها بين النظريات كنظرية شرطية Contingency Theory \_ وإحدى مسلماتها بأن قدرة معالجة المعلومات يجب أن تتوافق مع متطلبات معالجة المعلومات (Ismail & King, 2007, p. 2).

لقد بدأ تطوير النظرية الشرطية منذ بداية الخمسينيات من أجل فهم العلاقات المتداخلة ضمن وبين النظم الفرعية في المنظمة، فضلاً عن فهم العلاقات بين المنظمة ككل و بين بيئاتها. فهي تؤكد على التنوع والاختلاف بين طبيعة المنظمات وتحاول تفسير كيفية عمل المنظمات تحت شروط مختلفة. ويعد التوافق Fit أحد مسلمات النظرية الشرطية، إذ تفترض أن التوافق الأفضل بين المتغيرات الشرطية كالتوافق بين التكنولوجيا واستراتيجية المشروع يؤدي إلى الأداء الأفضل للمنظمة (Weill & Olson, 1989). ولذلك تم تصنيف نظرية معالجة المعلومات بين النظريات بوصفها نظرية شرطية، إذ إن نظام المعلومات الذي يصلح تطبيقه ويعمل ناجحاً في بعض المنظمات قد لا يصلح تطبيقه في بعضها الآخر.

### 6/3 مفهوم نظرية معالجة المعلومات :Information Processing Theory

تنص نظرية معالجة المعلومات التي وضعها Galbraith (1973)، على أهمية التوافق بين قدرة معالجة المعلومات ومتطلبات معالجة المعلومات، وقد أكد عليها Tushman & Nadler (1978) حيث توصل الباحثان إلى أن هذا التوافق يؤثر إيجابياً في الأداء. ويوضح الجدول التالي مدى التوافق بين قدرة معالجة المعلومات ومتطلبات معالجة المعلومات:

الجدول (3-1): مفهوم نظرية معالجة المعلومات.

متطلبات معالجة المعلومات Information processing Requirements	قدرة معالجة المعلومات Information processing Capacity	
	عالية High	منخفضة Low
شاملة (واسعة) Extensive	توافق (A)	لا يوجد توافق (B)
قليلة Minimal	لا يوجد توافق (C)	توافق (D)

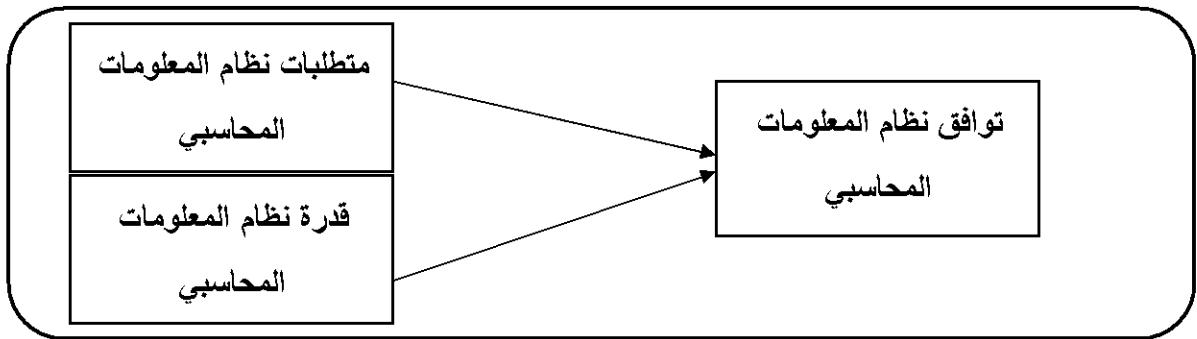
يتضح من الجدول السابق أن الخلية A تمثل حالة تكون فيها القدرة على معالجة المعلومات عالية ومتطلبات معالجة المعلومات كبيرة، بينما تمثل الخلية D حالة تكون فيها القدرة على معالجة المعلومات منخفضة ومتطلبات معالجة المعلومات قليلة، وفي هاتين الحالتين يتحقق التوافق بين قدرة معالجة المعلومات ومتطلبات معالجة المعلومات وتحقق الشركات أداء أفضل. بينما تمثل الخلية (B) حالة تكون فيها قدرة معالجة المعلومات غير كافية لمواجهة عدم التأكيد، حيث تكون كمية المعلومات المتوفرة ونوعيتها غير متوافقة مع المطلوبة، مما يؤثر سلباً في الأداء.

أما في حالة الخلية (C) فإن القدرة العالية لمعالجة المعلومات بنسبة أكبر من متطلبات معالجة المعلومات، ينتج عنها ارتفاع التكاليف (الوقت والجهد)، بما يؤثر سلباً في الأداء (Tushman & Nadler, 1978). الأمر الذي جعل من توافق نظم المعلومات المحاسبية يحتل أهمية خاصة لما له من أثر متوقع في الأداء.

### 7/3 أهمية توافق نظم المعلومات المحاسبية:

بينما رکز الباحثان Tushman & Nadler (1978) على التوافق بين قدرة معالجة المعلومات ومتطلبات معالجتها من منظور شامل للمعلومات، فقد جاءت دراسة Ismail & King (2005) لتركيز بشكل خاص على التوافق بين متطلبات المعلومات المحاسبية (متطلبات نظام المعلومات المحاسبى) وقدرة نظام المعلومات المحاسبى على توليد المعلومات المطلوبة، ودراسة أثر هذا التوافق في الأداء.

ويمكن توضيح نموذج Ismail & King (2005) بالشكل (3-2) الآتي:



الشكل (2-3): نموذج (Ismail & King, 2005)

لقد توصل الباحثان إلى أن توافق نظام المعلومات المحاسبي (أي التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية) يؤثر بشكل إيجابي في الأداء، إذ إن الشركات التي تحقق توافقاً بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية تحقق أداءً أفضل بشكل عام.

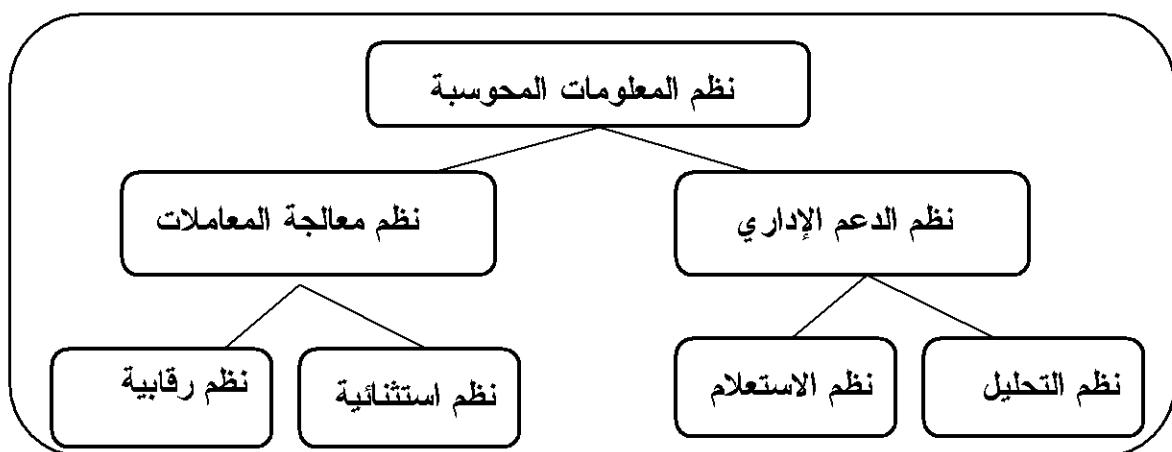
كما أكدوا على أهمية تحليل متطلبات المعلومات المحاسبية لكي تستطيع الشركات تكوين فكرة واضحة فيما يتعلق ببنية تكنولوجيا جديدة أو استخدام التكنولوجيا الموجودة بشكل فعال، إذ إن مجرد اعتقاد الشركات ببنية تكنولوجيا متطرفة لزيادة قدرة معالجة المعلومات المحاسبية من دون الأخذ في الحسبان المعلومات المطلوبة قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الأداء، وبالتالي يتوجب على الشركات أن تعطي أولوية خاصة لتكنولوجيا المعلومات التي تدعم احتياجاتها من المعلومات المحاسبية (Ismail & King, 2005).

أما دراسة (Ismail & King, 2007) فقد هدفت إلى اختبار تأثير عدد من العوامل وهي: (تقديم تكنولوجيا المعلومات، ومستوى معرفة المدير أو المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات المحاسبية، والتزام ومشاركة المدير / المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبية، ومدى الاستعانة بخبرة خارجية، ومدى توظيف خبرات داخلية، وحجم الشركة) على توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم. وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الرئيسية المؤثرة في توافق نظم المعلومات المحاسبية فيما بين شركات العينة كانت القدر المعلوماتي، ومستوى المعرفة المحاسبية للمديرين والمالكين، ومشورة الشركات المحاسبية والوكالات الحكومية، ووجود كادر تكنولوجيا معلومات داخلي. إلا أنه ظهرت علاقة عكسية بين حجم الشركة المقاس بعدد الموظفين وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية إذ إن الشركات التي تحقق التوافق كانت أصغر في الحجم مقارنة بالشركات التي لم تتحقق التوافق المطلوب.

لقد رأى (Alloway & Quillard, 1983) أن عملية دعم الاحتياجات الإدارية أصبحت السمة الهمة لنظم المعلومات، ولكي تقي تلك النظم بمتطلبات الإدارة فلا بد من تطويرها بما يتناء مع تلك المتطلبات.

وقد هدفت دراسة (Alloway & Quillard, 1983) إلى اختبار مدى ملاءمة نظم المعلومات المستخدمة من قبل المديرين لاحتياجاتهم من المعلومات، حيث صنف الباحثان نظم المعلومات المستخدمة في أربعة أنماط هي:

- أ- نظم رقابية Monitor systems: تنتج هذه النظم تقارير عن الأنشطة التفصيلية على فترات ثابتة (يومية، أسبوعية، شهرية)، من مثل تقارير المخزون.
- ب- نظم استثنائية Exception systems: تنتج هذه النظم تقارير في شروط استثنائية، وتعد احرافات الموازنة مثل عنها.
- ت- نظم الاستفسار والاستعلام Inquiry systems: توفر هذه النظم قواعد بيانات مع إمكانية الاستعلام، فهي تتسم بالمرونة. وكمثال عنها التقارير لغرض خاص.
- ث- نظم التحليل Analysis systems: يوفر هذا النظام إمكانيات لتحليل البيانات (من مثل النمذجة، والمحاكاة)، فضلاً عن قواعد بيانات ملائمة تدعم عملية اتخاذ القرار الإداري. ويمكن تمثيل أنماط النظم الواردة أعلاه بالشكل (3-3) الآتي:



الشكل (3-3): تصنيف نظم المعلومات لدى (Alloway & Quillard 1983)

يتضح من الشكل أن النظم الاستثنائية والرقابية تدرج تحت تصنيف نظم معالجة المعاملات، بينما تدرج نظم الاستعلام والتحليل تحت تصنيف نظم الدعم الإداري.

لقد توصلت الدراسة إلى أن 66% من النظم الرقابية ملائمة لمتطلبات المستخدمين، و60% من النظم الاستثنائية ملائمة لمتطلبات المستخدمين، في حين وصلت هذه النسبة إلى 81% بالنسبة لنظم الاستعلام والاستفسار، و97% بالنسبة لنظم التحليل .(Alloway & Quillard, 1983).

كما أشار (Egelhoff 1991) إلى أنه يجب على المنظمات أن تستجيب لزيادة الطلب على المعلومات عن طريق زيادة القدرة على معالجة المعلومات. إذ إن تزويد المديرين بمعلومات أقل مما يطلبون من المحتمل أن يؤثر في جودة قراراتهم، كما أن توظيف تكنولوجيا معلومات معقدة من الممكن أن تصبح في النهاية تقانات معالجة معلومات مكلفة وغير كفؤة بالنسبة للشركات التي تحتاج مستويات منخفضة من المعلومات .(Egelhoff, 1991).

فضلاً عن ذلك، فقد رأى (Gul 1991) أن تزويد المديرين بالمعلومات غير الضرورية قد يحملهم أكثر من طاقتهم، مما يؤدي إلى خلل وظيفي وإعاقة لأداء الشركة .(Gul, 1991)

كما توصل (Yap & Thong 1997) إلى أن نظام المعلومات الذي لا يفي بمتطلبات المشروع من المحتمل أن يفشل بسبب هذا الإهمال. وإذا كان نظام المعلومات يقابل متطلبات مستخدميه، فإن رضا المستخدمين عن النظام سيكون مرتفعا (Yap & Thong, 1997).

لقد تم تصنيف الشركات في دراسة (Ismail & King 2006) ضمن ثلاث مجموعات للتوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الماليزية، (المجموعة الأولى تحقق توافقاً جيداً، والثانية نوعاً ما، والثالثة لا تتحقق)، كما أكد الباحثان على أن نظم المعلومات المحاسبية في تلك الشركات لم تكن قادرة على توليد المعلومات المطلوبة بشكل كامل. فضلاً عن ذلك، فإن مديرى تلك الشركات لم يستخدموها تكنولوجيا المعلومات بفعالية أو أنهم غير قادرين على فهم القدرات المختلفة للتكنولوجيا المتوفرة. كما وجداً أيضاً ارتباطاً إيجابياً بين توافق نظم المعلومات المحاسبية وأداء الشركات بشكل عام، فالشركات التي تحقق توافقاً بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية تتجزأ أداءً أفضل من الشركات التي لا تتحقق .(King, 2006)

لقد توصلت الأدبيات إلى نتائج متناقضة فيما يتعلق بمتطلبات المستخدمين للمعلومات وذلك لأغراض اتخاذ القرارات الإدارية، فقد رأى عدد من الباحثين (McMahon, 2001; Holmes & Nichols, 1988; McMahon & Davies, 1994) بأن المحاسبة المالية لا تزال المصدر الرئيسي للمعلومات التي تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات وذلك ضمن الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، كما أن تلك الشركات تمتلك معلومات إدارية قليلة، ورقابة سيئة.

وقد رأى (Mariot & Mariot 2000) أن الوعي المالي بين مديرى المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم يتفاوت بشكل ملحوظ، كما أن استخدام الحواسيب لإعداد معلومات المحاسبة الإدارية لم يكن في مستوى إمكاناتها الكاملة .(Mariot & Mariot, 2000)

على العكس من ذلك، فقد رأى (Ismail & King 2007) أن المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم تمتلك معلومات إدارية ورقابة فعالة وأن صنع القرار معقد أكثر مما هو متوقع .(Ismail & King, 2007)

كما توصل (Mia & Clarke 1999) إلى أن تزايد استخدام المديرين لمعلومات المحاسبة الإدارية يؤدي إلى تحسن في أداء الشركة .(Mia & Clarke, 1999)

بناء على ما سبق، فإن هناك حاجة للاهتمام أكثر في مستويات متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية، وبشكل خاص المعلومات التي تقع خارج المجال التقليدي لنظم المحاسبة المالية.

وكنتيجة لتعدد مستخدمي نظم المعلومات وتتنوع متطلباتهم، فقد ترکز الاهتمام في الأدبيات على كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم متطلبات المعلومات، حيث رکزت دراسة El loudi (1998) على أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم متطلبات المعلومات في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، وقد أشار إلى ذلك (1999). إذ رأى أن تكنولوجيا المعلومات قد ازدادت بدرجات هائلة داخل تلك الشركات (Thong 1999). كما توصلت دراسة (1999) Foong إلى أنه قد تم استخدام الحواسيب للمهام التشغيلية أكثر من استخدامها للتخطيط الاستراتيجي (Foong, 1999). وقد رأى Ismail & King (2006) أن المشكلة الرئيسية للاقفال إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم متعلقاً نسبياً بالتوافق الضعيف بين ما تقدمه نظم المعلومات وبين ما تحتاجه الشركات (Ismail & King, 2006).  
لقد أكد (Ismail & King 2006) على أن العديد من مهنيي تكنولوجيا المعلومات قد اهتموا بالحصول على نظم مصممة ومطبقة فقط. لم يفكروا غالباً بالتركيز على استخدام المعلومات ذاتها، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بالتركيز على سمات مشروع تكنولوجيا المعلومات أكثر من التكنولوجيا ذاتها. وهذا يعني، أن تكنولوجيا المعلومات المعقدة لا تكفل نجاح نظم المعلومات المحاسبية إذا لم تكن قادرة على توفير المعلومات المطلوبة من المستخدمين .(Ismail & King, 2006)

### **:Business-IT Alignment 8/3 توافق تكنولوجيا المعلومات والمشروع**

لقد رأى (Chen 2010) أن توافق تكنولوجيا المعلومات والمشروع هي عملية تكيف أكثر من كونها حدث. ويتطلب تحقيق هذا التوافق جهداً مستمراً لإعادة وضع الأهداف والتخطيط الاستراتيجي وصباغة استراتيجيات المشروع بحيث تدعم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة استراتيجية المشروع.  
بينما رکزت معظم الأدبيات على التوافق بين استراتيجية المشروع وتكنولوجيا المعلومات، إلا أن هذه القضية بحاجة لأن يعبر عنها على ثلاثة مستويات، وهي كما عرفها (Chen 2010): (المستوى الاستراتيجي، والمستوى التكتيكي، ومستوى العمليات اليومية). إذ يساعد التوافق الاستراتيجي في مقابلة الاحتياجات المستقبلية للشركة من تكنولوجيا المعلومات، بينما يسمح التوافق التكتيكي للشركة بتخصيص مواردها من تكنولوجيا المعلومات بفعالية، أما التوافق على المستوى الأخير فهو يكفل كفاءة وفعالية تكنولوجيا المعلومات في دعم عمليات الشركة اليومية (Chen, 2010).

وقد توصل (Chen 2010) إلى أن الشركات التي تحقق درجة أعلى من التوافق بين تكنولوجيا المعلومات والمشروع من المحتمل أن تحقق مستوى أعلى للأداء.

لقد دعمت نتائج معظم الدراسات الأخيرة الفكرة التي تنص على أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تساعد المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم في تطوير استراتيجية المشروع وتنفيذها. فقد رأى (Lesjak 2001) أن الشركات قد استخدمت تكنولوجيا المعلومات بوصفها مكملاً لاستراتيجية المشروع (Lesjak, 2001). كما رأى (Levy et al 2001) أن توظيف تكنولوجيا المعلومات في الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم متاثر إلى حد بعيد ببيئتها الاستراتيجية (Levy et al, 2001).

فضلاً عن ذلك، فقد رأى (Cragg et al 2002) و(Chan et al 1997) أن المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم والتي تنسق تكنولوجيا معلوماتها مع استراتيجية مشروعها تحقق أداءً أفضل من غيرها (Chan et al, 1997; Rathnam et al 2005). أما (Cragg et al, 2002) فقد وجدوا فجوة توافق بين استخدام تكنولوجيا المعلومات واستراتيجية المشروع، حيث فشلت مبادرات تبني تكنولوجيا المعلومات في حالات عديدة وذلك بسبب عدم توافقها مع استراتيجية المشروع (Rathnam et al, 2005).

يتضح مما سبق أنه من الضروري إدراك أهمية التوافق بدرجة كبيرة، إلا أن الكثير من الشركات ما زالت لا تتحقق وهذا ما يقودها إلى الفشل، وبالتالي فإن النظم التي لا تقي بمتطلبات المشروع سينتج عنها استياء من المستخدمين، فضلاً عن ارتفاع تكاليف نظم المعلومات. الأمر الذي يتطلب الاهتمام أكثر في قدرة معالجة نظم المعلومات المحاسبية وبالتالي في مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بما يؤدي إلى توليد مخرجات تتواافق مع متطلبات المستخدمين.

### 9/3 العوامل المؤثرة على التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات

#### المحاسبية:

لقد تناولت دراسات عديدة تأثير عدد من العوامل في نجاح تكنولوجيا المعلومات (Thong et al, 1997; Igbaria, 1997; Thong, 2001; de Guinea, 2005 Ismail 2009) تأثير عدد من العوامل في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية. إلا أن الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة في توافق نظم المعلومات المحاسبية قليلة جداً وتنجذب في دراسة (Ismail & King 2007).

ويمكن القول إن العوامل التي تؤثر في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وفي نجاح تكنولوجيا المعلومات من الممكن أن تؤثر أيضاً في قدرة نظم المعلومات، وبالتالي في توافق نظم المعلومات المحاسبية. ويمكن تحديد تلك العوامل التي قد تؤثر في توافق نظم المعلومات المحاسبية بما يأتي:

##### 1. تعقيد (تقديم) تكنولوجيا المعلومات IT Sophistication

لقد رأى (Huber 1990) أن استخدام تكنولوجيا معلومات متقدمة يؤدي إلى توفر معلومات أكثر واسترجاعها بسرعة أكبر، متضمنة معلومات داخلية وخارجية، وبالتالي إمكانية الوصول إلى مزيد من المعلومات (Huber, 1990). وقد أكد جربوع (2007) على ضرورة استخدام الشركات المساهمة العامة للآلات الحاسوبية في تشغيل البيانات المساعدة في حفظ تلك البيانات وتخزينها من أجل توفير الدقة والسرعة في إيصال المعلومات المحاسبية لمتحذلي القرارات (جربوع، 2007، ص، 547). كما رأى (Chan et al 1997) أن المستوى الملائم من تكنولوجيا المعلومات المتطرفة قد ارتبط بالقدرة على تحقيق التوافق بين استراتيجية المشروع وتكنولوجيا المعلومات (1997). (Chan et al,

أما (Ismail & King 2007) فقد أكدوا على وجود ارتباط هام بين تقديم المعلومات (عدد ونوع التطبيقات التي يتم إنجازها باستخدام الحاسوب الآلي) وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية ولكن لم يتوصلا إلى وجود مثل ذلك الارتباط بين التقديم التكنولوجي (عدد وتنوع تقنيات المعلومات المستخدمة) وتوافق نظم المعلومات المحاسبية & (King, 2007).

##### 2. معرفة المدير / المالك Owner/Manager Knowledge

لقد رأى كل من (Thong 2001) و (Seyal et. al 2000) أن معرفة المديرين/المالكين حول تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تحدد نجاح مشاريع استخدام الحاسوب أو فشلها نظراً لدورهم المسيطر في قرارات المشروع (Seyal et al, 2000; Thong, 2001). وقد توصل (Ismail 2009) إلى أن المعرفة المحاسبية للمديرين من أهم العوامل المؤثرة إيجابياً في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية (Ismail, 2009).

كما رأى (Ismail & King 2007) بأن الشركات التي يمتلك مدوروها/مالكوها مستويات عالية من المعرفة المحاسبية والمعرفة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات تحقق درجة أعلى لتوافق نظم المعلومات المحاسبية من تلك الشركات التي يمتلك مدوروها/مالكوها مستويات منخفضة من المعرفة، لأنهم قادرون على فهم متطلبات المستخدمين ومن ثم يستخدمون خبرتهم حول تكنولوجيا المعلومات لتحديد التكنولوجيا التي تلزم لمقابلة متطلبات المستخدمين .(Ismail & King, 2007)

### 3. التزام المدير/المالك :Owner/Manager Commitment

فضلاً عن مستوى المعرفة، فقد توصل (Igbaria et al 1997) إلى أن التزام المدير/المالك ومشاركته في تطوير نظم المعلومات المحاسبية أيضاً يؤدي دوراً حيوياً في فعالية تطبيق نظم المعلومات (Igbaria et al, 1997). كما رأى (Jarvenpaa & Ives 1991) أنه، وبسبب الدور المسيطر للمديرين، من الممكن أن يتحققوا توافقاً لتكنولوجيا المعلومات مع أهداف الشركة واستراتيجيتها لأنهم يمتلكون السلطة لتخفيض الموارد الكافية لتبني تكنولوجيا معلومات تدعم استراتيجية الشركة (Jarvenpaa & Ives, 1991). كما أن التزام المدير/المالك ومشاركته في مشاريع الحوسبة سيحث المستخدمين على تطوير موافق إيجابية نحو مشروع تكنولوجيا المعلومات، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تحقيق توافق نظم المعلومات المحاسبية. وقد وجد (Ismail & King 2007) أن التزام المدير/المالك ومشاركته في تطوير نظم المعلومات المحاسبية يؤثر في توافق نظم المعلومات المحاسبية إلا أن هذا التأثير ضعيف إلى حد ما (Ismail & King, 2007).

### 4. الخبرة الخارجية :External Expertise

لقد ركزت العديد من الدراسات السابقة على أهمية الموردين والمستشارين في مشاريع الحوسبة وهي من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً في فعالية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية (Igbaria et al, 1997; Thong, 2001; de Guinea, 2005). فضلاً عن ذلك، فقد رأى (Yap & Thong 1997) أن مساعدة الحكومة قد أدت دوراً رئيسياً في تسريع تبني تكنولوجيا المعلومات في المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم (Yap &Thong, 1997). كما أكد (Thong et. al 1996) بأنه يجب على المديرين في الشركات الصغيرة بذل جهد أكبر لاختيار والارتباط مع موردين ومستشارين خارجيين لما لذلك من أثر في فعالية نظم المعلومات (Thong et al, 1996). وقد أشار (Thong et al 2009) إلى أهمية الارتباط مع موردين وشركات محاسبية ذات خبرة عالية لما لها من تأثير إيجابي في فعالية نظام المعلومات المحاسبي (Ismail, 2009). وقد توصل (Ismail & King 2007) إلى أن الحصول على نصائح خبير ومساعدة من وكالات حكومية مناسبة وشركات محاسبية يمكن أن يساعد الشركات في تحقيق توافق أفضل لنظم المعلومات المحاسبية، ويمكن أن يعود ذلك إلى أن الشركات المحاسبية قد تمتلك خبرة ومعلومات كافية عن طبيعة

عمل الشركات وبالتالي من الممكن أن تسهم في تحقيق توافق نظم المعلومات المحاسبية (Ismail & King, 2007).

##### 5. الخبرة الداخلية :Internal Expertise

إن وجود كادر محاسبي يمكن أن يساعد مدير/مالكي المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم على إدراك أهمية المعلومات المحاسبية في مراقبة أدائهم المالي، في حين أن وجود كادر تكنولوجيا معلومات يمكن أن يساعدهم في تحديد التكنولوجيا المناسبة لتوليد المعلومات المطلوبة. فضلاً عن ذلك، فإن توظيف كادر نظم معلومات يؤثر إيجابياً في تحقيق توافق نظم المعلومات المحاسبية. فعلى الرغم من أهمية وجود كادر محاسبي لدعم العمل المحاسبي الروتيني، إلا أن المعرفة المحاسبية للمدير/للمالك مع مساعدة كادر نظم معلومات تؤدي دوراً هاماً في تحقيق توافق أفضل لنظم المعلومات المحاسبية . (Ismail & King, 2007)

##### 6. حجم الشركة :Firm Size

لقد رأى (Thong 2001) بأن مشاريع الحوسبة من المحتمل أن تكون أكثر نجاحاً في الشركات الأكبر، عندما فورت مع الشركات الأصغر حجماً وذلك بسبب الخصائص الفريدة للشركات الصغيرة، إذ إنها تميز بمواردها المحدودة كما أنها تفتقر إلى نظم معلومات رسمية إلا أن تكاليف توظيف تكنولوجيا معلومات تكون أقل في الشركات الأصغر حجماً (Thong, 2001). في حين توصل (Ismail & King 2007) إلى نتيجة مناقضة تماماً، إذ إن الشركات الصغيرة تحقق توافقاً أكبر في نظم المعلومات المحاسبية عندما فورت بالشركات الأكبر حجماً وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الشركات الكبيرة تميز بأن هيكلها التنظيمية أكثر تعقيداً كما أنها تحتاج إلى تكاليف مرتفعة لتوظيف تكنولوجيا المعلومات (Ismail & King, 2007)، فضلاً عن أن الشركات الأكبر تحتاج إلى قدر أكبر من المعلومات نظراً لتنوع المستخدمين وتنوع متطلباتهم. لذلك يمكن القول إن الشركات الأصغر حجماً على الرغم من تميزها بخصائص فريدة من مثل ندرة مواردها لكنها قد تكون قادرة على تحقيق التوافق في نظم المعلومات المحاسبية أكثر من الشركات الأكبر منها.

##### 7. ملكية الشركة :ownership of the company

لقد وجد (Silva et. al 2007) صعوبات في تحقيق التوافق بين استراتيجية المشروع ونظم المعلومات في المنظمات المهنية، وبشكل خاص العامة منها. وبذلك قد يكون نوع الملكية في الشركات الصناعية عاملًا مؤثراً في التوافق بين متطلبات المستخدمين وخرجات نظم المعلومات المحاسبية .(Silva et al, 2007)

##### 8. تحديد متطلبات المستخدم :Determination the users requirements

إن توفير المعلومات الملائمة لمستخدميها من أهم أهداف نظم المعلومات المحاسبية، وهذا يستدعي تحديد متطلبات هؤلاء المستخدمين من أجل تصميم مخرجات تتوافق مع متطلباتهم وتوفيرها في الوقت المناسب. وقد توصلت

الأدبيات إلى أن تحديد متطلبات المستخدم من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية. حيث رأى (Montazemi 1988) أن عدداً محدوداً من الشركات لديها وسيلة للوصول إلى محل نظم معلومات، وكنتيجة لذلك فقد تم تبني سياسات غير ملائمة في تقدير التقانات المطلوبة لنظم المعلومات في الشركات التي لا تقوم بتحليل متطلبات تلك النظم، وحتى الشركات التي تدعم محل النظم بشكل عام فإنها تتتجنب القيام بتخطيط نظم معلومات محاسبية وتحليل كامل لمتطلبات تلك النظم وذلك لتخفيض التكاليف. وكنتيجة لذلك يحدث تعارض بين متطلبات المستخدمين ومخرجات تلك النظم، إذ إن وجود محل نظم بمفرده لا يكفل تحقيق توافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية. ولتحقيق هذا التوافق فإن الشركات بحاجة إلى خطة مفصلة لتحديد متطلبات المستخدمين وتصميم نظام معلومات يتوافق مع متطلباتهم (Montazemi, 1988).

# الفصل الرابع

## الدراسة الميدانية

### The Field study

#### محتويات الفصل

- 0/4 مقدمة.
- 1/4 منهجية البحث.
- 1/1/4 مجتمع البحث.
- 2/1/4 عينة البحث.
- 3/1/4 أداة البحث.
- 4/1/4 صدق الأداة وثباتها.
- 5/1/4 أسلوب جمع البيانات.
- 6/1/4 المتغيرات ومقاييسها.
- 7/1/4 الأسلوب الإحصائي المستخدم.
- 2/4 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.
- 1/2/4 الإحصاءات الوصفية.
- 2/2/4 اختبار الفرضيات.

## **الفصل الرابع**

### **الدراسة الميدانية**

#### **The Field study**

#### **0/4 مقدمة:**

بعد أن تم تناول الإطار النظري للبحث، وتوضيح الأساس النظري الذي تم الاعتماد عليه لتطوير فروض الدراسة، يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية، وسيتم التطرق إلى منهجية البحث وتشمل كل من مجتمع البحث، وعينة البحث، وأداة البحث وأسلوب جمع البيانات، والمتغيرات ومقاييسها، وتوضيح الأسلوب الإحصائي المستخدم، ثم نتائج اختبار الفرضيات، وتقديرها.

#### **1/4 منهجية البحث:**

لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدت الباحثة على أسلوب المسح باستخدام استبانة، وتم توزيع البحث إلى قسمين تضمن القسم الأول مراجعة المراجع العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث، وتضمن القسم الثاني جمع البيانات من خلال تصميم استبانة تضمنت الجوانب الرئيسية لمحتوى البحث، وت تكون من محاور متعددة : مدى توافر المعلومات المحاسبية وأهميتها، ودرجة التقدم التكنولوجي، ودرجة التقدم المعلوماتي، ومستوى معرفة المدير / المالك بالمحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، ومدى التزام المدير / المالك ومشاركته في تطوير نظام المعلومات المحاسبي، وتوظيف خبرات داخلية، والاستعانة بخبرات خارجية، ودراسة متطلبات المستخدمين، وملكية الشركة، وحجم الشركة. وقد تم إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية والصلاحية، فقد عرضت على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظتهم، وقد أجريت التعديلات الازمة، كما تم اختبار ثبات أدلة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي بلغ 85%， مما يدل على أن أدلة البحث ذات ثبات جيد، وقبول لأغراض الدراسة.

#### **1/1/4 مجتمع البحث:**

يشمل مجتمع البحث كل من الشركات الصناعية الخاصة المنفذة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، فضلاً عن الشركات الصناعية العامة في سوريا. ويبلغ عددها 95/ شركة عامة، و753/ شركة خاصة تم تنفيذها وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار حتى نهاية العام 2010.

## ٤/١/٢ عينة البحث:

لتحديد حجم العينة تمّ اعتماد قانون العينة الإحصائية الآتي (القاضي وآخرون، 2005، ص. 211):

$$n = \frac{P(1 - P)}{\frac{P(1 - P)}{N} + \frac{E^2}{S.D^2}}$$

إذ إن:

$n$  : حجم عينة البحث.

$N$  : حجم مجتمع البحث.

$P$  : قيمة احتمالية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد وقد تمّ اعتماد  $P = 0.5$

$E$  : نسبة الخطأ المسموح فيه وهو غالباً يساوي  $E = 0.05$

$S.D$  : الدرجة المعيارية وتتساوى ( $1.96$ ) عند معامل ثقة  $95\%$

وبعد تطبيق القانون السابق بلغ مجموع أفراد العينة من الشركات العامة /76/ شركة، ومن الشركات الخاصة /254/. حيث قامت الباحثة بتوزيع الاستبيانات على الشركات عينة الدراسة إما من خلال الزيارات الميدانية، أو بإرسالها عبر الفاكس، وبلغ عدد الاستبيانات المرسلة إلى الشركات العامة /76/ استمارة استرد منها /32/ استماراة. كما تمّ توزيع /267/ استماراة على شركات القطاع الخاص توزعت بين /107/ استمارات على الشركات الخاصة في محافظة حلب، و/134/ استماراة على الشركات الخاصة في محافظة دمشق وريفها، و/19/ استماراة على الشركات الخاصة في محافظة اللاذقية، و/7/ استمارات على الشركات الخاصة في محافظة طرطوس، أعيد منها /52/ استماراة توزعت بين /19/ استماراة من الشركات الخاصة في محافظة حلب، و/22/ استماراة من الشركات الخاصة في محافظة دمشق وريفها، و/8/ استمارات في الشركات الخاصة في محافظة اللاذقية، و/3/ استمارات في الشركات الخاصة في محافظة طرطوس. وبالآتي بلغ مجموع الاستبيانات المستردبة من القطاعين العام والخاص /84/ استماراة تشكل /10% من إجمالي الشركات في مجتمع البحث كما تشكل /25% من حجم العينة، وذلك بعد أن دامت مدة انتظار الردود وجمع البيانات حوالي 5 أشهر. إلا أن الاستبيانات المردودة كانت مقبولة ولم يتم إبعاد أي منها من التحليل وقد تمّ تفريغها على الحاسوب الآلي.

### 3/1/4 أدلة البحث وأسلوب جمع البيانات:

تمثلت أدلة البحث المستخدمة لجمع البيانات باستبانة<sup>\*</sup> مؤلفة من 70 سؤالاً، تم توزيعها على المديرين العاملين في شركات العينة.

ويتألف الاستبيان من ثمانية أقسام كما يأتي:

القسم الأول: يشمل الأسئلة من 1 إلى 5، وجميع هذه الأسئلة تهدف إلى جمع بيانات عن الشركة.

القسم الثاني: يشمل الأسئلة من 6 إلى 24، وتقيس هذه الأسئلة المتغير التابع (مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية). وقد جرى الاعتماد على أسئلة دراسة Ismail & King (2007)، وتم حساب التوافق بضرب معدل إجابة مدى أهمية المعلومات بمعدل إجابة مدى توافرها بالنسبة لكل معلومة، وبالتالي تتراوح نتيجة عملية الضرب بين المجال (1-25) لأن المقياس المستخدم هو مقياس ليكرت الخماسي.

القسم الثالث: يشمل الأسئلة من 25 إلى 48، وهي أسئلة تقيس درجة تقدم تكنولوجيا المعلومات. كما يجزأ هذا القسم إلى جزأين. الأول: يشمل الأسئلة من 25 إلى 31 ويفقيس درجة التقدم التكنولوجي. أما الثاني: فيشمل الأسئلة من 32 إلى 48 ويفقيس درجة التقدم المعلوماتي.

القسم الرابع: يشمل الأسئلة من 49 إلى 56، وهي أسئلة تقيس مستوى معرفة المدير/المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات المحاسبية.

القسم الخامس: يشمل الأسئلة من 57 إلى 61، وهي أسئلة تقيس مدى التزام المدير/المالك ومشاركته في تطوير نظام المعلومات المحاسبية.

القسم السادس: يشمل السؤالين 62 و63، ويقيسان مدى توظيف خبرات داخلية متخصصة بالمحاسبة ونظم المعلومات.

القسم السابع: يشمل الأسئلة من 64 إلى 67، وهي أسئلة تقيس مدى الاستعانة بخبرات خارجية في قضايا تتعلق بتطوير نظام المعلومات المحاسبى المؤتمت.

القسم الثامن: يشمل الأسئلة من 68 إلى 70، وهي أسئلة تقيس مدى تحديد متطلبات مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية.

\* استبانة البحث موجودة في الملحق.

## 4/1/4 صدق وثبات الأداة:

قامت الباحثة بفحص الاستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة وذلك للتأكد من صلاحيتها من خلال دراسة صدقها وثباتها كما يأتي:

### أ- صدق الأداة:

عرضت الباحثة الاستبانة على عدد من المحكمين من السادة أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد، وقد استجابت الباحثة لآراء السادة المحكمين من ذوي الاختصاص، وذلك لإبداء آرائهم فيما يخص مدى ارتباط الفقرات ومناسبتها بالمجال الذي تدرج تحته، ومدى سلامة الصياغة اللغوية لكل فقرة، فضلاً عن إبداء ملاحظات أخرى يراها المحكمون ضرورية، حيث تم تقدير مدى صدق الفقرات وشموليتها للغرض الذي أعدت من أجله، وقامت الباحثة بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقتراحاتهم، وبذلك خرجت الاستبانة بصورتها النهائية كما يبين الملحق في نهاية الدراسة، والهدف من هذا الإجراء:

أ- الكشف عن وضوح العبارات ووضوح الصياغة اللغوية.

ب- الكشف عن مدى وجود التناوب بين المتغيرات التي تم جميع بياناتها.

ج- تقويم وضوح المصطلحات المرفقة بالاستبانة.

### ب- ثبات الأداة:

بهدف التوصل إلى دلالات ثبات المقياس وفاعلية فقراته، تم حساب معامل الثبات باتباع طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معامل "ألفا كرونباخ (Cronbach-alpha)"، وذلك بعد إدخال درجات العينة الاستطلاعية على الحاسوب، حيث يبين الجدول الآتي قيم معاملات الثبات:

الجدول (4-1): معامل الثبات الكلي ومعاملات ثبات مجالات الاستبانة

ألفا كرو نباخ	المجال
0.822	خصائص المعلومات المحاسبية
0.819	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات
0.837	تطبيقات الحاسوب المستخدمة
0.887	مستوى معرفة المدير بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتقنيات المحاسبية
0.859	مستوى مشاركة المدير في المراحل الآتية الخاصة بتصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية

0.845	توظيف الخبرات الداخلية
0.834	الارتباط مع خبرات خارجية
0.871	تحديد متطلبات المستخدم
<b>0.854</b>	<b>الثبات الكلي</b>

يبين الجدول (4-9) أن هناك ترابطًا بين مجالات الاستبانة، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (0.854) وهو مقبول لأغراض الدراسة، وبهذا أصبحت الاستبانة جاهزة للتطبيق.

#### 5/1/4 أسلوب جمع البيانات:

فيما يخص أسلوب جمع البيانات فقد استخدمت الباحثة أكثر من أسلوب بالنسبة للشركات الصناعية الخاصة:

- 1- قامت الباحثة بإجراء اتصالات هاتفية مع جميع شركات المجتمع في محافظة اللاذقية، وتم خلال الاتصال توضيح فكرة الاستبانة، وبيان الرغبة في زيارة الشركة وعرضها على المدير العام في الشركة أو من ينوب عنه، وقد قامت الباحثة بزيارة 19 شركة وفي تلك الحالات تمكنت الباحثة من تسليم الاستبانة باليد، وكان عدد الاستبانات التي تم الحصول عليها بهذه الوسيلة (8 استبانات) تم استلامها بعد ملئها بالزيارة نفسها أو في زيارة لاحقة.
- 2- أرسلت الباحثة الاستبانة عبر الفاكس إلى جميع شركات العينة في محافظات دمشق وريفها وحلب وطرطوس وذلك بعد الاتصال معهم هاتفياً، وقد كان الرد عبر الفاكس أيضاً. وكان عدد الاستبانات التي تم الحصول عليها بهذه الوسيلة (44 استبانة).

أما بالنسبة للشركات الصناعية العامة فقد قامت الباحثة بإجراء اتصالات هاتفية مع 79/شركة موزعة على جميع المحافظات ومن توافرت عناوينها، لكن ثلاثة منها بررت بتوقف عمل الشركة وبذلك يكون عدد الشركات التي أرسلت إليها الاستبانات 76/شركة، وبلغ عدد الردود 32/استبانة.

#### 6/1/4 المتغيرات ومقاييسها:

تتحول فرضيات الدراسة حول مجموعة من المتغيرات تضم:

- التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، وملكية الشركة، وحجم الشركة، ودرجة تقدم تكنولوجيا المعلومات، ومستوى معرفة المدير/المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات المحاسبية، ومدى التزام المدير/المالك ومشاركته في تطوير نظام المعلومات المحاسبية، وتوظيف خبرات داخلية، والاستعانة بخبرات خارجية، وتحديد متطلبات المستخدم، وفيما يأتي توضيح للمقاييس الإجرائية التي استخدمت لقياس هذه المتغيرات:
1. التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية:

ويقصد بهذا المتغير مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على توليد مخرجات تلبي احتياجات مستخدميه، وقد اقتصرت الدراسة على متطلبات المستخدمين الداخليين فقط (المستويات الإدارية المختلفة). حيث تم قياسه اعتماداً على المقياس المستخدم من قبل Ismail & King (2007) وذلك للمقارنة بين مدى أهمية ومدى توافر خصائص معينة للمعلومات وهي: مجال المعلومات، والوقتية، والتكمال، والتجميع. وتم حساب التوافق بضرب معدل إجابة مدى أهمية المعلومات بمعدل إجابة مدى توافرها بالنسبة لكل معلومة، وبالتالي تتراوح نتيجة عملية الضرب بين المجال (25-1) لأن المقياس المستخدم هو مقياس ليكرت الخماسي.

## 2. تقدم تكنولوجيا المعلومات:

ويقصد بهذا المتغير كل من درجة تطور التكنولوجيا المتوفرة ودرجة التقدم المعلوماتي .  
ويعبر عن درجة تطور التكنولوجيا المتوفرة بعد التقانات المستخدمة واختلافها، وتم قياسها اعتماداً على المقياس المستخدم من قبل Ismail & King (2007). أما درجة التقدم المعلوماتي فيقصد بها عدد التطبيقات التي يتم إنجازها ونوعها باستخدام الحاسوب الآلي (كحساب الأستاذ العام، والتطبيقات الخاصة بإعداد الفواتير، والتطبيقات الخاصة بالمشتريات)، وقد تم قياسها اعتماداً على المقياس المستخدم من قبل Ismail (2009).

## 3. معرفة المدير / المالك:

ويقصد بهذا المتغير مستوى معرفة المدير بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المحاسبية. وقد تم قياسه اعتماداً على المقياس المستخدم من قبل Ismail (2009) ، و Hamdan (2010).

## 4. التزام المدير/المالك ومشاركته في تطوير نظام المعلومات المحاسبية:

لقد تم قياس هذا المتغير بالاعتماد على المقياس المستخدم من قبل Ismail & King (2007) و Ismail (2009).

## 5. الخبرة الداخلية:

ويقصد بها الكادر الداخلي الذي توظفه الشركة (الكادر المحاسبي، وكادر نظم معلومات). وتم قياس هذا المتغير بالاعتماد على المقياس المستخدم من قبل Ismail & King (2007).

## 6. الخبرة الخارجية:

وتعني الخبرات الخارجية التي يمكن للشركات الاستعانة بها في قضايا تتعلق بتطوير نظام المعلومات المحاسبي. وتم قياس هذا المتغير بالاعتماد على المقياس المستخدم من قبل Ismail & King (2007).

## 7. تحديد متطلبات المستخدم:

أي هل يراعي نظام المعلومات المحاسبي آراء المستخدمين فيما يخص نوع المعلومات التي يحتاجونها، وطريقة عرضها الملائمة لهم فضلاً عن التوفيق المناسب لتقديم المعلومات إليهم. وقد تم قياس هذا المتغير من خلال ثلاثة أسئلة تم تصميمها لهذا الغرض.

## 8. حجم الشركة:

قد يقاس هذا المتغير بحجم المبيعات، أو رأس المال، أو عدد العمال في الشركة، وفي هذه الدراسة تم قياس متغير حجم الشركة تبعاً لعدد العمال فيها.<sup>\*</sup> حيث تم تقسيم عدد العمال إلى فئات:

أقل من 75

بين 75 - 150

أكثر من 150

## 9. ملكية الشركة:

• قطاع عام.

• قطاع خاص.

## 7/1/4 الأسلوب الإحصائي المستخدم:

لقد تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي للبيانات spss من خلال استخدام المؤشرات الإحصائية الآتية:

- اختبار كولموغروف - سميرنوف (K-S)، للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية.

- معامل ارتباط بيرسون.

- التحليل العنودي (Cluster analysis).

- اختبار /t/ لعينة واحدة One- Sample T Test علماً أن قيمة متوسط المقياس المستخدم تساوي 3/، كذلك تم اعتماد مستوى معنوية 0.05 لقبول الفرضيات أو رفضها، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

المعيار = (درجة الاستجابة العليا - درجة الاستجابة الدنيا)/ عدد فئات الاستجابة

المعيار =  $0.8 = 5/(1 - 5)$

\* لقد أرادت الباحثة قياس حجم الشركة من خلال رأس المال إلا أن 93% من الشركات لم تجاوب.

وبناءً عليه تكون الدرجات كما هو موضح في الجدول (4-2) على النحو الآتي:

#### الجدول (4-2): معيار الحكم على متوسط الاستجابات

المجال	درجة الأهمية/ مدى التوافق
1.8 – 1	غير هامة / غير متوفرة
2.60 – 1.81	هامة بدرجة ضعيفة / متوفرة بدرجة ضعيفة
3.40 – 2.61	هامة بدرجة متوسطة / متوفرة بدرجة متوسطة
4.20 – 3.41	هامة / متوفرة
5 – 4.21	هامة بدرجة كبيرة / متوفرة بدرجة كبيرة

لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي قامت الباحثة بتطبيق اختبار كولموغروف - سميرنوف (K-S)، كما هو موضح في الجدول (4-3).

فرضية العدم: البيانات المتاحة تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البيانات المتاحة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4-3) نتائج اختبار كولموغروف - سميرنوف (K-S) لتحديد طبيعة توزع البيانات

المجال	العدد	Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
خصوص المعلومات	84	.533	.939
درجة التقدم التكنولوجي	84	.939	.746
درجة التقدم المعلوماتي	84	.387	.998
معرفة المدير / المالك	84	.453	.987
الالتزام ومشاركة المدير في تطوير نظام المعلومات	84	.684	.567
توظيف الخبرات الداخلية	84	.927	.541
الارتباط مع خبرات خارجية	84	.479	.617
تحديد متطلبات المستخدم	84	.887	.318

بين الجدول (4-3) أن احتمال الدلالة (Sig. 2-tailed) أكبر من 0.025 (الاختبار من طرفيين) لكل مجال من مجالات الاستبانة، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن البيانات السابقة تتبع التوزيع الطبيعي.

## 2/4 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

بناء على نتائج العينة المدروسة نبين فيما يأتي الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار الفرضيات لفترات ومجالات استبانة مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية السورية.

### 1/2/4 الإحصاءات الوصفية:

لمعرفة فيما إذا كان هناك فروق بين إجابات أفراد العينة في الشركات المدروسة فيما يتعلق ب مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبى المطبق على توفير المعلومات ومدى أهمية توافرها، قامت الباحثة باختبار الفرضية الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين قدرة نظام المعلومات المحاسبية المطبق على توفير المعلومات (مخرجات النظام) وبين مدى أهمية توافرها في الشركات المدروسة (متطلبات المستخدمين).

الجدول (4-4): نتائج اختبار ( $t$ \_test) للفروق بين قدرة نظام المعلومات المحاسبى

المطبق على توفير المعلومات وبين مدى أهمية توافرها في الشركات المدروسة

خصائص المعلومات	المعلومات المحاسبية	Mean	N	Std. Deviation	T	Df	Sig. (2-tailed)
Pair 1	مدى توافرها	2.9286	84	1.28743	-8.620-	82	.000
	مدى أهميتها	4.3214	84	1.12111			
Pair 2	مدى توافرها	2.7381	84	1.29985	-6.610-	82	.000
	مدى أهميتها	3.6667	84	1.32022			
Pair 3	مدى توافرها	2.6786	84	1.23367	-5.992-	82	.000
	مدى أهميتها	3.4762	84	1.31237			
Pair 4	مدى توافرها	4.0952	84	1.11527	-3.691-	82	.000
	مدى أهميتها	4.4405	84	.93591			
Pair 5	مدى توافرها	2.9643	84	1.50858	-7.774-	82	.000
	مدى أهميتها	4.0952	84	1.27647			
Pair 6	مدى توافرها	3.2976	84	1.38651	-7.063-	82	.000
	مدى أهميتها	4.1667	84	.96734			
Pair 7	مدى توافرها	3.3214	84	1.35469	-5.519-	82	.000

	مدى أهميتها	4.0476	84	1.01678			
Pair 8	مدى توافرها	2.4643	84	1.28426	-6.476-	82	.000
	مدى أهميتها	3.2738	84	1.26445			
Pair 9	مدى توافرها	2.8214	84	1.38112	-6.662-	82	.000
	مدى أهميتها	3.6310	84	1.39517			
Pair 10	مدى توافرها	2.1429	84	1.21380	-5.893-	82	.000
	مدى أهميتها	3.0357	84	1.38361			
Pair 11	مدى توافرها	3.1071	84	1.22246	-6.143-	82	.000
	مدى أهميتها	3.7381	84	1.16287			
Pair 12	مدى توافرها	3.2619	84	1.35432	-4.963-	82	.000
	مدى أهميتها	3.9405	84	1.18577			
Pair 13	مدى توافرها	2.6548	84	1.25625	-7.066-	82	.000
	مدى أهميتها	3.6667	84	1.10130			
Pair 14	مدى توافرها	3.1310	84	1.31516	-4.807-	82	.000
	مدى أهميتها	3.8810	84	1.20646			
Pair 15	مدى توافرها	3.4167	84	1.40745	-5.441-	82	.000
	مدى أهميتها	4.0833	84	1.06656			
Pair 16	مدى توافرها	3.9048	84	1.14722	-5.786-	82	.000
	مدى أهميتها	4.5238	84	.82836			
Pair 17	مدى توافرها	3.6071	84	1.27078	-4.252-	82	.000
	مدى أهميتها	4.1667	84	1.12831			
Pair 18	مدى توافرها	3.7976	84	1.20020	-4.923-	82	.000
	مدى أهميتها	4.4048	84	1.03107			
Pair 19	مدى توافرها	3.1548	84	1.19733	-7.986-	82	.000
	مدى أهميتها	4.0952	84	1.09345			

يبين الجدول (4-4) أن هناك فروقاً معنوية بين قدرة نظام المعلومات المحاسبية المطبق على توفير المعلومات وبين مدى أهمية توافرها في الشركات المدروسة بالنسبة لجميع المجموعات، إذ إن احتمال الدلالة

(الاختبار من طرفين) عند درجة حرية تساوي (حجم العينة  $n=82$ ) لأن العينتين غير مستقلتين، لذلك نرفض فرضية عدم السابقة، ونقبل الفرضية البديلة. أي هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين قدرة نظام المعلومات المحاسبية المطبق على توفير المعلومات وبين مدى أهمية توافرها في الشركات المدروسة، وهذه الفروق لصالح أهمية توافر المعلومات في الشركات المدروسة كما تبين قيم المتوسطات الحسابية، أي أن هناك طلباً من قبل المستخدمين على معلومات لا تقدمها نظم المعلومات المحاسبية.

**أولاً: تصنيف الشركات محل الدراسة في التوافق فيما يخص مدى توافر المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق.**

لتصنيف الشركات محل الدراسة في التوافق فيما يخص مدى توافر المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق تم إجراء التحليل العنقودي Cluster Analysis بهدف تصنيف الشركات وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متاجنة فيما يتعلق بمدى توافر المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق، وتختلف عن الحالات الأخرى الموجودة في عنقود آخر. وبوضوح الجدول (4-5) نتائج تطبيق التحليل العنقودي Cluster Analysis.

**الجدول (4-5): مدى التوافق بين الشركات محل الدراسة على مدى توافر المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق**

خصائص المعلومات	Cluster	
	Cluster1 (51)	Cluster2 (33)
A6	3.47	2.09
A7	3.29	1.88
A8	3.00	2.18
A9	4.47	3.52
A10	3.61	1.97
A11	3.78	2.55
A12	3.88	2.45
A13	2.94	1.73
A14	3.29	2.09
A15	2.57	1.48
A16	3.49	2.52
A17	3.82	2.39
A18	3.00	2.12
A19	3.73	2.21
A20	3.76	2.88

A21	4.27	3.33
A22	4.06	2.91
A23	4.31	3.00
A24	3.49	2.64

كما يبدو من الجدول (5-4) فإن الشركات في العنفود الأول وعدها /51/ شركة تحقق توافقاً أكبر من الشركات في العنفود الثاني وعدها /33/ فيما يتعلق بالمعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق. ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق في توافق الشركات بحسب تصنيفها في العناقيد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفرق بين المتوسطات، حيث يبين الجدول (6-4) أن مستوى المعنوية .Sig أقل من مستوى الدلالة /0.05/. وبالتالي هناك فروق بين الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بقدرة نظام المعلومات المحاسبى المطبق على توفير المعلومات (مخرجات نظام المعلومات المحاسبى). وهذه الفروق كما يوضح جدول العناقيد أن /51/ شركة تتحقق التوافق من بين مجموع الشركات وعدها /84/ شركة.

الجدول (6-4): نتائج اختبار تحليل التباين للفرق بين الشركات محل الدراسة فيما يتعلق بقدرة نظام المعلومات المحاسبى المطبق على توفير المعلومات

خصائص المعلومات	العنفود		الخطأ			
	متوسط المربعات	df	متوسط المربعات	Df	F	Sig.
A6	38.138	1	1.213	82	31.452	.000
A7	40.135	1	1.221	82	32.876	.000
A8	13.412	1	1.377	82	9.741	.002
A9	18.290	1	1.036	82	17.655	.000
A10	53.766	1	1.648	82	32.627	.000
A11	30.750	1	1.571	82	19.576	.000
A12	40.845	1	1.359	82	30.045	.000
A13	29.524	1	1.309	82	22.548	.000
A14	29.006	1	1.577	82	18.393	.000
A15	23.533	1	1.204	82	19.541	.000
A16	19.048	1	1.280	82	14.877	.000
A17	40.948	1	1.357	82	30.171	.000
A18	15.473	1	1.409	82	10.984	.001
A19	45.888	1	1.191	82	38.525	.000
A20	15.725	1	1.813	82	8.672	.004
A21	17.748	1	1.116	82	15.907	.000

A22	26.485	1	1.312	82	20.193	.000
A23	34.579	1	1.036	82	33.366	.000
A24	14.607	1	1.273	82	11.475	.001

ثانياً: تصنیف الشركات محل الدراسة في التوافق على مدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق.

لتصنیف الشركات محل الدراسة في التوافق على مدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق تم إجراء التحليل العنقودي Cluster Analysis بهدف تصنیف الشركات وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بمدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق، وتختلف عن الحالات الأخرى الموجودة في عنقود آخر.

الجدول (4-7): مدى التوافق بين الشركات محل الدراسة على مدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق

خصائص المعلومات	Cluster	
	Cluster1 (21)	Cluster2 (63)
B6	3.33	4.65
B7	2.76	3.97
B8	2.19	3.90
B9	3.62	4.71
B10	3.19	4.40
B11	3.48	4.40
B12	3.19	4.33
B13	2.52	3.52
B14	2.24	4.10
B15	2.05	3.37
B16	3.05	3.97
B17	2.86	4.30
B18	2.90	3.92
B19	2.90	4.21
B20	3.67	4.22
B21	3.95	4.71
B22	3.14	4.51
B23	3.95	4.56
B24	3.14	4.41

يبين الجدول (4-7) أن الشركات في العنقود الثاني وعددها 63/ شركة تحقق توافقاً أكبر من الشركات في العنقود الأول وعددها 21/ في مدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق.

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق في توافق الشركات بحسب تصنيفها في العناقيد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفرق بين المتوسطات حيث يبين الجدول (4-8) أن مستوى المعنوية Sig أقل من مستوى الدلالة /0.05 وبالتالي هناك فرق بين الشركات محل الدراسة في مدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق. وهذه الفرق كما يوضح جدول العناقيد أن 63 شركة تحقق التوافق من بين مجموع الشركات وعددها 84 شركة.

**الجدول (4-8): نتائج اختبار تحليل التباين للفرق بين الشركات محل الدراسة في مدى أهمية المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المطبق**

ANOVA						
خصائص المعلومات	العنقود		الخطأ			
	متوسط المربعات	df	متوسط المربعات	Df	F	Sig.
B6	27.337	1	.939	82	29.118	.000
B7	22.921	1	1.485	82	15.438	.000
B8	46.286	1	1.179	82	39.263	.000
B9	18.893	1	.656	82	28.791	.000
B10	22.921	1	1.370	82	16.734	.000
B11	13.349	1	.784	82	17.019	.000
B12	20.571	1	.796	82	25.857	.000
B13	15.750	1	1.426	82	11.043	.001
B14	54.321	1	1.308	82	41.537	.000
B15	27.337	1	1.604	82	17.040	.000
B16	13.349	1	1.206	82	11.069	.001
B17	32.861	1	1.022	82	32.139	.000
B18	16.254	1	1.029	82	15.789	.000
B19	26.683	1	1.148	82	23.245	.000
B20	4.861	1	1.092	82	4.451	.038
B21	9.143	1	.583	82	15.681	.000
B22	29.349	1	.931	82	31.535	.000
B23	5.730	1	1.006	82	5.695	.019
B24	25.397	1	.901	82	28.203	.000

**ثالثاً: تصنيف الشركات محل الدراسة في توافق نظم المعلومات المحاسبية المطبقة (التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية المطبقة).**

لتصنيف الشركات محل الدراسة من حيث توافق نظم المعلومات المحاسبية المطبقة تم إجراء التحليل العنقودي Cluster Analysis بهدف تصنيف الشركات وترتيبها داخل عناقيد بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة فيما يتعلق بالتوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية المطبقة، وتختلف عن الحالات الأخرى الموجودة في عنقود آخر. وتم توضيح ذلك من خلال الجدول (9-4) الآتي:

**الجدول (4-9): مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات**

**المدرسة**

خصائص المعلومات	Cluster	
	Cluster1 (49)	Cluster2 (35)
C6	15.69	9.26
C7	13.80	6.89
C8	12.00	7.63
C9	22.69	13.51
C10	16.10	9.11
C11	17.61	10.20
C12	17.12	9.97
C13	10.86	6.46
C14	14.94	6.77
C15	9.57	3.94
C16	15.35	8.71
C17	17.82	7.89
C18	12.55	7.06
C19	16.53	7.37
C20	17.04	11.83
C21	20.86	14.43
C22	18.45	11.94
C23	19.76	13.94
C24	15.22	11.43

يبين الجدول (4-9) أن الشركات في العنقود الأول وعدها /49/ شركة تحقق توافقاً لنظم المعلومات المحاسبية أكبر من الشركات في العنقود الثاني وعدها /35/ شركة، وهذا ما وصفته الباحثة بالتوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

ولمعرفة فيما إذا كان هناك فروق في توافق الشركات بحسب تصنيفها في العناقيد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA للفروق بين المتوسطات، حيث يبين الجدول (4-10) أن مستوى المعنوية Sig. أقل من مستوى الدلالة /0.05 وبالتالي هناك فروق بين الشركات محل الدراسة في مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات. وهذه الفروق كما يوضح جدول العناقيد أن 49/ شركة تحقق التوافق من بين مجموع الشركات وعدها 84/ شركة.

**الجدول (4-10): نتائج اختبار تحليل التباين للفروق بين الشركات محل الدراسة في مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية المطبقة**

ANOVA						
خصائص المعلومات	العنقود		الخطأ			
	متوسط المربعات	df	متوسط المربعات	Df	F	Sig.
C6	845.894	1	37.599	82	22.498	.000
C7	974.915	1	44.091	82	22.111	.000
C8	390.150	1	45.441	82	8.586	.004
C9	1720.409	1	28.868	82	59.596	.000
C10	996.920	1	60.927	82	16.362	.000
C11	1121.720	1	46.088	82	24.339	.000
C12	1044.049	1	43.978	82	23.740	.000
C13	395.267	1	43.691	82	9.047	.003
C14	1361.905	1	52.451	82	25.965	.000
C15	646.817	1	30.413	82	21.268	.000
C16	898.172	1	46.222	82	19.431	.000
C17	2013.432	1	39.206	82	51.355	.000
C18	616.230	1	39.756	82	15.500	.000
C19	1712.767	1	35.712	82	47.961	.000
C20	554.670	1	58.499	82	9.482	.003
C21	843.750	1	34.617	82	24.374	.000
C22	864.230	1	47.439	82	18.218	.000
C23	689.720	1	43.329	82	15.918	.000
C24	294.184	1	43.038	82	6.835	.011

**رابعاً: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي يمكن أن تستخدم في الشركات الصناعية:**

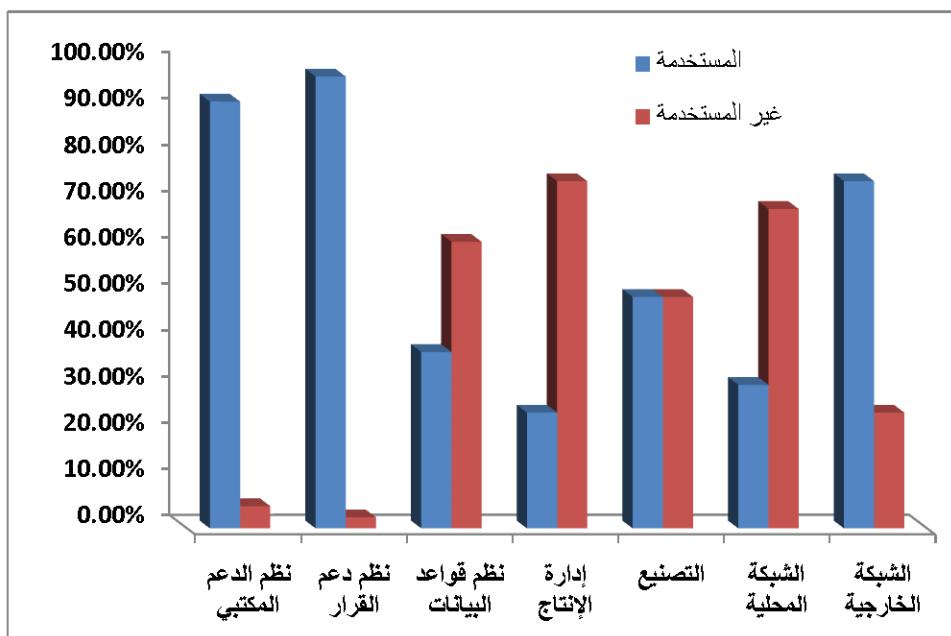
لمعرفة نسبة استخدام التكنولوجيا في الشركات محل الدراسة، قامت الباحثة بحساب تكرارت (عدد) كل تكنولوجيا ونسبة استخدامها في الشركات. كما هو موضح في الجدول (4-11) الآتي:

**الجدول (4-11): التكرارات المطلقة والنسبية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات الصناعية**

غير المستخدمة		المستخدمة		التكنولوجيا
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%4.8	4	%95.2	80	25- نظم الدعم المكتبي (Office Support Systems): وهي تطبيقات تتضمن حزم معالج النصوص مثل الورد ( Microsoft Word)، وبرنامج العرض (Power Point).
%2.4	2	%97.6	82	26- نظم دعم القرار (Decision Support Systems): وهي تطبيقات تتضمن الجداول الإلكترونية مثل: الإكسل .Excel
%61.9	52	%38.1	32	27- نظم قواعد البيانات (Database Systems): تتضمن هذه التطبيقات قواعد البيانات الخاصة بالموظفين والأنظمة غير المحاسبية .Access والأكسس
%75	63	%25	21	28- إدارة الإنتاج بمساعدة الحاسب Computer-Assisted Production Management): وهي تطبيقات تتعلق بإدارة المخزون، وشراء المواد الأولية، ورقابة وتنظيم الإنتاج.
%50	42	%50	42	29- التصنيع بمساعدة الحاسب (Computer-Aided Design): وهو نظام يعمل على الإنتاج اوتوماتيكياً عن طريق تشغيل الحاسب لآلات مضبوطة عددياً.
%69	58	%31	26	30- الشبكة المحلية (Local Area Network): وهي عبارة عن نظام لربط مجموعة من الكمبيوترات داخل الشركة، ويمكن المستخدمين داخل الشركة من المشاركة في البيانات والتطبيقات.

%25	21	%75	63	31- الشبكة الخارجية (External Network): وهي نظام اتصال يربط بين كمبيوترات في موقع جغرافية مختلفة مثلاً بين كمبيوترات الشركة و شركات عملائها و مورديها أو أي جهات أخرى تتعامل معها، (كأمثلة عن استخدام الشبكة الخارجية: تبادل البيانات إلكترونياً، واستخدام الإنترنت لممارسة عمليات البيع و الشراء).
-----	----	-----	----	---

يبين الجدول (11-4) أن تكنولوجيا نظم دعم القرار هي الأكثر استخداماً من بين تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المدروسة بنسبة 97.6 /%， تليها نظم الدعم المكتبي بنسبة 95.2 /%， ثم تكنولوجيا الشبكة الخارجية بنسبة 75 /%， تليها تكنولوجيا التصنيع بمساعدة الحاسوب بنسبة 50 /%， تليها تكنولوجيا نظم قواعد البيانات بنسبة 38.1 /%， بينما نلاحظ أن تكنولوجيا إدارة الإنتاج بمساعدة الحاسوب كانت الأقل استخداماً من بين تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الشركات المدروسة بنسبة 25 /% ومن ثم تليها الشبكة المحلية بنسبة 31 /%. ويوضح الشكل (1-4) تمثيلاً بيانياً لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات الصناعية.



الشكل (1-4): التمثيل البياني لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات الصناعية

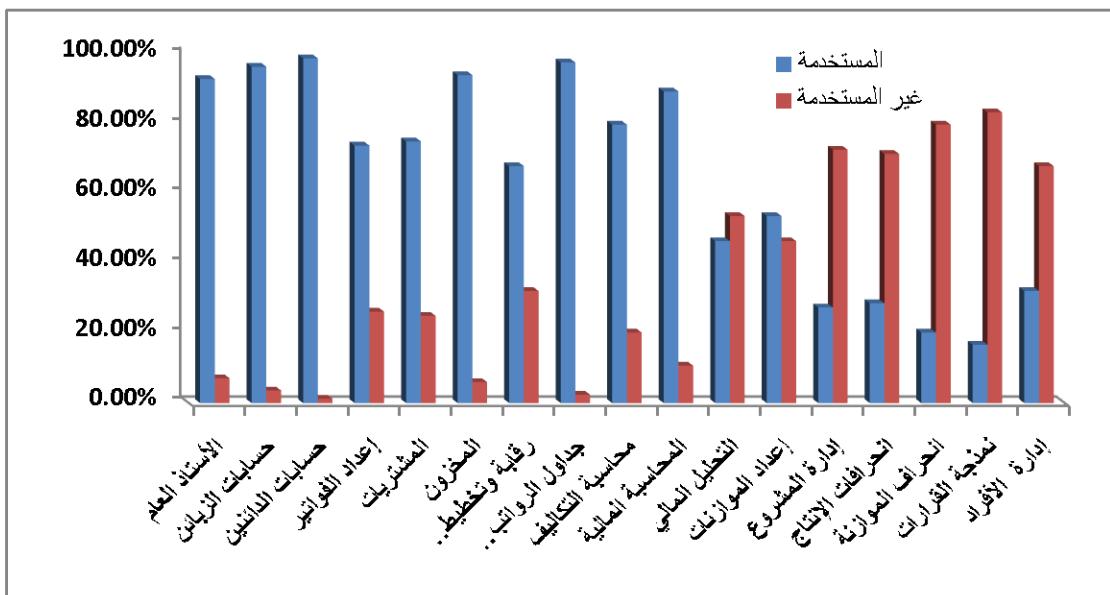
#### خامساً: تطبيقات الحاسوب المستخدمة حالياً في الشركات الصناعية:

لمعرفة نسبة استخدام التطبيقات الحاسوبية في الشركات محل الدراسة، قامت الباحثة بحساب تكرارت (عدد) كل من تلك التطبيقات ونسبة استخدامها في الشركات.

**الجدول (4-12): التكرارات المطلقة والنسبية لتطبيقات الحاسوب المستخدمة حالياً في الشركات الصناعية**

غير المستخدمة		المستخدمة		التطبيقات الحاسوبية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%7.1	6	%92.9	78	32- تطبيقات خاصة بحساب الأستاذ العام
%3.6	3	%96.4	81	33- تطبيقات خاصة بحسابات الربائين
%1.2	1	%98.8	83	34- تطبيقات خاصة بحسابات الدائنين
%26.2	22	%73.8	62	35- تطبيقات خاصة بإعداد الفواتير
%25	21	%75	63	36- تطبيقات خاصة بالمشتريات
%6	5	%94	79	37- تطبيقات خاصة بالمخزون
%32.1	27	%67.9	57	38- تطبيقات خاصة برقابة وتحطيط الإنتاج
%2.4	2	%97.6	82	39- تطبيقات خاصة بجدوال الرواتب والأجور
%20.2	17	%79.8	67	40- تطبيقات خاصة بمحاسبة التكاليف
%10.7	9	%89.3	75	41- تطبيقات خاصة بالمحاسبة المالية
%53.6	45	%46.4	39	42- تطبيقات خاصة بالتحليل المالي
%46.4	39	%53.6	45	43- تطبيقات تتعلق بإعداد الموازنات
%72.6	61	%27.4	23	44- تطبيقات تتعلق بإدارة المشروع
%71.4	60	%28.6	24	45- تطبيقات تتعلق بانحرافات الإنتاج
%79.8	67	%20.2	17	46- تطبيقات تتعلق بانحراف الموازنة
%83.3	70	%16.7	14	47- تطبيقات تتعلق بنمذجة القرارات
%67.9	57	%32.1	27	48- تطبيقات تتعلق بإدارة الأفراد

يبين الجدول (4-12) أن أغلب التطبيقات الحاسوبية السابقة تستخدم حالياً في الشركات الصناعية، وكان أكثرها استخداماً التطبيقات الخاصة بحسابات الدائنين بنسبة /%98.8، تليها التطبيقات الخاصة بجدوال الرواتب والأجور بنسبة /%97.6، تليها التطبيقات الخاصة بحساب الربائين بنسبة /%96.4، تليها التطبيقات الخاصة بالمخزون بنسبة /%94، تليها التطبيقات الخاصة بحساب الأستاذ العام بنسبة /%92.9، تليها التطبيقات الخاصة بالمحاسبة المالية بنسبة /%89.3، تليها التطبيقات الخاصة بمحاسبة التكاليف بنسبة /%79.8، وكان أقلها استخداماً التطبيقات المتعلقة بنمذجة القرارات بنسبة /%16.7، تليها التطبيقات المتعلقة بانحراف الموازنة بنسبة /%20.2، تليها التطبيقات المتعلقة بـإدارة المشروع بنسبة /%27.4، تليها التطبيقات المتعلقة بـانحراف الإنتاج بنسبة /%28.6. ويوضح الشكل (4-2) تمثيلاً بيانياً لتطبيقات الحاسوب المستخدمة حالياً في الشركات الصناعية.



الشكل : (4-2) التمثيل البياني لتطبيقات الحاسب المستخدمة حاليًّا في الشركات الصناعية

سادساً: مستوى معرفة المدير/المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات المحاسبية:

لتحديد مستوى معرفة المدير بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المحاسبية، قامت الباحثة بحسب المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمعرفة المدير بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحاسوبية. كما هو موضح في الجدول (4-13) الآتي :

الجدول (4-13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية  
لمعرفة المدير بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحاسوبية

الرتبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي mean	العبارة
1	82.14	0.91	4.11	49- المحاسبة المالية
6	74.76	1.01	3.74	50- تقانات المحاسبة الإدارية
4	77.14	0.96	3.86	51- نظم الدعم المكتبي (Office Support Systems) : وهي تطبيقات تتضمن حزم معالج النصوص (مثلاً الورد Microsoft Word)، وبرنامج العرض (Power Point).
7	70.00	1.18	3.50	52- نظم دعم القرار (Decision Support Systems) : وهي تطبيقات تتضمن الجداول الإلكترونية مثل: الإكسيل Excel.
5	75.95	1.13	3.80	53- برامج محاسبية متخصصة: سواء أكانت معدة للشركة بشكل خاص أو جاهزة معتمدة على أحد البرامج المحاسبية، مثل الأمين، والمحاسب المثالي... وغيرها.

8	65.24	1.10	3.26	54-إدارة الإنتاج بمساعدة الحاسوب (Computer-Assisted Production Management): وهي تطبيقات تتعلق بإدارة المخزون، وشراء المواد الأولية، ورقابة وتحطيط الإنتاج.
3	77.62	1.12	3.88	55-استخدام الإيميل.
2	79.29	1.16	3.96	56-البحث عبر الانترنت.

يبين الجدول (4-13) أن مستوى معرفة المدير / المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقانات الحاسوبية جيدة، وتختلف في أهميتها النسبية حيث احتلت معرفته بالمحاسبة المالية المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت 82.14%， واحتل البحث عبر الانترنت بالمرتبة الثانية بأهمية نسبية 79.29%， يليها بالمرتبة الثالثة استخدام الإيميل بأهمية نسبية 77.62%， يليها معرفته بنظم الدعم المكتبي وتطبيقاته بأهمية نسبية بلغت 77.14%， يليها معرفته بالبرامج المحاسبية المتخصصة بأهمية نسبية بلغت 75.95%， واحتلت معرفته بإدارة الإنتاج بمساعدة الحاسوب المرتبة الأخيرة بأهمية نسبية 65.24%.

سابعاً: مستوى مشاركة المدير / المالك في المراحل الآتية الخاصة بتصميم نظام المعلومات المحاسبية وتطويره:

لتحديد مستوى مشاركة المدير / المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبى، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمستوى مشاركة المدير / المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبى. كما هو موضح في الجدول (4-14) الآتى:

الجدول (4-14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية

لمستوى مشاركة المدير في تصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية

الرتبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي mean	العبارة
1	72.86	1.22	3.64	57- مرحلة تحديد المعلومات التي يجب أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية.
2	60.24	1.21	3.01	58- مرحلة اختيار المكونات الصلبة والبرمجيات.
3	58.10	1.31	2.90	59- مرحلة تطبيق نظم رئيسية.
5	51.19	1.25	2.56	60- مرحلة صيانة النظام وحل المشكلات.
4	53.33	1.27	2.67	61- مرحلة التخطيط لنشر تكنولوجيا معلومات في المستقبل.

يبين الجدول (4-14) أن مستوى مشاركة المدير في المراحل الخاصة بتصميم نظام المعلومات المحاسبية وتطويره مقبولة، وتختلف في أهميتها النسبية، حيث احتلت مرحلة تحديد المعلومات التي يجب أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية المرتبة الأولى بأهمية نسبية بلغت /%72.86، تلتها مرحلة اختيار المكونات الصلبة والبرمجيات بأهمية نسبية /%60.24، تلتها مرحلة تطبيق نظم رئيسية بأهمية نسبية بلغت /%58.10، تلتها مرحلة التخطيط لنشر تكنولوجيا معلومات في المستقبل بأهمية نسبية /%53.33، تلتها مرحلة صيانة النظام وحل المشكلات بأهمية نسبية بلغت /%51.19.

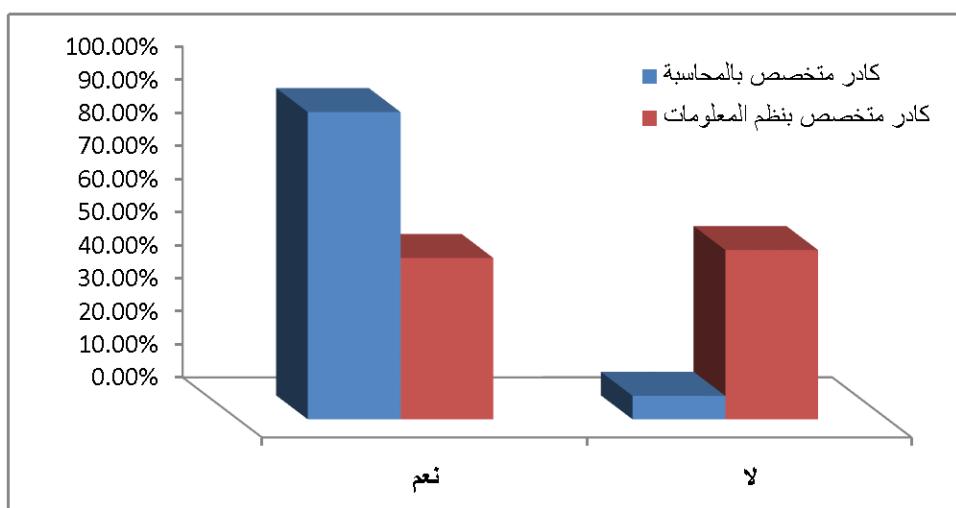
#### ثامناً: توظيف الخبرات الداخلية:

لمعرفة نسبة توظيف خبرات داخلية في الشركات محل الدراسة، قامت الباحثة بحساب تكرارت (عدد) الشركات التي توظف خبرات داخلية ونسبة من بين الشركات المدروسة. كما هو موضح في الجدول (4-15) الآتي:

**الجدول (4-15): التكرارات المطلقة والنسبة لتوظيف الخبرات الداخلية في الشركات المدروسة**

لا		نعم		<b>توظيف الخبرات الداخلية</b>
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%7.1	6	%92.9	78	- كادر متخصص بالمحاسبة.
%51.2	43	%48.8	41	- كادر متخصص بنظم المعلومات.

يبين الجدول (4-15) أن توظيف الخبرات الداخلية في الشركات المدروسة يعتمد على كادر متخصص بالمحاسبة بنسبة /%92.9، وكادر متخصص بنظم المعلومات بنسبة /%48.8. ويوضح الشكل (4-3) تمثيلاً بيانياً لمدى توظيف الخبرات الداخلية في الشركات المدروسة.



**الشكل (4-3): التمثيل البياني لمدى توظيف الخبرات الداخلية في الشركات المدروسة**

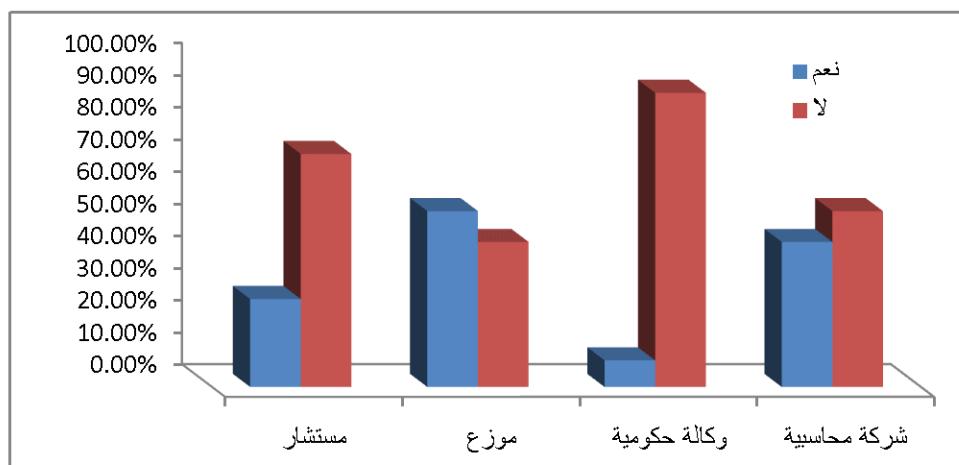
## تاسعاً: الارتباط مع خبرات خارجية:

لمعرفة نسبة الارتباط مع خبرات خارجية في الشركات محل الدراسة، قامت الباحثة بحساب تكرارت (عدد) الشركات التي ترتبط مع خبرات خارجية ونسبتها من بين الشركات المدروسة. كما هو موضح في الجدول (4-16) الآتي:

الجدول (4-16): التكرارات المطلقة والنسبية لإمكانية الاستعانة بالخبرات الخارجية في الشركات المدروسة

لا		نعم		الارتباط مع خبرات خارجية
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%72.6	61	%27.4	23	64- مستشار.
%45.2	38	%54.8	46	65- مورد/موزع.
%91.7	77	%8.3	7	66- وكالات حكومية.
%54.8	46	%45.2	38	67- شركات محاسبية.

يبين الجدول (4-16) أن ارتباط الشركات المدروسة بالخبرات الخارجية اعتمد بالدرجة الأولى على الموردين والموزعين بنسبة /%54.8، وفي المرتبة الثانية الشركات المحاسبية بنسبة /%45.2، وفي المرتبة الثالثة المستشارين بنسبة /%27.4، وفي المرتبة الأخيرة الوكالات الحكومية بنسبة /%8.3. ويوضح الشكل (4-4) تمثيلاً بيانيًا لمدى الارتباط مع خبرات خارجية في الشركات المدروسة:



الشكل: (4-4) التمثيل البياني لمدى توظيف الخبرات الخارجية في الشركات المدروسة.

## عاشرًاً: تحديد متطلبات المستخدم:

لمعرفة إلى أي حد يراعي نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركات المدروسة آراء المستخدمين، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتحديد متطلبات المستخدمين. كما هو موضح في الجدول (17-4) الآتي:

الجدول (17-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتحديد متطلبات المستخدم

الرتبة	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي mean	العبارة
1	81.90	0.830	4.0952	68- يراعي نظام المعلومات المحاسبية آراءكم كمستخدمين حول نوع المعلومات التي تحتاجونها.
2	81.19	0.826	4.0595	69- يراعي نظام المعلومات المحاسبية آراءكم كمستخدمين حول طريقة عرض المعلومات الملائمة لكم.
3	80	0.864	4.00	70- يراعي نظام المعلومات المحاسبية آراءكم كمستخدمين حول التوقيت المناسب لتقديم المعلومات إليكم.

يبين الجدول (17-4) أن نظام المعلومات المحاسبي المطبق في الشركات المدروسة يراعي آراء المستخدمين حول نوع المعلومات التي يحتاجونها بنسبة /81.90%， كما يراعي آراء المستخدمين حول طريقة عرض المعلومات الملائمة بنسبة /81.19%， كذلك يراعي آراء المستخدمين حول التوقيت المناسب لتقديم المعلومات إليهم بنسبة /80%， وبشكل عام فإن نظام المعلومات المحاسبية يراعي تحديد متطلبات المستخدمين بدرجة كبيرة.

## 2/4 اختبار الفرضيات:

### أولاً: العلاقة بين درجة التقدم التكنولوجي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية:

نص الفرضية: لا تميل الشركات التي تستخدم تطبيقات تكنولوجيا معلومات أكثر تقدماً إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي تستخدم تطبيقات تكنولوجيا معلومات أقل تقدماً.

لدراسة العلاقة بين درجة التقدم التكنولوجي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، قام الباحث بحساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون كما يبين الجدول (4-18) الآتي:

الجدول (4-18): نتائج تحليل العلاقة بين درجة التقدم التكنولوجي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية

Correlations

توافق نظم المعلومات المحاسبية	درجة التقدم التكنولوجي		
.812(*)	1	ترابط بيرسون	درجة التقدم التكنولوجي
.001	.	مستوى الدلالة	
دال عند 0.05		القرار	
1	.812(*)	ترابط بيرسون	توافق نظم المعلومات المحاسبية
.	.001	مستوى الدلالة	
	دال عند 0.05	القرار	
84	84	العدد	

يبين الجدول (4-18) أن قيمة معامل الارتباط بين درجة التقدم التكنولوجي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية بلغت (0.812) أي أن هناك علاقة طردية ومتينة بينهما، وبالتالي كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي في الشركات كلما حقق ذلك توافقاً قوياً في نظم المعلومات المحاسبية، وبما أن قيمة مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05 < P = 0.001$  ، لذلك نرفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة.

وبحساب قيمة معامل التحديد  $D = (R)^2 \times 100 = (0.812)^2 \times 100 = 65.93\%$  نجد أن 65.93% من التغيرات الحاصلة في توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات تتعلق بدرجة التقدم التكنولوجي، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى. وبالتالي فإن الشركات التي تستخدم تطبيقات تكنولوجيا معلومات أكثر تقدماً تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

## **ثانياً: العلاقة بين درجة التقدم المعلوماتي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.**

**نص الفرضية:** لا تمثل الشركات التي تطبق درجة عالية من التقدم المعلوماتي إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي تطبق درجة منخفضة من التقدم المعلوماتي.

لدراسة العلاقة بين درجة التقدم المعلوماتي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون كما يبين الجدول (4-19) الآتي:

**جدول (4-19): نتائج تحليل العلاقة بين درجة التقدم المعلوماتي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية**

### **Correlations**

توافق نظم المعلومات المحاسبية	درجة التقدم المعلوماتي		
.912(**)	1	ترابط بيرسون	درجة التقدم المعلوماتي
.000	.	مستوى الدلالة	
دال عند 0.01		القرار	
1	.912(**)	ترابط بيرسون	توافق نظم المعلومات المحاسبية
.	.000	مستوى الدلالة	
	دال عند 0.01	القرار	
84	84	العدد	

يبين الجدول (4-19) أن قيمة معامل الارتباط بين درجة التقدم المعلوماتي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية بلغت (0.912) أي أن هناك علاقة طردية وقوية جداً بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$  أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين درجة التقدم المعلوماتي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي كلما زادت درجة التقدم المعلوماتي في الشركات كلما حقق ذلك توافقاً أكبر في نظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي كلما زادت درجة التقدم المعلوماتي في الشركات كلما حقق ذلك توافقاً أكبر في نظم المعلومات المحاسبية، وبما أن قيمة مستوى الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.01$ ، لذلك نرفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة.

وبحساب قيمة معامل التحديد  $D = (R)^2 \times 100 = (0.912)^2 \times 100 = 83.17\%$  نجد أن 83.17% من التغيرات الحاصلة في توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات تتعلق بدرجة التقدم المعلوماتي، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى. وبالتالي فإن الشركات التي تطبق درجة عالية من التقدم المعلوماتي تمثل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

### **ثالثاً: العلاقة بين مستوى معرفة المدير أو المالك بالمحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.**

نص الفرضية: لا تمثل الشركات التي يملك مدروها أو مالكوها مستويات عالية من المعرفة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والمعرفة المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي يملك مدروها أو مالكوها مستويات منخفضة من المعرفة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والمعرفة المحاسبية.

لدراسة العلاقة بين مستوى معرفة المدير أو المالك بالمحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون كما يبين الجدول (4-20) الآتي:

**جدول: (4-20) نتائج تحليل العلاقة بين مستوى معرفة المدير وتوافق نظم المعلومات المحاسبية**

**Correlations**

توافق نظم المعلومات المحاسبية	مستوى معرفة المدير / المالك		
.843(**)	1	ترابط بيرسون	مستوى معرفة المدير / المالك
.000	.	مستوى الدلالة	
دال عند 0.01		القرار	
			توافق نظم المعلومات المحاسبية
1	.843(**)	ترابط بيرسون	
.	.000	مستوى الدلالة	
	دال عند 0.01	القرار	
84	84	العدد	

يبين الجدول (4-20) أن قيمة معامل الارتباط بين مستوى معرفة المدير أو المالك بالمحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتوافق نظم المعلومات المحاسبية بلغت (0.843) أي أن هناك علاقة طردية قوية بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$ ، أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين مستوى معرفة المدير أو المالك بالمحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، وبالتالي كلما زادت مستوى معرفة المدير أو المالك بالمحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الشركات كلما حق ذلك توافقاً أكبر في نظم المعلومات المحاسبية، وبما أن قيمة مستوى الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.01$ ، لذلك نرفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة.

وبحساب قيمة معامل التحديد  $D = (R)^2 \times 100 = (0.843)^2 \times 100 = 71.06\%$  نجد أن 71.06% من التغيرات الحاصلة في توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات تتعلق بمستوى معرفة المدير أو المالك بالمحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى.

وبالتالي فإن الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات عالية من المعرفة بتقانات المحاسبة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات تمثل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

#### **رابعاً: العلاقة بين مستوى مشاركة المدير أو المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.**

نص الفرضية: لا تمثل الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات عالية من الالتزام والمشاركة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات منخفضة من الالتزام والمشاركة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

لدراسة العلاقة بين مستوى مشاركة المدير أو المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط الخطى لبيرسون كما يبين الجدول (21-4) الآتى:

**الجدول (21-4): نتائج تحليل العلاقة بين مستوى مشاركة المدير وتوافق نظم المعلومات المحاسبية**  
Correlations

توافق نظم المعلومات المحاسبية	مستوى مشاركة المدير / المالك		
.743 (**)	1	ترابط بيرسون	مستوى مشاركة المدير / المالك
.000	.	مستوى الدلالة	
دال عند 0.01		القرار	
			توافق نظم المعلومات المحاسبية
1	.743 (**)	ترابط بيرسون	
.	.000	مستوى الدلالة	
	دال عند 0.01	القرار	
84	84	العدد	

يبين الجدول (21-4) أن قيمة معامل الارتباط بين مستوى مشاركة المدير أو المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية بلغت (0.743). أي أن هناك علاقة طردية ومقبولة بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$  أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين مستوى مشاركة المدير أو المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية. وبالتالي

كلما زادت مستوى مشاركة المدير أو المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبية في الشركات كلما حقق ذلك توافقاً أكبر في نظم المعلومات المحاسبية، وبما أن قيمة مستوى الدلالة  $P = 0.000 < \alpha = 0.01$ ، لذلك نرفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة.

وبحساب قيمة معامل التحديد  $D = (R)^2 \times 100 = (0.743)^2 \times 100 = 55.20\%$  نجد أن 55.20% من التغيرات الحاصلة في توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات تتعلق بمستوى مشاركة المدير أو المالك في تطوير نظام المعلومات المحاسبى، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى. وبالتالي فإن الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات عالية من الالتزام والمشاركة في تطوير نظام المعلومات المحاسبى تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

#### خامساً: العلاقة بين توفر الخبرة الخارجية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.

نص الفرضية: لا تميل الشركات التي تستعين بخبرات خارجية في قضايا تتعلق بتطوير نظام المعلومات المحاسبى إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي لا تستعين بخبرات خارجية. لدراسة العلاقة بين توفر الخبرة الخارجية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط الخطى لبيرسون كما يبين الجدول (4-22) الآتى:

الجدول (4-22): نتائج تحليل العلاقة بين توفر الخبرة الخارجية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية

Correlations

توافق نظم المعلومات المحاسبية	توفر الخبرة الخارجية		
.801(**)	1	ترابط بيرسون	توفر الخبرة الخارجية
.002	.	مستوى الدلالة	
دال عند 0.01		القرار	
1	.801(**)	ترابط بيرسون	توافق نظم المعلومات المحاسبية
.	.002	مستوى الدلالة	
	دال عند 0.01	القرار	
84	84	العدد	

يبين الجدول (4-22) أن قيمة معامل الارتباط بين مدى الاستعانة بالخبرات الخارجية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية بلغت (0.801) أي أن هناك علاقة طردية وقوية بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$  أي أنه يعبر بشكل حقيقى عن العلاقة بين توفر الخبرة الخارجية وتوافق نظم المعلومات

المحاسبية، وبالتالي فإن الشركات التي تستعين بخبرات خارجية تحقق توافقاً في نظم المعلومات المحاسبية أكثر من الشركات التي لا تستعين بذلك الخبرات، وبما أن قيمة مستوى الدلالة  $P = 0.002 < \alpha = 0.01$ ، لذلك نرفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة.

وبحساب قيمة معامل التحديد  $D = (R)^2 \times 100 = (0.801)^2 \times 100 = 64.16\%$  نجد أن 64.16% من التغيرات الحاصلة في توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات تتعلق بمدى الاستعانة بخبرات خارجية، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى. وبالتالي فإن الشركات التي تشرك خبرة خارجية تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

#### سادساً: العلاقة بين توظيف الخبرات الداخلية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.

نص الفرضية: لا تميل الشركات التي توظف خبرات داخلية إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات التي لا توظف خبرات داخلية.

لدراسة العلاقة بين توفر الخبرة الداخلية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون كما يبين الجدول (23-4) الآتي:

الجدول (23-4): نتائج تحليل العلاقة بين توظيف الخبرات الداخلية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية

Correlations

توافق نظم المعلومات المحاسبية	توفر الخبرة الداخلية		
.883(**)	1	ترابط بيرسون	توظيف الخبرات الداخلية
.001	.	مستوى الدلالة	
دال عند 0.01		القرار	
1	.883(**)	ترابط بيرسون	توافق نظم المعلومات المحاسبية
.	.001	مستوى الدلالة	
	دال عند 0.01	القرار	
84	84	العدد	

يبين الجدول (23-4) أن قيمة معامل الارتباط بين توفر الخبرة الداخلية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية بلغت (0.883) أي أن هناك علاقة طردية قوية بينهما، وتدل النجمتان على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.01$ ، أي أنه يعبر بشكل حقيقي عن العلاقة بين توفر الخبرة الداخلية وتوافق نظم المعلومات المحاسبية. وبالتالي كلما توفرت الخبرة الداخلية في الشركات كلما حقق ذلك توافقاً أكبر في نظم المعلومات المحاسبية وبما أن

قيمة مستوى الدلالة  $P = 0.001 < \alpha = 0.01$ ، لذلك نرفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة.

وبحساب قيمة معامل التحديد  $D = (R)^2 \times 100 = (0.883)^2 \times 100 = 77.97\%$  نجد أن 77.97% من التغيرات الحاصلة في توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات تتعلق بمدى توظيف خبرات داخلية، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى.

وبالتالي فإن الشركات التي توظف خبرة داخلية تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية أكثر من الشركات التي لا توظفها.

#### سابعاً: العلاقة بين حجم الشركة وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.

نص الفرضية: لا تميل الشركات الصغيرة إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات الكبيرة.

لدراسة الفروق بين الشركات المدروسة في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير حجم الشركة، قامت الباحثة بتطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات ONE WAY ANOVA كما يأتي:

**الجدول (4-24): نتائج تحليل التباين ANOVA للفرق بين الشركات المدروسة في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير حجم الشركة**

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند 0.05
التباین بين المجموعات	.571	2	.286	4.629	.012	دل
التباین داخل المجموعات	5.000	81	.062			
المجموع	5.571	83				

يبين الجدول (24-4) أن احتمال الدلالة  $P = 0.012 < \alpha = 0.05$  عند درجة حرية 83 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المدروسة في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير حجم الشركة. ولمعرفة مصادر هذه الفروق بين الإجابات قامت الباحثة بتطبيق اختبار (LSD) للفروق بين المتوسطات كما يأتي:

**الجدول (4-25): نتائج اختبار LSD للفروق بين الشركات المدروسة  
في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير حجم الشركة**

(I) العدد	(J) العدد	95% Confidence Interval				
		Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	Lower Bound	Upper Bound
1-75	76-150	.04167	.12691	.744	-.2109-	.2942
	أكثـر من 150	.22917*	.08974	.013	-.4077-	-.0506-
76-150	1-75	-.04167-	.12691	.744	-.2942-	.2109
	أكثـر من 150	.27083*	.11586	.022	-.5014-	-.0403-
أكثـر من 150	1-75	-.22917-*	.08974	.013	.0506	.4077
	76-150	-.27083-*	.11586	.022	.0403	.5014

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

يبين الجدول (4-25) أن هناك فروقاً بين الشركات التي يتراوح عدد عمالها بين (1-75)، والشركات التي يتجاوز عدد عمالها (150 عامل)، وذلك لصالح الشركات التي يتراوح عدد عمالها بين (1-75)، كذلك هناك فروق بين الشركات التي يتراوح عدد عمالها بين (76-150)، والشركات التي يتجاوز عدد عمالها (150 عامل)، وذلك لصالح الشركات التي يتراوح عدد عمالها بين (150-76)، وبالتالي فإن الشركات التي لديها عدد أقل من الموظفين (حجمها أقل) تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية أكثر من الشركات الكبيرة الحجم ثامناً: الفروق بين الشركات في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لملكية الشركة.

**نص الفرضية:** لا تميل الشركات ذات الملكية الخاصة إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية من الشركات ذات الملكية العامة.

لدراسة الفروق بين الشركات في توافق نظم المعلومات المحاسبية، قامت الباحثة بتطبيق اختبار (t) للفروق بين المتوسطات كما يوضح الجدول (4-26) الآتي :

**الجدول (4-26): نتائج اختبار t-test للفروق بين الشركات في توافق  
نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير ملكية الشركة**

Independent Samples Test						
الدالة (Sig)	درجات الحرية (df)	قيمة (t)	الأحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد الاستجابات	ملكية الشركة
0.056	82	1.958	0.43	0.658	32	عامة
			0.28	0.528	52	خاصة

يبين الجدول (4-26) أن قيمة المتوسط الحسابي لتوافق الشركات العامة في نظم المعلومات المحاسبية (0.658) للشركات الخاصة (0.528)، وبلغت قيمة مؤشر الاختبار  $t = 1.958$  عند درجة حرية قدرها 82، وبما إن احتمال الدالة  $P = 0.056 > \alpha = 0.05$  نعتبر أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات محل الدراسة في توافق نظم المعلومات المحاسبية تبعاً لمتغير ملكية الشركة.

#### تاسعاً: العلاقة بين دراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام وتوافق نظم المعلومات المحاسبية.

**نص الفرضية:** لا تميل الشركات التي تراعي تحديد متطلبات مستخدمي المعلومات إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

لدراسة العلاقة بين دراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط الخطى لبيرسون كما يبين الجدول (4-27) الآتى:

الجدول (4-27): نتائج تحليل العلاقة بين دراسة متطلبات المستخدمين وتوافق نظم المعلومات المحاسبية

Correlations

توافق نظم المعلومات المحاسبية	دراسة متطلبات المستخدمين		
.812(*)	1	ترابط بيرسون	دراسة متطلبات المستخدمين
.004	.	مستوى الدلالة	
دال عند 0.05		القرار	
1	.812(*)	ترابط بيرسون	توافق نظم المعلومات المحاسبية
.	.004	مستوى الدلالة	
	دال عند 0.05	القرار	
84	84	العدد	

يبين الجدول (4-27) أن قيمة معامل الارتباط بين دراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام وتوافق نظم المعلومات المحاسبية بلغت (0.812)، أي أن هناك علاقة طردية وقوية بينهما، وتدل النجمة على أن قيمة هذا المعامل معنوية عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  أي أنه يعبر بشكل حقيقى عن العلاقة بين دراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام وتوافق نظم المعلومات المحاسبية. وبالتالي كلما تمت دراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام في الشركات كلما حقق ذلك توافقاً عالياً في نظم المعلومات المحاسبية. وبما أن قيمة مستوى

الدالة  $P = 0.004 < \alpha = 0.05$  ، لذلك نرفض الفرضية الابتدائية القائلة بعدم وجود علاقة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة.

وبحساب قيمة معامل التحديد  $D = (R)^2 \times 100 = (0.812)^2 \times 100 = 65.93\%$  نجد أن 65.93% من التغيرات الحاصلة في توافق نظم المعلومات المحاسبية في الشركات تتعلق بمدى دراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى. وبالتالي فإن الشركات التي تهتم بدراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

# **الفصل الخامس**

## **النتائج والتوصيات**

### **Results and recommendations**

#### **محتويات الفصل**

- 0/5 مقدمة.
- 1/5 نتائج الدراسة.
- 2/5 مناقشة النتائج
- 3/5 حدود النتائج.
- 4/5 التوصيات.
- 5/5 مقترنات للدراسات المستقبلية.

# **الفصل الخامس**

## **النتائج والتوصيات**

### **Results and recommendations**

#### **0/5 مقدمة:**

يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية (توافق نظم المعلومات المحاسبية)، ومن ثم دراسة تأثير بعض العوامل المقترنة على هذا التوافق في الشركات الصناعية السورية.

لتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بالرجوع إلى المراجع والدراسات السابقة لجمع البيانات عن موضوع البحث، ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة تم تكوين فرضيات البحث، وتطوير الإطار النظري للبحث، والذي ضم فصلين رئисين هما:

**الفصل الثاني بعنوان نظام المعلومات المحاسبى ومتطلبات المستخدمين:** وفيه تحدث الباحثة عن مفهوم نظام المعلومات المحاسبى ونظمها الفرعية وأهدافه ووظائفه في المنظمة ومتطلبات المستخدمين واستراتيجيات تحديد متطلبات المستخدمين.

**الفصل الثالث بعنوان توافق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية مع متطلبات المستخدمين:**  
تحدث الباحثة في هذا الفصل عن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية (القارير المالية والقارير الإدارية)، كما تناولت مفهوم التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية (مفهوم توافق نظم المعلومات المحاسبية)، فضلاً عن العوامل المؤثرة في التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية. وبناء على الأدبيات والمراجع التي تم الرجوع إليها، قامت الباحثة بتطوير أداة البحث المتمثلة باستبانة استخدمنت لجمع البيانات الأولية من مجتمع البحث، حيث تم تفريغ البيانات التي تم جمعها في ملف من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج والمقترنات الآتية.

## ١/٥ نتائج الدراسة:

خلصت الباحثة في نتيجة البحث والتحليل واختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

- لقد تم تقسيم شركات العينة باستخدام التحليل العنقودي Cluster Analysis إلى مجموعتين: الأولى وتحدها 49 شركة، وتحقق درجة أعلى من التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية بالمقارنة مع المجموعة الثانية 35 شركة.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين قدرة نظام المعلومات المحاسبية المطبق على توفير المعلومات وبين مدى أهمية توافرها في الشركات المدروسة، وهذه الفروق لصالح أهمية توافر المعلومات في الشركات المدروسة، أي أن نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المدروسة لا تفي بمتطلبات مستخدميها بشكل كامل.
- إن الشركات التي تستخدم تكنولوجيا معلومات أكثر تقدماً (بما فيها التقدم التكنولوجي والتقدم المعلوماتي) تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.
- إن الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات عالية من المعرفة بالتقانات المحاسبية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.
- إن الشركات التي يملك مدريوها أو مالكوها مستويات عالية من الالتزام والمشاركة في تطوير وتصميم نظم المعلومات المحاسبية تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.
- إن الشركات التي تشرك خبرة خارجية تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.
- إن الشركات التي تشرك خبرة داخلية تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.
- إن الشركات التي لديها عدد أقل من الموظفين (حجمها أقل) تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية أكثر من الشركات الأكبر حجماً.
- إن الشركات التي تهتم بدراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.
- لم تظهر النتائج أي تأثير لملكية الشركة في التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

## 2/5 مناقشة النتائج:

خلصت الباحثة في نتيجة البحث والتحليل واختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

- لقد تم تقسيم شركات العينة باستخدام التحليل العقودي Cluster Analysis إلى مجموعتين: الأولى وتضم 49 شركة، وتحقق درجة أعلى من التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية بالمقارنة مع المجموعة الثانية 35 شركة، وهذا يدل على أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في شركات العينة لم تكن قادرة على توليد متطلبات المستخدمين بشكل كامل.

- إن الشركات التي تستخدم تطبيقات تكنولوجيا معلومات أكثر تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية. وتنتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج عدد من الدراسات السابقة كدراسة Huber (1990) ودراسة جربوع (2007)، حيث توصلت كل من الدراستين إلى أهمية استخدام تكنولوجيا معلومات متقدمة مما يؤدي إلى توفر معلومات أكثر، فضلاً عن الدقة والسرعة في إيصال المعلومات المحاسبية المطلوبة. كما توصلت الدراسة الحالية إلى وجود ارتباط هام بين التقدم المعلوماتي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، وتنتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة Ismail & King (2007)، حيث توصل الباحثان إلى وجود ارتباط إيجابي قوي بين التقدم المعلوماتي وتوافق نظم المعلومات المحاسبية. ويمكن تبرير ذلك بأن استخدام تكنولوجيا معلومات متقدمة يؤدي إلى توفر معلومات أكثر واسترجاعها بسرعة أكبر، متضمنة معلومات داخلية وخارجية، بما يسهم في إعداد التقارير المختلفة بحسب الطلب وفي الوقت المناسب، فضلاً عن تنوع طرق العرض وتنوعها بما يتاسب مع متطلبات المستخدمين وبالتالي إمكانية الوصول إلى مزيد من المعلومات. الأمر الذي جعل من تبني تكنولوجيا معلومات متقدمة ينعكس بشكل مباشر على مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

- إن الشركات التي يملك مدروها أو مالكوها مستويات عالية من المعرفة بالتقانات المحاسبية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية. وتنتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة Ismail (2009) التي توصلت إلى أن المعرفة المحاسبية للمدير من أكثر العوامل المؤثرة إيجابياً في فعالية نظم المعلومات المحاسبية، ودراسة Ismail & King (2007) التي توصلت إلى وجود ارتباط هام بين المعرفة المحاسبية للمدير وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية. ويمكن تبرير ذلك بأن المديرين الذين لديهم معرفة كافية بالتقانات المحاسبية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات يمتلكون القدرة على تحديد متطلباتهم من المعلومات وطريقة العرض الملائمة لهم. الأمر الذي جعل من معرفة المديرين بالتقانات المحاسبية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل مباشر في مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

- إن الشركات التي يملك مدروها أو مالكوها مستويات عالية من الالتزام والمشاركة في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتصميمها تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية. وتنقذ نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة خالد (2004)، حيث توصل الباحث إلى أن مشاركة المديرين في اختيار نظام المعلومات المحاسبية وتطويره يحقق أداءً أفضل لنظم المعلومات المحاسبية، إذ إن تلك النظم توفر عدداً كبيراً من التقارير والمعلومات التي تتمتع بجودة المحتوى والشكل والتوفيق المناسب بما يتيح لهم الوقت الكافي لتحليل المعلومات ودراستها للوصول إلى أفضل البدائل واتخاذ قرارات عالية الدقة والجودة وبأقل تكاليف ممكنة وبما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة. ويمكن تبرير ذلك بأنه على الرغم من أن معظم الشركات تعتمد على خبراء من خارجها عندما تريد تبني نظام جديد أو تطوير نظامها، إلا أن مشاركة المدير في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتصميمها قد يساعد الخبراء في تحديد أهداف النظام وتحديد متطلباتهم من المعلومات فضلاً عن مشاركتهم في اختيار المكونات الصلبة والبرمجية التي تلبي متطلباتهم. وهذا ما جعل من مشاركة المديرين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتصميمها أحد العوامل المؤثرة إيجاباً في مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

- إن الشركات التي تشرك خبرة خارجية في تطوير نظام المعلومات المحاسبية تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية. وتنقذ نتيجة الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة فقد توصلت دراسة (2001) ودراسة (2005) De Guinea *et al* (2005) إلى أن معظم الشركات تسعى للحصول على دعم الخبراء الخارجيين (موردين، ومستشارين، وشركات محاسبية، ووكالات حكومية) لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية بفعالية. كما تتفق مع دراسة (2007) Ismail & King، التي توصلت إلى أنه يمكن للشركات الصناعية أن تحقق توافقاً أفضل في نظم المعلومات المحاسبية عندما تستعين بالوكالات الحكومية والشركات المحاسبية. وقد دعمت الدراسة الحالية دراسة (2009) Ismail، التي توصلت إلى وجود ارتباط هام بين الموردين والشركات المحاسبية بوصفها خبرات خارجية يتم الاستعانة بها وبين فعالية نظم المعلومات المحاسبية. ويمكن تبرير ما سبق بأن الخبراء الخارجيين تمتلك معرفة كافية بتطبيق نظام المعلومات المحاسبى كما أن لديها خبرة ومعرفة كافيين في مجال الأعمال من مثل معرفتهم بالخصائص الفريدة للشركات الصغيرة التي تتميز بمحدودية مواردها، وبالتالي فقد تساعدها الخبراء الخارجيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في تكنولوجيا معلومات متقدمة قد تكون تلك الشركات غير قادرة على تحمل تكاليفها. الأمر الذي جعل من الاستعانة بخبرات خارجية يؤثر تأثيراً مباشراً في مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

- إن الشركات التي توظف خبرة داخلية تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية. وقد دعمت الدراسة الحالية نتائج دراسة (2007) Ismail & King التي توصلت إلى وجود علاقة مباشرة بين الخبراء الداخلية التي يتم توظيفها في الشركات الصناعية وبين توافق نظم المعلومات المحاسبية، حيث أن وجود كادر

محاسبي يمكن أن يساعد المديرين في العمل المحاسبي الروتيني فضلاً عن أن توظيف كادر نظم معلومات إلى جانب الكادر المحاسبي قد يساعد المديرين في اختيار تكنولوجيا المعلومات المناسبة لتوليد المعلومات المطلوبة. الأمر الذي جعل من توظيف خبرات داخلية يؤثر بشكل مباشر في مدى التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية.

- إن الشركات التي لديها عدد أقل من الموظفين (حجمها أقل) تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية. وتعزز الدراسة الحالية ما توصلت إليه دراسة Ismail & King (2007) من علاقة عكسية بين حجم الشركة وتوافق نظم المعلومات المحاسبية، إذ أن الشركات الأصغر حجماً تحقق توافقاً في نظم المعلومات المحاسبية أكثر من الشركات الأكبر حجماً. ويمكن تبرير ذلك بأن الشركات الكبيرة تميز بأن هيأكلها التنظيمية أكثر تعقيداً كما أنها تحتاج إلى تكاليف مرتفعة أكثر لتوظيف تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن أنها تحتاج قدرًا أكبر من المعلومات نظراً لتنوع المستخدمين وتعدد متطلباتهم. ولذلك يمكن القول إن الشركات الأصغر حجماً على الرغم من تميزها بخصائص فريدة لكنها قد تكون قادرة على تحقيق التوافق في نظم المعلومات المحاسبية أكثر من الشركات الأكبر منها.

- إن الشركات التي تهتم بدراسة متطلبات المستخدمين في مرحلة تصميم النظام تميل إلى تحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية. وتنقق هذه الدراسة مع دراسة Montazemi (1988) التي توصلت إلى أن الشركات التي تدعم محل النظم تحديد متطلبات المستخدمين وتصميم نظام معلومات يتوافق مع متطلباتهم قد حققت درجة عالية من رضا المستخدمين عن مخرجات تلك النظم.

- لم تظهر النتائج أي تأثير لملكية الشركة في التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية. ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى اختلاف بيئه العمل السورية عن البيئات الأخرى، ويحتاج تفسير السبب إلى دراسات مستقبلية تتعلق بأثر الملكية، خاصة وأن الدراسات السابقة فيما يتعلق بدراسة ملكية الشركة بوصفها عاملًا مؤثراً على نظم المعلومات المحاسبية قليلة جداً.

## 3/5 حدود النتائج:

- يمكن تلخيص حدود النتائج بالآتي:
- تمثل مجتمع البحث بالنسبة للقطاع الخاص بالشركات الصناعية السورية المسجلة وفق قوانين تشجيع الاستثمار.
  - لم تتمكن الباحثة من تغطية أكثر من 52/ شركة. وبالتالي فإن النتائج لا يمكن أن تعمم على كل الشركات الصناعية السورية.
  - تضمن عنوان البحث: التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية، لكن تركيز الدراسة كان على متطلبات المستخدمين الداخليين فقط والتقارير الإدارية كمخرجات لتلك النظم. ويعود السبب في ذلك إلى أن مسؤولية تقديم المعلومات الوصائية إلى الأطراف الخارجية إلزامية من قبل القانون والمعايير المهنية، وتتمثل أساساً في القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفق النقدي)، بينما إعداد التقرير الإداري خياري يمكن تطبيقه من دون قيود أو شروط وذلك وفقاً لاحتياجاتها من المعلومات.
  - على الرغم من اعتماد عدد الموظفين بوصفه مقياساً لحجم الشركة في كثير من الدراسات السابقة، إلا أن قياس حجم الشركة على أساس رأس مال الشركة أو مبيعاتها قد يعطي نتائج مختلفة تماماً.

## 4/5 التوصيات:

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الباحثة بما يأتي :
- توصي الباحثة الإدارة العليا في الشركات الصناعية السورية بضرورة استخدام الشركات المدروسة للحسابات الإلكترونية في تشغيل البيانات لمساعدة في حفظ تلك البيانات وتخزينها لتوفير الدقة والسرعة في إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات.
  - ضرورة امتلاك المديرين مستويات عالية من المعرفة المحاسبية والمعرفة حول تكنولوجيا المعلومات بما يسمى في فهم متطلبات المستخدمين.
  - وضع استراتيجية مشروع واضحة ومحددة (تخطيط دقيق)، والعمل على تنسيق تكنولوجيا المعلومات مع استراتيجية المشروع، إذ أن تبني تكنولوجيا لا تدعم استراتيجية المشروع قد يؤدي إلى فشل مشروع تبنيها.
  - يجب على المديرين في الشركات المدروسة بذل جهد أكبر لاختيار والارتباط مع خبراء خارجية (موردين ومستشارين خارجيين وشركات محاسبية ووكالات حكومية)، للتغلب على افتقار المديرين للمعرفة حول نظم المعلومات المحاسبية، وضرورة توظيف خبراء داخلية (كادر محاسبى، وكادر نظم معلومات) لتحقيق درجة عالية من التوافق في نظم المعلومات المحاسبية.

- ضرورة مشاركة المديرين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، من تحديد لأهداف النظام وتحديد متطلباتهم من المعلومات فضلاً عن مشاركتهم في اختيار المكونات الصلبة والبرمجية التي تلبي متطلباتهم.
- العمل على تحديد متطلبات المستخدمين بشكل دقيق، والتأكيد على ضرورة الاهتمام بالاختيار المحاسبى السليم والدقيق للمعلومات والتدفق المناسب للمعلومات من خلال الحرص على توفير مخرجات لا تتضمن محتوى واحد، وإنما تتوافق مع احتياجات مستخدميها بما يسهم في تحقيق التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية وبما يمكن أن يؤثر في النتائج المتوقعة بحيث يصبح العائد المتوقع للقرار أكبر ما يمكن.

## **5/5 مقترنات للدراسات المستقبلية:**

- يمكن دراسة المتغيرات نفسها التي تناولتها الباحثة في الدراسة الحالية، ولكن في مجتمعات أخرى كأن تدرس في الشركات التجارية، أو المؤسسات المالية، فقد يكون لتغير مجتمع البحث أثر في العوامل المدروسة وعلاقتها بالمتغير التابع.
- يمكن دراسة المتغيرات نفسها التي تناولتها الباحثة في الدراسة الحالية، ولكن باستخدام منهج دراسة الحال، ودراسة تأثير توافق نظم المعلومات المحاسبية في الأداء.
- يمكن دراسة تأثير متغير طبيعة الصناعة على التوافق بين متطلبات المستخدمين ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية. حيث أرادت الباحثة اختباره، إلا أن 41% من الشركات المدروسة لم تستجب.
- يمكن أن يتضمن البحث المستقبلي خصائص معلومات متعلقة بسمات خاصة لنظم المحاسبة الإدارية من مثل التخطيط المتعلق بإعداد الموازنات، ونماذج مختلفة من العمل الإداري من مثل التسعير.

## المراجع:

### المراجع المنشورة باللغة العربية:

1. أبو حشيش، خليل عواد، (2005)، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.
2. إدريس، ثابت عبد الرحمن، (2005)، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
3. بدوي، محمد عباس، (2006)، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
4. جربوع، يوسف محمود، (2007)، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص ص. 507-555.
5. جل، إدمون طارق إدمون، (2010)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصادر التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، العراق.
6. جمعة، أحمد حمي؛ العربيد، عصام؛ الزعبي، زياد أحمد، (2004)، نظم المعلومات المحاسبية - مدخل معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن.
7. الحبيطي، قاسم ؛ والسقا، زياد، (2003)، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحباء للطباعة والنشر، كلية الحباء الجامعة، الموصل، العراق. <http://www.infotechaccountants.com\phpBB2\index.php>
8. حسين، أحمد حسين علي، (2006)، نظم المعلومات المحاسبية \_ الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .
9. حдан، همسة حسن، (2010)، تقييم درجة تبني تكنولوجيا المعلومات في نظم المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على أداء تلك النظم في الشركات الصناعية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا.
10. الحسنية، سليم ابراهيم، (2002)، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. حماد، طارق عبد العال، (2005)، التقارير المالية، الدار الجامعية.
12. حنان، رضوان حلوه، (2006)، النموذج المحاسبي المعاصر- من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن.
13. خالد، محمد مطهر صالح، (2004)، تقييم أداء النظم المحاسبية القائمة على الحاسوب الآلي وملاءمتها لتلبية احتياجات الإدارة- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير ،اليمن.

14. خنفر، مؤيد راضي؛ والمطارنة، غسان فلاح، (2009)، *تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي*، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. دبيان، السيد عبد المقصود؛ وعبد اللطيف، ناصر نور الدين، (2004)، *نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
16. الدهراوي، كمال الدين مصطفى، (2007)، *نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
17. صيام، وليد زكريا، (2004)، *تقييم نظم المعلومات المحاسبية المحاسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي*، بحث مقدم للمؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
18. عبد اللطيف، ناصر نور الدين، (2006)، *نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
19. عطية، هاشم أحمد، (2000)، *مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
20. قاسم، عبد الرزاق محمد، (2004)، *تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية*، دار الثقافة، عمان، الأردن.
21. القاضي، دلال؛ وعبد الله، سهيلة؛ والبياتي، محمود، (2005)، *الإحصاء للإداريين والاقتصاديين*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
22. القطاونة، عادل محمد، (2005)، *أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام المعلومات المحاسبى*، دراسة على منشآت المصايف والتأمين المدرجة أسمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
23. القطناني، خالد محمود حسن، (2002)، *أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العاملة في الأردن*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
24. لطفي، أمين السيد أحمد، (2006)، *نظريّة المحاسبة - منظور التوافق الدولي*- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
25. المدهون، محمد إبراهيم، وأبو رحمة،أمل إبراهيم، (2008)،  *مدى كفاءة نظم معلومات الموارد البشرية في وزارات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة*، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، ص ص. 745-785.
26. المصري، تيسير؛ ويوفس، علي، (2012)، *نظم المعلومات المحاسبية*، مديرية المطبوعات، دمشق، سوريا.
27. موسكوف، ستيفن؛ وسيمن، مارك، (2002)، *نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات - مفاهيم وتطبيقات*، ترجمة د.كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
28. ميده، إبراهيم، (2009)، *العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبى ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية- (دراسة ميدانية)* الشركات الصناعية الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الخامس والعشرون، العدد

.552-525 ص ص. الأول

29. الهازيم، أحمد صالح، (2009)، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية- دراسة ميدانية في المؤسسات العامة لمحافظة إربد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ص ص. 379-408.

## المراجع المنشورة باللغة الإنجليزية:

1. Alexander. D. and Archer, S, (2006), '**International Accounting/ Financial Reporting Standards Guide**', International Accounting Standards Committee Foundation, USA.
2. Alloway. R.M, and Quillard. J.A, (1983), User managers systems needs, *MIS Quarterly*, no.86, pp. 26-41.
3. Belkaoui, A.R., (2000), **Accounting Theory**, Fourth Edition, Thomson Learning, London.
4. Chan, Y.E., Huff, S.L., Barclay, D.W. and Copeland, D.G. (1997), 'Business strategic orientation, information systems strategic orientation, and strategic alignment', *Information Systems Research*, vol. 8, no. 2, pp. 125-150.
5. Chen, L. (2010) 'Business-IT alignment maturity of companies in China', *information & management*, vol. 47, pp. 9-16.
6. Chennall, R.H. and Morris, D. (1986) 'The impact of structure, environment, and interdependence on the perceived usefulness of management accounting systems', *The Accounting Review*, vol. LXI, no. 1, pp. 16-35.
7. Cragg, P.B., King, M. and Hussin, H. (2002) 'IT alignment and firm performance in small manufacturing firms', *Journal of Strategic Information Systems*, vol. 11, no. 2, pp. 109-132.
8. Daft, R.L. & Lengel, R.H, (1986), 'organizational information requirements, media richness and structural design', *management science*, vol. 32, no.5, pp. 554-571.
9. de Guinea, A.O., Kelley, H. and Hunter, M.G. (2005), 'Information systems effectiveness in small businesses: Extending a Singaporean model in Canada', *Journal of Global Information Management*, vol. 13, no. 3, pp. 55-79.
10. Egelhoff WG. Information-processing theory and the multinational enterprise. *Journal of International Business Studies*, vol. 22, no,3.
11. El Louadi, M. (1998) 'The relationship among organization structure, information technology and information processing in small Canadian firms', *Canadian Journal of Administrative Sciences*, vol. 15, no. 2, pp. 180-199.
12. Foong SY. (1999) 'Effect of end-user personal and systems attributes on computer-based information system success in Malaysian SMEs'. *Journal of Small Business and Management*, pp. 81–87.
13. Gul, F.A. (1991) 'The effects of management accounting systems and environmental uncertainty on small business managers' performance', *Accounting and Business Research*, vol. 22, no. 5, pp. 57-61.
14. Hall.J.A, 2004, **Accounting Information System**, Fourth Edition, Thomson / South Western, USA.
15. Holmes S, Nichols D. (1988) 'An analysis of the use of accounting information by Australian small business. *Journal of Small Business and Management*, vol. 26, no.2, pp.57 – 68.
16. Huber, G.P. (1990) 'A theory of the effects of advanced information technologies on organizational design, intelligence, and decision making', *Academy of Management Review*, vol. 15, no. 1, pp. 47-71.

17. Igbaria, M., Zinatelli, N., Cragg, P.B. and Cavaye, A.L.M. (1997) 'Personal computing acceptance factors in small firms: A structural equation model', *MIS Quarterly*, vol. 21, no. 3, pp. 279-305.
18. Ismail, N.A. and King, M. (2005) 'Firm performance and AIS alignment in Malaysian SMEs', *International Journal of Accounting Information Systems*, vol. 6, no. 4, pp. 241-259.
19. Ismail, N.A. and King, M. (2006) The Alignment of Accounting and Information Systems in SMEs in Malaysia, *Journal of Global Information Technology Management*, vol.9, no. 3, pp. 24-42.
20. Ismail, N.A. and King, M. (2007) 'Factors Influencing the Alignment of Accounting Information Systems in Small and Medium Sized Malaysian Manufacturing Firms', *Journal of Information Systems and Small Business*, vol. 1, no. 1/2, 1-19.
21. Ismail, N.A. (2009)'Factors Influencing AIS Effectiveness Among Manufacturing SMEs: Evidence From Malaysia ', The Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries, vol. 38, no. 10, pp.1-19.
22. Jarvenpaa, S.L. and Ives, B. (1991) 'Executive involvement and participation in the management of information technology', *MIS Quarterly*, vol. 15, no. 2, pp. 205-227.
23. Kearns, G.S. and Sabherwal, R. (2007), "Strategic Alignment Between Business and Information Technology: A Knowledge- Based View of Behaviors, Outcome, and Consequences", *Journal of management information systems*, vol. 23, no. 3, pp. 129-162.
24. Lesjak, D. (2001) 'Are Slovene small firms using information technology strategically?' *Journal of Computer Information Systems*, vol. 41, no. 3, pp. 74-81.
25. Levy, M., Powell, P. and Yetton, P. (2001) 'SMEs: Aligning IS and the strategic context', *Journal of Information Technology*, vol. 16, pp. 133-144.
26. Marriot, N. and Marriot, P. (2000) 'Professional accountants and the development of a management accounting service for the small firm: Barriers and possibilities', *Management Accounting Research*, vol. 11, pp. 475-492.
27. McMahon R.G.P., and Davies L.G. (1994) 'Financial reporting and analysis practices in small enterprises': Their association with growth rate and financial performance. *Journal of Small Business Management*, vol. 32, no. 1, pp 9– 17.
28. McMahon, R.G.P. (2001) 'Business growth and performance and financial reporting practices of Australian manufacturing SMEs', *Journal of Small Business Management*, vol. 39, no. 2, pp. 152-164.
29. Mia, L. and Clarke, B. (1999) 'Market competition, management accounting systems and business unit performance', *Management Accounting Research*, vol. 10, pp. 137-158.
30. Montazemi, Ali R. (1988) Factors Affecting Information Satisfaction in the Context of the Small Business Environment, *MIS Quarterly*, vol.12, no.2, pp.239-256.
31. Rathnam, R.G., Johnsen, J. and Wen, H. J. (2005), "Alignment of Business Strategy and IT Strategy: A Case Study of A Fortune 50 Financial Services Company", *Journal of Computer Information Systems*, pp. 1-8.
32. Romney, M.B. and Steinbart, P.J., 2006, "*Accounting Information Systems*", Pearson Education, Upper Saddle River, New Jersey.

- 33.** Seyal, A., Rahim, M.N. and Rahim, N. (2000) 'An empirical investigation of the use of information technology among small and medium business organizations: a Bruneian scenario', *The Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries*, vol. 2, no. 7, pp.1-17.
- 34.** Silva, L., Figueroa, B.E., and Reinhart, J.G., (2007), 'Interpreting IS alignment: A multiple case study in professional organizations', *Information and Organization*, vol. 17, pp. 232-265.
- 35.** Thong, J.Y.L., Yap, C.S. and Raman, K.S. (1996) 'Top management support, external expertise and information systems implementation in small businesses', *Information Systems Research*, vol. 7, no. 2, pp. 248-267.
- 36.** Thong, J.Y.L. (1999) 'An integrated model of information systems adoption in small business', *Journal of Management Information Systems*, vol. 15, no. 4, pp. 187-214.
- 37.** Thong, J.Y.L. (2001) 'Resource constraints and information systems implementation in Singaporean small business', *OMEGA International Journal of Management Science*, vol. 29, pp. 143-156.
- 38.** Tushman ML. and Nadler DA. (1978) Information processing as an integrating concept in organisational design. *Academy of Management Review*, pp.613-624.
- 39.** Weill, P. and Olson, M.H. (1989) 'An assessment of the contingency theory of management information systems', *Journal of Management Information Systems*, vol. 6, no. 1, pp. 59-85.
- 40.** Yap, C.S. and Thong, J.Y.L. (1997) 'Programme evaluation of a government information technology programme for small businesses', *Journal of Information Technology*, vol. 12, pp. 107-120.



## الملحق

### قائمة الاستبانة

تحية طيبة وبعد ...

تقوم الباحثة بدراسة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات الصناعية السورية وذلك في إطار برنامج ماجستير المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة تشرين، لذلك تستخدم قائمة استبانة لجمع البيانات المطلوبة. ولا شك أن نجاح هذا البحث يتوقف على مدى تعاونكم مع الباحثة في الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة.

وهذا تتوجه الباحثة بالاعتذار - مقدماً - لسيادتكم عن اقتطاع جزء من وقتكم الثمين، راجية منكم ملء هذه الاستماراة، شاكرة لكم حسن تعاونكم المخلص.

كما يوجه عنایتكم إلى أن جميع البيانات المستخلصة من هذه الاستبانة ستحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث. لذا تترك الباحثة لسيادتكم حرية ذكر اسم الشركة.  
ولكم جزيل الشكر وفائق الاحترام والامتنان.

ملاحظة: يرجى ملء الاستبانة من قبل السيد المدير العام في شركتكم، أو من ينوب عنه.

الباحثة

هزار داؤد

المشرف

د. علي إبراهيم

**معلومات عامة حول شركتكم:**

من فضلك أجب على الأسئلة التالية:

1- اسم الشركة (اختياري):

2- نوع الصناعة:

3- رأس المال المستثمر في الشركة:

4- عدد العمال في الشركة:

(من فضلك، ضع إشارة ✓ في الفراغ المناسب:

5- ملكية الشركة:  عامة،  خاصة.

### **حول نظام المعلومات المحاسبية:**

فيما يلي مجموعة من المعلومات التي يمكن أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية. من فضلك أشر إلى مدى أهمية كل من هذه المعلومات (وندلك بوضع إشارة ✓ تحت درجة الأهمية)، ثم بين إلى أي مدى يوفر نظام المعلومات المحاسبية المطبق في شركتكم كل منها (من فضلك ضع إشارة ✓ تحت درجة توفرها).

(غير هامة=1، هامة جداً=5)، (غير متوفرة=1، متوفرة بشكل واسع=5).

مدى أهميتها					مدى توفرها				
5	4	3	2	1	5	4	3	2	1
<b>خصائص المعلومات</b>									
					6- معلومات تتعلق بأحداث مستقبلية مثل: الاتجاهات المستقبلية للمبيعات، والأرباح، والمصاريف، والتدفقات النقدية.				
					7- معلومات غير اقتصادية مثل: تفضيلات المستهلكين، ومواقف العاملين، وموافق الحكومة وهيئات حماية المستهلكين، والتهديدات التنافسية إلخ.				
					8- معلومات خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالشركة مثل: الظروف الاقتصادية، والنمو السكاني، والتغيرات التقنية.				
					9- معلومات غير مالية مرتبطة بالإنتاج مثل: معدلات الإنتاج، ومستويات التالفة، وكفاءة الآلة، وغياب العاملين.				
					10- معلومات غير مالية مرتبطة بالسوق مثل: حجم السوق، وحصة المنشأة في السوق.				
					11- تقارير قطاعية توفر معلومات حول مختلف الأقسام والمناطق الوظيفية في شركتكم، كقسم التسويق، والإنتاج، أو المبيعات، أو مراكز الربحية أو مراكز التكلفة.				

مدى أهميتها		خصائص المعلومات	مدى توفرها				
			5	4	3	2	1
		12- تقارير تتضمن معلومات حول تأثير الأحداث على فترات زمنية محددة، كالمقارنات والاتجاهات والملخصات الشهرية والسنوية والرباعية.					
		13- معلومات تظهر تأثير الأحداث على الوظائف المختلفة: وهي معلومات تمت معالجتها لظهور تأثير الأحداث على مختلف الوظائف، كالتسويق والإنتاج والمرتبطة بمهام أو أنشطة محددة.					
		14- معلومات تصلح لأن تكون مدخلات لنماذج القرار مثل، تحليل التدفقات النقدية المخصومة، والتحليل الحدي، وتحليل المخزون، وتحليل سياسة الائتمان.					
		15- معلومات تمكّن من القيام بما يعرف بتحليل "ماذا لو".					
		16- تقارير ملخصة عن الأقسام: تتضمن معلومات عن تأثير الأنشطة المختلفة للأقسام، على الربحية، والتكلفة، والإيرادات العائدة لأقسام أخرى.					
		17- تقارير ملخصة عن المنظمة ككل: تتضمن معلومات عن تأثير الأنشطة المختلفة للأقسام، على الربحية، والتكلفة، والإيرادات العائدة للشركة بشكل عام.					
		18- التفاعل المتبادل للوحدات الفرعية، معلومات عن الأثر الذي سيحدثه قرار ما على كامل الشركة، وتأثير الأفراد الآخرين على أماكن المسؤولية الأخرى.					
		19- وضع أهداف دقيقة لأنشطة جميع الأقسام داخل الشركة، (معلومات مناسبة لعملية التخطيط).					
		20- الأثر التنظيمي، معلومات تتعلق بالأثر الذي تحدثه القرارات على أداء الشركة بشكل عام، (مثل إلغاء خط إنتاجي أو إلغاء مركز بيعي ما).					
		21- سرعة إعداد التقرير، يعني وصول المعلومات المطلوبة فور طلبها.					
		22- استلام المعلومات تلقائياً، يعني أن المعلومات تقدم عند اكتمال عملية المعالجة.					
		23- تكرار إعداد التقرير، يعني أن التقارير تقدم بشكل متكرر ومنتظم، كالتقارير اليومية والتقارير الأسبوعية.					
		24- إعداد التقارير الفوري أو الآلي، أي أنه لا يوجد أي تأخير بين وقوع الحدث والتقرير عن المعلومات الملائمة.					

## درجة التقدم التكنولوجي:

فيما يلي قائمة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي يمكن أن تستخدم في الشركات الصناعية، (من فضلك أشر إلى التكنولوجيا المستخدمة في شركتك بوضع إشارة ✓ في الفراغ).

المستخدمة	التكنولوجيا
	25- نظم الدعم المكتبي (Office Support Systems): وهي تطبيقات تتضمن حزم معالج النصوص مثل الورد (Microsoft Word) ، وبرنامج العرض (Power Point).
	26- نظم دعم القرار (Decision Support Systems): وهي تطبيقات تتضمن الجداول الإلكترونية مثل: الإكسل Excel.
	27- نظم قواعد البيانات (Database Systems): تتضمن هذه التطبيقات قواعد البيانات الخاصة بالموظفين مثل الأكسس Access والأنظمة غير المحاسبية.
	28- إدارة الإنتاج بمساعدة الحاسوب (Computer-Assisted Production Management): وهي تطبيقات تتعلق بإدارة المخزون، وشراء المواد الأولية، ورقابة وتخطيط الإنتاج.
	29- التصنيع بمساعدة الحاسوب (Computer-Aided Design): وهو نظام يعمل على الإنتاج اوتوماتيكياً عن طريق تشغيل الحاسوب لآلات مضبوطة عددياً.
	30- الشبكة المحلية (Local Area Network): وهي عبارة عن نظام لربط مجموعة من الكمبيوترات داخل الشركة، ويمكن المستخدمين داخل الشركة من المشاركة في البيانات والتطبيقات.
	31- الشبكة الخارجية (External Network): وهي نظام اتصال يربط بين كمبيوترات في موقع جغرافية مختلفة، مثلاً بين كمبيوترات الشركة وشركات عملائها و مورديها أو أي جهات أخرى تتعامل معها، (كأمثلة عن استخدام الشبكة الخارجية: تبادل البيانات إلكترونياً، واستخدام الإنترنت لممارسة عمليات البيع و الشراء).

## درجة التقدم المعلوماتي:

فيما يلي قائمة من تطبيقات الحاسوب. (من فضلك أشر إلى التطبيقات المستخدمة حالياً في شركتك بوضع إشارة ✓ في الفراغ).

المستخدمة	التطبيقات الحاسوبية
	32- تطبيقات خاصة بحساب الأستاذ العام
	33- تطبيقات خاصة بحسابات الزبائن
	34- تطبيقات خاصة بحسابات الدائنين
	35- تطبيقات خاصة بإعداد الفواتير

	36- تطبيقات خاصة بالمشتريات
	37- تطبيقات خاصة بالمخزون
	38- تطبيقات خاصة برقابة و تحطيط الإنتاج
	39- تطبيقات خاصة بجدول الرواتب والأجور
	40- تطبيقات خاصة بمحاسبة التكاليف
	41- تطبيقات خاصة بالمحاسبة المالية
	42- تطبيقات خاصة بالتحليل المالي
	43- تطبيقات تتعلق بإعداد الموازنات
	44- تطبيقات تتعلق بإدارة المشروع
	45- تطبيقات تتعلق بانحرافات الإنتاج
	46- تطبيقات تتعلق بانحراف الموازنة
	47- تطبيقات تتعلق بنمذجة القرارات
	48- تطبيقات تتعلق بإدارة الأفراد

**معرفة المدير/المالك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المحاسبية:**

**ما مستوى معرفتك بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المحاسبية التالية:**

(لا أعرف شيئاً=1، مستوى منخفض=2، مستوى متوسط=3، مستوى جيد=4، مستوى جيد جداً=5).

العبارة		
	المحاسبة المالية	-49
	تقنيات المحاسبة الإدارية	-50

					-51 نظم الدعم المكتبي (Office Support Systems): وهي تطبيقات تتضمن حزم معالج النصوص (مثلاً الورد Microsoft Word)، وبرنامج العرض (Power Point).
					-52 نظم دعم القرار (Decision Support Systems): وهي تطبيقات تتضمن الجداول الإلكترونية مثل: الإكسل Excel.
					-53 برامج محاسبية متخصصة: سواء أكانت معدة للشركة بشكل خاص أو جاهزة معتمدة على أحد البرامج المحاسبية، مثل الأمين، والمحاسب المالي...و غيرها.
					-54 إدارة الإنتاج بمساعدة الحاسوب (Computer-Assisted Production Management): وهي تطبيقات تتعلق بإدارة المخزون، وشراء المواد الأولية، ورقابة وتحطيط الإنتاج.
					-55 استخدام الإيميل.
					-56 البحث عبر الانترنت.

### التزام المدير/المالك ومشاركته في تطوير نظام المعلومات المحاسبية:

ما مدى مشاركتك في المراحل التالية الخاصة بتصميم وتطوير نظام المعلومات المحاسبية:

(لم أشارك = 1 ، مشاركة بسيطة = 2 ، مشاركة متوسطة = 3 ، مشاركة جيدة = 4 ، مشاركة جيدة جداً = 5).

العبارة	1	2	3	4	5
57- مرحلة تحديد المعلومات التي يجب أن يوفرها نظام المعلومات المحاسبية.					
58- مرحلة اختيار المكونات الصلبة والبرمجيات.					
59- مرحلة تطبيق نظم رئيسية.					
60- مرحلة صيانة النظام وحل المشكلات.					
61- مرحلة التخطيط لنشر تكنولوجيا معلومات في المستقبل.					

### **توظيف خبرات داخلية:**

من فضلك أشر فيما إذا كانت شركتك توظف الكوادر التالية. (من فضلك ضع إشارة ✓ في الفراغ المناسب).

العبارة	نعم	لا
62- قادر متخصص بالمحاسبة.		
63- قادر متخصص بنظم معلومات.		

### **الارتباط مع خبرات خارجية:**

فيما يلي مجموعة من الخبرات الخارجية التي يمكن للشركات الاستعانة بها في قضايا تتعلق بتطوير نظام المعلومات المحاسبية المؤتمت. (من فضلك أشر إلى الخبرات الخارجية التي تستعين بها شركتكم عادة، ضع إشارة ✓ في الفراغ المناسب).

العبارة	نعم	لا
64- مستشار		
65- مورد/موزع		
66- وكالة حكومية		
67- شركة محاسبية		

### **تحديد متطلبات المستخدم:**

إلى أي مدى توافقون على كل من العبارات التالية: (من فضلك ضع إشارة ✓ في الفراغ المناسب).

(غير موافق=1، غير موافق إلى حد ما=2، محايد=3، موافق إلى حد ما=4، موافق جداً=5)

العبارة	1	2	3	4	5
68- يراعي نظام المعلومات المحاسبية آراءكم كمستخدمين حول نوع المعلومات التي تحتاجونها.					
69- يراعي نظام المعلومات المحاسبية آراءكم كمستخدمين حول طريقة عرض المعلومات الملائمة لكم.					
70- يراعي نظام المعلومات المحاسبية آراءكم كمستخدمين حول التوقيت المناسب لتقديم المعلومات إليكم.					

Tishreen University  
Faculty of Economics  
Accounting Department



## **The Extent of Alignment between Users Requirements and Outputs of Accounting Information Systems.**

**A Field Study on a Sample of Syrian Manufacturing Firms.**

**A Thesis Submitted For  
a Master Degree in Accounting**

**By**

**Hazar Sliman Daoud**

**Supervised by**

**Dr. Ali Kamel Ibrahim**

**Lecturer – Accounting Department**

